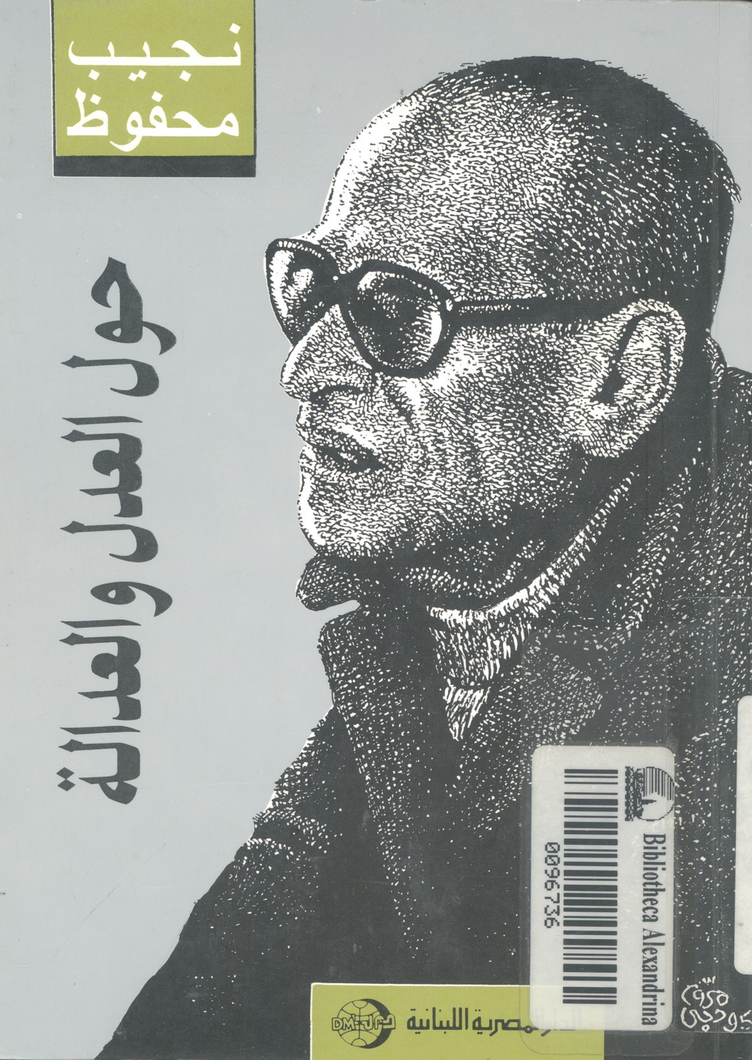

نجيب محفوظ
حول العدل والعدالة
المصرية اللبنانية
DM
Bibliotheca Alexandrina
0096736



حول العدل والعدالة

الناشــر : الـدار المصريـة اللبنانيـة
١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣
فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو
ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة
رقم الإيداع : ٨٩٥٩/ ٩٦
الترقيم الدولي : X - 286 - 270 - 977
جمع وطبع : عربية للطباعة والنشر
العنوان : ٧ ـ ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ ـ ٣٠٣٦٠٩٨

الطبعة الأولى : جمادى الأول ١٤١٧ هـ ـ أكتوبر ١٩٩٦ م

نجيب محفوظ

حول العدل والعدالة

أعده للنشر
فتحى العشرى

الناشر
الدار المصرية اللبنانية

نجيب محفوظ بعد جائزة نوبل ، هو نفسه نجيب محفوظ قبل جائزة نوبل . . الشخصية ، الحياة اليومية ، المسكن والملبس ، المأكولات والمشروبات ، نوع السجائر ، النظارات والساعات ، الأوراق والأقلام ، الأطباء والأدوية ، الزملاء والأصدقاء ، المقاهى والكازينوهات ، السير فى الصباح والمساء ، القاهرة والإسكندرية . .

صحيح أن أشياء اختفت أو تراجعت ، وأشياء أخرى ظهرت أو أضيفت فى حياة نجيب محفوظ . . ولكن هل هى طارئة أو عابرة نتيجة لجائزة نوبل ؟ وإلى متى ؟ .

لقد اختفت أو كادت عادة القراءة اليومية ، فيما عدا الصحف والمجلات ، كما اختفت أو كادت عادة الكتابة اليومية ، فيما عدا « وجهة نظر » الأسبوعية التى تنشر صباح كل خميس بجريدة الأهرام . .

وظهرت بكثافة أضواء وكاميرات السينما

والتليفزيون، ومسجلات الإذاعة والصحافة ووكالات الأنباء ، كما زادت اللقاءات والمقابلات والأحاديث والتصريحات ، وأضيفت مسئولية الرد على الرسائل والبرقيات والتلكسات ، سواء كانت تهانئ أو عقودًا أو دعوات ، وكذلك التوقيع على صورته الفوتوغرافية ، أو صور الراغبين الشخصية ، أو البطاقات المرسلة .

وكثيرًا ما حدث ويحدث وضع عُملة ورقية من فئة الدولار أو الإسترليني في المظروفات مصحوبة بطلب التوقيع كمصروفات بريد ، فيوقع عليها نجيب محفوظ ويعيدها إلى طالب التوقيع .

ولهذا يقول نجيب محفوظ : « لقد أصبحت موظفاً عند نوبل » أو جائزة نوبل ، أومؤسسة نوبل .

ولم تكن كل التوقعات تنتظر كل هذا الكم الهائل من الاهتمام العالمي على مدى هذه الفترة الزمنية الطويلة ، منذ إعلان فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل في الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٩٨٨ .

إن ما حدث قد فاق كل التوقعات التي لم تعد تقدر على تحديد وقت انتهاء أو انخفاض هذه الموجة الجارفة من الاهتمام ، هل هو قبل أو مع إعلان اسم الفائز الجديد ؟! . . أم ترى يستمر هذا الاهتمام حتى

بعد إعلان اسم الفائز الجديد ؟! وبالتالى هل تختفى العادات الطارئة ؟! أم أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من عادات نجيب محفوظ الأصيلة ؟! وهل يعود نجيب محفوظ إلى القراءة والكتابة بالقدر نفسه كما كان ذلك قبل حصوله على جائزة نوبل ؟!

أسئلة لايمكن الإجابة عنها .

أما أسرة نجيب محفوظ الصغيرة : زوجته وابنتاه ، فيمكن التأكيد على أنها « أسرة ضد الأضواء »، وعلى أن واحدة منهن لم تتغير شخصيتها وعاداتها ، برغم تدفق الموجات الرسمية والإعلامية الأولى على البيت الصغير المطل على النيل ، ربما بفضل مبادرة « الأهرام» بنقل مركز الثقل إلى « قاعة توفيق الحكيم » التى تحمل رقم ٦٠٦ ببرج الأهرام ـ الدور السادس ، والتى لم تفتح بعد رحيل الحكيم إلا لنجيب محفوظ ، الذى أصر منذ اللحظة الأولى على الجلوس على الكنبة الطويلة فى مواجهة مكتب الحكيم .

أما الاهتمام الذى فاق كل التوقعات فيرجع إلى أن نجيب محفوظ هو أول أديب يكتب باللغة العربية ويفوز بجائزة نوبل العالمية بعد ٨٨ عاماً من بداية منح الجائزة سنوياً، فقد بدأت عام ١٩٠١ ، فيما عدا

السنوات التى لم تمنح فيها الجائزة نتيجة لاندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وبعد ٨٤ أديباً فازوا بها كاملة أو مناصفة . . هذا فضلاً عن أنه أول أديب عربى يفوز بهذه الجائزة بعد فوز الإفريقى سونيكا ، فقد حظيت القارات الأخرى بنصيب الأسد من جوائز نوبل المختلفة .

كذلك فإن عربياً واحدًا لم يفز قبل نجيب محفوظ بأىٍّ من جوائز نوبل العالمية الأدبية والعلمية ، فيما عدا نصف جائزة السلام التى فاز بها الرئيس أنور السادات .

وأخيرًا فإن نجيب محفوظ قد فاز وحده بجائزة ١٩٨٨ برغم الأسماء اللامعة التى كانت مرشحة معه، و المنافسة التى اشتدت فى التصفية النهائية .

ولا بد من ذكر سبب جوهرى يتمثل فى أن نجيب محفوظ لايختلف حوله اثنان فى الداخل والخارج من ناحية ، وأنه الأجدر من ناحية أخرى ، خاصة فى عدم وجود العقاد وطه حسين من ناحية ، وتوفيق الحكيم من ناحية أخرى ، وإلا أصبح الوضع غاية فى الحرج لمؤسسة نوبل ، ولنجيب محفوظ نفسه ، وللجميع أيضاً .

ولابد من ذكر سبب آخر هو الذى شجع على هذا الاهتمام الشديد ، ويتمثل فى شخصية نجيب محفوظ ذاتها ، فمنذ إعلان نبأ الفوز و هو يرحب بكل أجهزة الإعلام ، فلم يختف عن الأنظار ، ولم يردّ أحدًا، ولم يملّ الأحاديث ، بل استجاب لتنظيم العملية الإعلامية ، وحرص على الالتزام بهذا التنظيم وتقديره ، فيما عدا الذهاب بنفسه إلى «ستوكهولم» لتسلم الجائزة ، وتلبية الدعوات خارج مصر . .

نجيب محفوظ قبل فوزه بجائزة نوبل كان يحظى على مستوى الوطن العربى بالتقدير الذى يستحقه ، وكانت أعماله تنشر خارج مصر فى أكثر من بلد عربى ، فى حين أنه على مستوى العالم لم يكن اسم نجيب محفوظ معروفاً إلا فى الأوساط الثقافية ، نتيجة لترجمة بعض أعماله إلى عدد من اللغات ، وأهمها : الفرنسية ، والإنجليزية ، والإيطالية ، والأسبانية ، والألمانية ، والروسية ، والصينية ، والسويدية .

وبعد فوزه بجائزة نوبل أصبح نجيب محفوظ يحظى على مستوى العالم بمزيد من التقدير ، وارتفعت نسبة توزيع كتبه وكمية المطبوع منها ، سواء باللغة العربية أو بمعظم لغات العالم ، ولم تعد تُطبع وتُنشر فى مصر وحدها ، بل فى لبنان ، والعراق وسوريا والأردن ،

والجزائر وتونس ، والمغرب ، وفى مناطق كثيرة من العالم ، مضافة إلى الدول التى ذكرناها من قبل .

وكما عرفت أعمال نجيب محفوظ طريقها إلى المسرح والسينما والإذاعة والتليفزيون فى الوطن العربى قبل فوزه بجائزة نوبل ، بدأت تزحف بعد فوزه بجائزة نوبل إلى إذاعات وتليفزيونات العالم ، بل وتم الاتفاق بالفعل على إنتاج بعض أعماله فى السينما العالمية ، وتقديم بعضها على مسارح العواصم الهامة .

وبعد فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل ، بدأت دور النشر العربية فى تقديم بعض أعماله بشكل مبسط مزود بالصور والرسومات للشباب والأطفال .

ولكن حتى هذه اللحظة لم تكن دور النشر العربية والعالمية قد فكرت فى نشر مقالاته الطويلة أو القصيرة .

ووقعت الواقعة . .

صحيح أن جائزة نوبل العالمية فى الآداب لم تكن وساماً على صدر الكاتب المصرى الكبير نجيب محفوظ فحسب ، ولكنها كانت وسامًا على صدر مصر والوطن العربى كله . . وصحيح أيضاً أن طعنة السكين الغادرة قد انغرست فى عُنق الكاتب الكبير كما

انغرست فى عُنق كل مواطن صالح على أرض الكنانة ، وكل إنسان شريف فى العالم أجمع . وإنْ كانت الجائزة قد حققت كل أهدافها فى رفع راية العروبة واسم مصر، فإن الطعنة لم تحقق أى هدف ، فقد نَجَّى الله الرجل وأنعم عليه بالشفاء، وأكرمه بمواصلة العطاء ، وطمأن قلوب أهله وأصدقائه ومحبيه ومواطنيه والمدافعين عن حق الحياة وحق الرأى ، المناضلين ضد التطرف والإرهاب .

لقد تحولت الطعنة الغادرة إلى جائزة أكبر ، ووسام أرفع ، وصفحة ناصعة ، ليس فى تاريخ الرجل وحده، بل فى تاريخ الأمة أيضًا ، بعد أن حاولت الأيدى القذرة تحويل التكريم المشرف إلى تجريم آثم ، وقلب الإشادة الكريمة إلى إدانة دنسة ، وتغيير الأمان الهادئ إلى غدر هادر ، واستبدال الحرية المطلقة بالحركة المقيدة ، ولكن إرادة الله كانت أقوى ، وسيف العدل كان أمْضَى ، وشجاعة الرجل كانت أصلب ، وحب الناس كان أرحم ، هذا الحب الذى كسر السكين وقبض على اليد المخضبة بالدماء ، وتضرع إلى الله العلى القدير أن يلطف بشيخوخة الرجل الطيب وبجسده النحيل ، حتى تظل يده ممدودة لمصافحة الجميع ، وهامته مرفوعة فى ظل الجميع .

وهذه المجموعة من الكتب هى باكورة منشورات الدار المصرية اللبنانية الخاصة بإنتاج نجيب محفوظ من المقالات ، بعد أن اقتنع صاحب الدار الأستاذ محمد رشاد بالفكرة ، وأقبل على تنفيذ المشروع بترحيب من نجيب محفوظ . . وهى مقالات كتبها نجيب محفوظ قبل حصوله على جائزة نوبل ـ من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٧ ـ على أمل نشر مقالاته السابقة على تلك الحقبة، ومنذ الأربعينيات وحتى الآن !

هكذا فكرت ونقبت واخترت وأعددت هذه المقالات فى ثلاثة كتب أولاً ، هى : « الدين والديمقراطية » ، و « الشباب والحرية » ، و « الثقافة والتعليم » ، لتكون البداية ، بعد أن أضاف نجيب محفوظ إلى كل منها كلمة « حول » ، تعبيرًا عن تواضعه المعهود .

وهكذا تحققت تلك الفكرة ، وظهرت تلك المقالات إلى النور . .

وهذه المجموعة الجديدة من الكتب التى تضم وجهة نظر كاتبنا الكبير نجيب محفوظ تبدأ قبيل حصوله على جائزة نوبل فى أكتوبر عام ١٩٨٨ ،وتنتهى مع الطعنة الغادرة فى أكتوبر ١٩٩٤

. . وتتكون من خمسة كتب ، هى : « حول التدين والتطرف » ، و « حول العدل والعدالة»، و « حول التحرر والتقدم »، و « حول العلم والعمل » ، و«حول العرب والعروبة » . .

إنها بحق حوليات نجيب محفوظ التى نرجو ونأمل أن تستمر فى الصدور حتى تستوعب كل ماكتبه الكاتب الكبير من وجهات نظر وآراء مختلفة ، بعد أن ظلت كتبه مقصورة على إنتاجه الروائى والقصصى والمسرحى ، دون مقالاته ذات المستوى الرفيع الذى لا يقل بأى حال عن مستوى أعماله الإبداعية الشهيرة . . عندئذ يحق لنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لناشرنا المثقف محمد رشاد الذى تحمس لهذا المشروع القومى الكبير ، كما توجهنا إليه بالشكر والتقدير عند بداية تنفيذ هذا المشروع .

والثقة كل الثقة ، فى أن تحظى هذه الكتب بالتقدير والانتشار اللذين تحظى بهما أعمال نجيب محفوظ الروائية والقصصية والمسرحية . . والثقة كل الثقة ، فى أن تترجم هى أيضاً إلى معظم لغات العالم ، بل كل لغات العالم . . والله هو الموفق دائماً !

فتحى العشرى

العشرة غير المبشرين

كلما هل موسم الجوائز التقديرية افتقدتُ أسماء كثيرة لا أجدها بين المرشحين ، والهيئات التى تحوز حق الترشيح كثيرة ، وعلى درجة رفيعة من العلم والخبرة ، ولكنها تغفل تلك الأسماء عامًا بعد عام ، وهى أسماء كبيرة حقًّا ، ويُعَدُّ إنتاجها تراثًا ، وتحظى بكل تقدير فى العالم العربى كله وخارجه أيضًا ، ولكن الترشيح لا يلتفت إليها ، ويصر على ذلك إصرارًا عجيبًا .

وكأَنَّ الرأى العام الثقافى لم يعد يدهش لشىء أو يكترث بشىء ، وكأنه يعانى من الخمول والخمود ، أو يذعن لقبضة الروتين كقدر محتوم ، لم يعد يغضب لقيمه وهى تهون وتتلاشى وتلحق بركب الأساطير الغابرة .

لم يعد أمامنا إلاَّ الإصرار على الصبر والانتظار حتى تنكشف الغمة وتشرق الشمس من جديد .

ألا يصح أن تتساءل معى عن غياب تلك الأسماء ؟ ألا يصح أن تشاركنى الأسى والحزن ؟إنهم لا يقلون عن عشرة وقد يزيدون ، ولست فى مقام الإحصاء حذر السهو أو الخطأ . وحسبى أن أرمز إلى فريق الفكر بعبد الرحمٰن بدوى ، ولويس عوض ، وفريق الإبداع بيوسف

إدريس ، وفتحى غانم ، فأى سر من أسرار الوجود الغامضة حال بينهم وبين الترشيح حتى اليوم ؟

أفهم أن تصيب حياتنا الثقافية آفات كثيرة ، وأن تقتضى كل آفة وقتًا للعلاج والشفاء ، ولكن تقدير الأكفاء من جهات العلم والاختصاص ليس بمشكلة ، وما ينبغى له أن يكون .

(٦ أغسطس ١٩٨٢)

دليل المواطن فى المعركة

نحن فى خضم المعركة الانتخابية ، والميدان من حولنا يموج بنشاط الأحزاب ، والشعب اليوم وغدًا هو الملتقى والحَكَم والهدف ، وسوف يقول كلمته فيوزع الرجال على مواقع المسئولية فى كُل ديمقراطى متكامل ما بين حاكم ومعارض ، ولعله من المفيد أن يجمع كل حزب برنامجه فى كتيب لنميز بين الأصوات المتضاربة بعد أن عز تبين الفوارق بين أحزاب كثيرة ، أما الجمهور الشامل فيستحسن مخاطبته بلغة واضحة تجرى مجرى همومه اليومية ، مع الالتزام بالصدق فى الوعد ، والموضوعية فى النقد ، والنزاهة فى الخصومة ، وفى اعتقادى أن كل مواطن يهمه أن يعرف بوضوح رأى كل حزب فيما يأتى :

١ ـ الخطة ، هل يوافق على مضمونها وطريقة تنفيذها ، أو هل لديه تصور آخر لها ؟

٢ ـ الديمقراطية ، هل يوافق على مسيرتها الوئيدة الثابتة ؟ أو عنده مشروع آخر ؟

٣ ـ العدالة الاجتماعية ، ما الرأى فى واقعها ؟ وهل عنده إضافات جديدة ؟

٤ ـ الدين وعلاقته بالدولة والحياة اليومية والوحدة الوطنية .

٥ ـ المعاملة التى يلقاها الشعب فى قضاء مصالحه وما يعترضه من عقبات الروتين وعنت المتعنتين .

٦ ـ المشكلات الثقيلة ، كالغلاء والإسكان والمواصلات والتعليم والصحة ، هل لديكم حلول أَقْومَ وأسرع ؟

٧ ـ السياسة الخارجية ، مثل علاقتنا بالكتلتين ، والعرب ، والقضية الفلسطينية ، والقضية اللبنانية .

هذا ما نرجو معرفة الرأى فيه ، بالصوت الهادىء العميق ، بعيدًا عن هدير البلاغة والإثارة والمزايدات ، أَلْهَمَ الله أحزابنا السداد ، وأرشدنا إلى انتخاب أَصْلَحِهَا للوطن .

(٩ فبراير ١٩٨٤)

الديمقراطية بين المعارضة والحكومة

الديمقراطية ثمرة لم يجنها شعب إلا بالكفاح والدماء . وهذا الحكم يسرى على ديمقراطيتنا فيما قبل ثورة يوليو ، فإن السنوات المعدودة التى ساد فيها حكم ديمقراطى لم ننتزعها من الاستبداد الملكى إلا بالكفاح والدم . أما ديمقراطيتنا الراهنة فجاءت بمبادرة من حكم شمولى ، رأى فى نقلة تاريخية أن يستفيد من الدروس والعبر ، وأن يسعى سعيًا حميدًا للالتحام بالشعب ، فكان الاتجاه نحو تعدد الأحزاب وسيادة القانون .

ومن الحق أن نقول : إن ديمقراطية نشأت فى تلك الظروف تحتاج من الحكومة والمعارضة إلى ممارسة خاصة تناسبها بغيةَ تأصيلها وتدعيمها ، وربطًا لها بجذور تقاليدنا الراسخة .

ولا شك أن تجاهل هذا الواقع على عهد الرئيس السادات هو بعض ما أدى بنا إلى الكارثة . ديمقراطيتنا تحتاج إلى الحكمة فى كل خطوة تخطوها ، وتفرض على المعارضة والحكومة التزامات ومحاذير ، وخير ما تلتزم به المعارضة أن تتمسك بالموضوعية فى تفكيرها ، والهدوء فى جدلها ، والدقة فى اتهاماتها وأحكامها ، وأن تتصدى للمشاكل ، فتسلط عليها خبرتها ، وتقترح لها الحلول ، وتتجنب ما وسعها التجنب الإثارة المفتعلة ، والإحراج الذى لا يقوم على الاقتناع والعدل ، وأن تعتبر نفسها

ضمير الأمة ، ومصباحًا منيرًا للحكومة ، وأن تدعو الشباب فى طول البلاد وعرضها إلى التفكير والعمل والانتماء ، بذلك تحقق ذاتها أمام الشعب كقوة وطنية لا غناء عنها ، وتزيد الحكومة إيمانًا بالديمقراطية ، وتشجعها على استكمال ما ينقص منها .

أما الدولة فخير ما تفعله فى هذه الحال أن تفى بالمنتظر منها ، فتلغى من القوانين أى استثناء ، وتتيح الفرصة لإعادة النظر فى الدستور بما يحقق التوافق مع الحياة المحققة اليوم والمأمولة غدًا ، معطية الشعب حقوقه الكاملة ، ومهيئة للاستقرار أصوله الصلبة الراسخة . علينا جميعًا أن نعى معنى المرحلة التاريخية التى نعبرها ، وأن نكرس عملنا لبقاء الوطن وكماله .

(٣٠ يناير ١٩٨٦)

للمعارضة رسالة

قد تتعدد أساليب المعارضة وتختلف تكتيكاتها ما بين هجوم ودفاع ، ولكن هدفها الأخير يظل مرهونًا بالوصول إلى الحكم ، وهو حق مشروع لها فى ظل أى نظام ديمقراطى ، ووسيلتها هى الانتخاب الحر فى وقته ، والمنصوص عليه فى الدستور ، والحكم يجب أن يكون غاية كل حزب ، كما هو الطريق الشرعى إلى تحقيق رسالته فى خدمة وطنه ، ومما يقال عن المعارضة فى مصر اليوم : إنها تعمل تحت وطأة شعور مُحْبِط يتعذر الوصول إلى الحكم لملابسات وظروف خاصة ، ولو سلمنا جدلا بما يُقال، فهل يعنى هذا أن المعارضة عبث لا جدوى منه ؟ وأنها مقضى عليها بالحرمان من أى عمل صالح ؟

لست أنكر أن التسليم بهذا الوضع مثبط لهمة أى حزب يؤمن حقًّا برسالته ، ويود أن تتاح له الفرصة الشرعية لخدمة وطنه تحت لوائها ، ولكنه لا يعنى أنه ليس له دور وطنى فى أى وقت وفى أى ظرف . وأخشى ما يُخْشَى على المعارضة عند اليأس من الحكم أن تندفع فى سبيل الإثارة والمبالغة ، وأن تفتعل الأحداث ، وتتحدى بالعنف والاستفزاز ، وأن تتمادى فى الخصام ، وكأنها تهتف بقول القائل : « عَلَىَّ وعلى أعدائى يا رب » .

على المعارضة أن تنادى دائمًا وطنيتها وتراثها ، وأن تعمل لدنياها كأنها تعيش أبدًا ، ولتؤمن بأن التضحية لا تقل نُبْلاً عن ممارسة العمل الصالح ، وأن فى الميدان مجالا واسعًا للخدمة بتأييد كل عمل إيجابى ، وترشيد كل فعل ناقص ، ومعاونة كل مُصْلح بالنصيحة ، ودراسة المشاكل واقتراح الحلول ، والكشف عن الانحراف والتسيب ، والوصول إلى الشعب لإيقاظه ، ودعوة الشباب إلى التفكير والعمل ، ولتكن فى كل ذلك قدوة ومثالا ، وطليعة إلى البناء والنقاء والجدية . . إن للمعارضة رسالة خارج الحكم لا تقل عن رسالتها ـ إذا حكمت ـ أثَرًا ودوامًا .

(٦ فبراير ١٩٨٦)

الاستقرار والتنمية والإنسان

الاستقرار الحقيقى لمجتمع ما يعنى أنه يحظى بإشباع احتياجاته الحيوية الضرورية ، وعَدْل يقوم عليه أساس ملكه ، وحرية تحفظ له حقوق الإنسان ، وخدمات عامة متوافرة ، فى مقدمتها الثقافة التى تهديه إلى هدف سام يستقطب حياته ، ويجب أن نعترف بما تقوم به الدولة من جهد عظيم لتحقيق تلك الغايات ، يتمثل فيما نُفِّذَ من خطتها الخمسية الأولى ، وما يجرى تنفيذه ساعة بعد أخرى ، ولكن علينا أن نسلم أيضًا بأن أغلبية الشعب مازالت تكابد الآلام كى تحافظ على بقائها فى حومة أزمة طاحنة ، ولعَلَّ شعور الأغلبية المطحونة بالجهد المبذول ، وما تهيأ لها من حرية وديمقراطية ، وما عرفته عن رئيسها من وطنية ونزاهة وحرص على القيم ، لعل هذا هو ما مكنها من أن تواجه أكبر كارثة تنزل بأمنها ، فتحتويها بثبات ، وتتجاوزها بإيمان وعزم .

ولا أشك فى أن الدولة ستمضى فى طريق الإصلاح بهمة مضاعفة ، ولكن عليها أن تخص مبدأ إشباع الاحتياجات الحيوية الضرورية بعناية مركزة ، وبعزيمة لا تعرف أنصاف الحلول . عليها أن تعطى كل مواطن من مستخدميها الحد الأدنى على الأقل الذى يمكنه من حمل أعباء الحياة، مع المحافظة على الكرامة والعزة ، فهذا المواطن هو الذى ينفذ التنمية ، وهو الذى إذا اطمأن على نفسه وذويه وهب عمله مائة فى المائة

فى جهده وإخلاصه ، وهو الذى إذا مزقه القلق والخوف أهمل وتسيب وارتشى واختلس ، وعند الشدة قد يُجَنّ أو ينفجر . . ورب سائل يسأل : ومن أين نجيء بالمال اللازم لذلك ؟ حسن ، لنضغط المصروفات ، ولنحصل الضرائب ، ولنفرض أعباء جديدة على القادرين منا ، وهل يقوم مجتمع بغير تضامن ، وإذا لم ينفع ذلك كله فلنقصر خطوط التنمية داخل نطاق إمكانياتنا ، والله لا يكلفُ نفسًا إلا وُسْعَها ، ولئن نضحى بشيء من التنمية خير من أن نضحى بالإنسان الضعيف المرهق الذى ما خلقت التنمية إلا من أجله ، وبغير ذلك فهيهات أن يدوم استقرار أو تنمية .

(١٣ مارس ١٩٨٦)

مسلسل المعاناة والتخريب والحرائق

أحداث ٢٥ فبراير المشئومة ليست جديدة ، الجديد فيها أنها انفجرت هذه المرة فى مرفق الأمن نفسه ، فأثارت ما أثارته من ذهول وفزع ، أما من حيث الدافع والنتيجة فهى الحلقة الأخيرة من سلسلة طويلة من العذاب تنخر فى مجتمعنا منذ عشرات السنين . الداء الأساسى يتلخص فى كلمة جامعة مانعة هى المعاناة ، أما النتائج فتجىء تباعًا فى أشكال حفظناها عن ظهر قلب ، مثل العمل الإضافى لمواجهة أعباء الحياة ، وما يتفرع عنه من إهمال وتسيب أو رشوة واختلاس وعبث بالمناقصات ، وقد يتجلى فى صورة تخريب صريح ، مثل سقوط بعض العمارات على سكانها الآمنين ، أو حرائق تشتعل فى مواسم الجرد فتلتهم السلع والآثار .

سلسلة من التمردات والتخريب والحرائق مازالت تنتشر وتستفحل حتى وصلت عدواها آخر الأمر إلى مرفق الأمن نفسه ، فأذهلت الناس وأفزعتهم ، لا لأنها جديدة ، ولكن لأنها تفجرت هذه المرة فى الموقع المنوط به السهر على الأمن والأمان ، وحفظ الأرواح والأموال ، ولأنه عمد فى تمرده إلى وسائل التخريب المباشرة المعلنة لا الوسائل الخفية المراوغة التى يستعملها المدنيون .

سلسلة واحدة تنشأ فى مستنقع المعاناة ، وتنشر سموم التخريب

والحرائق ، وتنصب عواقبها الوخيمة على الشعب فى حاضره ومستقبله ، وتتعثر بسببها تنميته الشاملة التى تقوم عليها حياته ويتحدد مصيره ، وإذن فليست هى بظاهرة طارئة خاصة بجنود الأمن ، ولا علاجها يتم بتجديد مرفق الشرطة أو إعادة إنشائه على أسس سليمة ، ولكنها المعاناة عدو الشعب الأول ، وعدو نهضته ، ولا أنكر ـ ولا ينكر منصف ـ ما فعلته الدولة وما تفعله لمعاونة ذوى الدخل المحدود والتخفيف من معاناتهم ، ولكن الأمر يحتاج إلى علاج حاسم مهما كلف من تضحيات، حفظًا للسلام الاجتماعى الذى بدونه لا تتيسر حياة لِذِى دخل محدود ، أو لِذِى دخل غير محدود .

(٢٠ مارس ١٩٨٦)

من صنع أحداث ٢٥ فبراير ؟

أحداث ٢٥ فبراير ارتكبها أعداد من المتمردين ، قلة قُتلت فى أثناء الاشتباكات ، والكثرة تجرى محاكمتها أمام العدالة ، ولكنهم لا يمثلون فى الواقع جميع المسئولين عن حوادث ذلك اليوم ، فثمة شركاء لهم لم يمسهم أذى ، ولم يتعرض لهم التحقيق ، ولن تمتد إليهم يد العدالة ، فهم بنجوة من كل سوء ، يمارسون حياتهم اليومية فى طمأنينة ، ويمرحون كالأبرياء الصالحين .

مِنْ أولئك الشركاء الناجين كل ذى مال قادر على استثماره فى الإنتاج ويضن به على وطنه لأى سبب من الأسباب ، وكل من كنز ماله أو استثمره فى الخارج طمعًا فى زيادة ربح ، أو تحسبًا لمستقبل مجهول ، يشارك هو فى صنعه بأنانيته ، وكل عامل فى الخارج كف عن تحويل مدخراته إلى وطنه غير ناظرٍ للعواقب ، وكل متهرب من أداء ما فى عنقه من ضرائب للدولة بالذمة والأمانة ، وكل من خان أمانته بالكسل أو الإهمال أو الانحراف أو الرشوة أو الاختلاس أو الاستهتار فى معاملة المواطنين فى مراكز الخدمات العامة ، وكل سادر يستفز الغرائز بسلوك شائن ، أو الإفراط فى المظاهر البراقة والسهرات الخيالية ، متجاهلاً من يسعون حوله من مطحونين وأشباه جائعين ، وكل صاحب رأى أو قلم لمس ظلمًا أو انحرافًا فتغاضى عنه أو سكت طمعًا فى منفعة أو إيثارًا

لسلامة ، وكل من يعلم بجريان ذلك من حوله ثم يعرض عنه لينحصر في ذاته وينهمك في شئونه الخاصة ، كأنما يعيش في خلاء أو لا ينتمي إلى جماعة . جميع هؤلاء مسئولون عن حوادث ذلك اليوم ، وشركاء في المقدمات التي أفضت إليه ، وقد يتوهمون أنهم ناجون إلى الأبد ، ولكنَّ الراكبين في سفينة واحدة يجمعهم وجود واحد ، وينتظرهم مصير واحد، والله لا يُغَيِّرُ ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

(٢٧ مارس ١٩٨٦)

فى خدمة الشعب دائماً

فى حديث للسيد وزير الداخلية صرح بأن فى مقدمة مهامه أن يعيد إلى جهاز الشرطة الثقة ، ثقته بنفسه ، وثقة الشعب به ، وهى مهمة مُلِحَّة وضرورية ، ولا غنى عنها لمجتمع يجاهد فى سبيل البقاء والتقدم ، مجتمع تكتنفه عواصف من الأزمات والأحقاد ، وقد تعرضت الثقة لريح غريبة كدرت صفوها وبلبلت خاطرها ، ولكنها لم تصل إلى أساسها المكين ، ولا لامست تاريخها العريق ، وهى لا يمكن أن تنسينا ما بلغته من عظمة وعملقة على عهد اللواء أحمد رشدى ، الذى بث الانضباط فى شارعنا الملهوج ، وطارد الانحراف بعنف ، غير مفرق بين كبير وصغير ، وأعلن على تجار السموم من أعداء الشعب حربًا عوانًا لا تُبقى ولا تَذَر . فجعل من الإدارة مؤسسة قومية تلوذ بها الآمال ، وتهفو إليها الأفئدة .

ولا نشك فى أن اختيار الوزير الجديد جاء بعد تدبر وتأمل ، واطمئنان كامل إلى قدرته على رَأْب الصدع ، ورتق الفتق ، واستئناف السير بعد ذلك فى طريق العدل والحزم والطهارة ، والدفاع عن القيم .

ولن يكون جهاز الشرطة رمزًا للخوف والقهر ، ولكنه راية الأمن والأمان ، المنذور لخدمة الشعب ، والساهر على حقوق الإنسان . وما

إنْ عَاوَدَ ظهوره ، ويتخذ من جديد مواقعه ، حتى استقبلته القلوب بالطمأنينة والترحيب ، وكأنَّ ما كان لم يكن ، ولا يمكن أن يكون .

إننا لنتلهف على أن يواصل الجهاز رسالته العظيمة فى نشر الانضباط ، وتنفيذ القوانين ، ومطاردة المنحرفين ، ومقاتلة القتلة من تجار السموم ، وكل من تحدثه نفسه بتخريب نهضتنا ، أو تعطيل مسيرتنا ، بنفس القوة السابقة أو أشد ، فَلْنَدْعُ الله أن يؤيد الوزير الجديد بتوفيقه ، وأن يُسَدِّدَ خُطاه ، وأَنْ يجعل منه ومن رجاله رحمة للشعب وعذابًا لأعدائه .

(٣ أبريل ١٩٨٦)

القرارت بين الحكومة والمعارضة

صدرت القرارات الاقتصادية غاية فى اللطف والاعتدال ، فهى لا تمس ذوى الدخل المحدود ، وهى رقيقة رفيقة فى تعاملها مع الكبار ،. وليس فى ذلك ما تؤاخَذ عليه إذا حققت أهدافها المنشودة من الإصلاح والعدل ، وإلاَّ وجب أن نطالبها بالمزيد ، ويحق للمواطن أن يسأل : لِمَ لَمْ تصدر هذه القرارات فى تاريخ سابق للاقتراض ؟ أو على الأقل قبل الاندفاع فيه ؟ لماذا لم نلجأ إليها قبل تراكم الديون ؟ . ألم تكن تعفينا من الديون أو تهبط بها إلى أصغر رقم ممكن ؟ ! . ولكن يبدو أننا لا نقدم على اتخاذ القرارات الحاسمة إلا إذا دهمتنا الحوادث ، وأسفرت عن وجهها الكالح المدلهم . وثمة رأى يتردد بين بعض أركان المعارضة داعيًا للاتحاد فى مواجهة الأزمة وألاَّ ينفرد بالمواجهة وحده حزب الأغلبية ، ونحن من أنصار الاتحاد فى هذه الفترة الحرجة من حياتنا .

إن الأحزاب تجتمع اجتماعات دورية لبحث أمور مهمة تتعلق بالدستور وطريقة الانتخاب ، والأزمة الاقتصادية لا تقل أهمية عن الدستور والانتخاب ، فضلاً عن أنها غير مستقلة عنهما فى المضمون والعلاج ، فليضموها إلى جدول أعمالهم لعلهم يهتدون إلى بعض الحلول الموحدة فى مواجهة الطوارىء ، برغم تباين مبادئهم الاستراتيجية . وعلى أى حال فالاجتماع يهيىء فرصة لتبادل الآراء وتمحيصها ، ويدفع إلى

الاتفاق ، ولو على حد أدنى من الحلول ، برغم تباين المبادىء ، ومهما يكن من أمر ، فهذه المشاركة إنْ قُبلت خير من الاكتفاء بالنقد والاقتراحات الجزئية فى موقف يطالب كل ذى رأى برأيه . . وفى جريدة الوفد فى ٣ أبريل إشارة إلى قرار اتخذ لدراسة الموقف الاقتصادى دراسة شاملة تتناول التشخيص والعلاج ، وهو ما يحسب له ويحمد عليه ، وياحبذا لو انضمت إليه بقية الأحزاب بإنجاز هذا المشروع الوطنى ، استكمالا لما يجرى بحثه وإنجازه فى الحزب الوطنى ومجلس الشعب .

(١٠ أبريل ١٩٨٦)

مواجهة الحقائق

ما يجوز لنا بعد الدروس المتلاحقة أن نتجاهل رأيًا بغير دراسة ، أو نصم آذاننا عن صوت ارتفع بشكوى أو اتهام ، بل لا يجوز لنا أن نهمل إشاعة مهما تمادت فى غَيِّها وسخفها ، ونحن نملك فى رحاب الديمقراطية مؤسسات دستورية عديدة ، وأجهزة للإعلام المرئى والمسموع والمقروء ، ولدينا من توزيع العمل ما يمكننا من المتابعة والتقصى لإعلان الحقائق على الشعب ، وبالتالى من تقويم ما يستحق التقويم منها ، قبل أن تباغتنا الأحداث أو تدهمنا الأخطار .

ولا أنسى أنه منذ زمن غير قصير أثار عضو محترم بمجلس الشعب تساؤلات عن السد العالى ، وجواهر الأسرة المالكة ، والأموال المهربة ، ونزاهة الحكم ، وفى أعقاب كلمته احتدم نقاش عنيف اتخذ شكل هجوم مركز على سلبيات عهد ما قبل ثورة يوليو ، وانتهى بانسحاب المعارضة . حقًّا كنا نتوقع أىَّ نتيجة إلاَّ أن ينتهى الموضوع بمقارنة تاريخية بين سلبيات عهدين ، ليكن من أمر الماضى ما يكون ، فلسنا بمعرض تحقيق تاريخى، فضلاً عن أن التاريخ قد تصدى للماضى بوسائله فطواه، مُفْتَتِحًا صفحة جديدة لعهد جديد . ما يهمنا اليوم هو الحاضر

والمستقبل ، وما يعترض الطريق من تحديات ومشاكل ، ولذلك ما كان يجب أن يقف الأمر عند الحد الذى وقف عنده ، وما كان يجوز أن نستأنف العمل بعد ذلك وكأن شيئًا لم يكن .

المسألة بكل بساطة : ماذا تعنى التساؤلات التى أثارها النائب المحترم ؟ أهى حقائق أم أوهام ؟ أم بين بين ؟ . وما الوسيلة إلى تَقَصِّى أبعادها وإعلانها للناس ؟ وكيف نحتشد حكومة ومعارضة وشعبًا لمواجهتها لنطمئن على مسيرتنا اليوم وغدًا ؟ لا أتصور أن تمر تساؤلات بهذه الخطورة دون أن يتبعها ما تستحقه من اهتمام وتحقيق ليعلم الشعب أن الحياة مازال لها معنى ، وأنها جديرة بما يُبْذَلُ من أجلها من فكر وعمل، وما يطالب باسمها من ولاء وانتماء . من أجل ذلك فإننا نعتبر العودة إلى الموضوع مسئولية مشتركة بين الأغلبية والمعارضة يُسألون عنها أمام الشعب والتاريخ .

(١٧ أبريل ١٩٨٦)

أول مايـو

اليوم عيد ، عيد العمال والعمل ، فليكن يومًا مباركًا ، وبشرى لكل مجاهد ، وبسمة وبشاشة فى نضال الإنتاج ، وقديمًا قاسَى العمال على مستوى الوطن والعالم ألوانًا معتمة من الظلم والاضطهاد لطخت فترات من الحضارة بالوحشية وجللتها بالسواد ، ثم انبثقت من ظلمات تلك العهود أنوار مبشرة بالعدل ، وداعية إلى إنشاء علاقات بشرية جديدة تهيىء للمجتمع حياة أفضل ، وتمده بطاقة أقوى للنهوض والتقدم .

وفى مصر ـ ومنذ ثورة ١٩١٩ ـ شَكَّل العمال قوة شعبية مارست قدراتها فى مقدمة القوى الضاربة فى ميدان الجهاد والإنتاج ، فكانوا وقودًا لثورة الاستقلال الدامية ، ثم ركيزة للنضال دفاعًا عن الديمقراطية وسيادة الشعب ، وقد أعطوا الكثير وأخذوا الممكن المتاح على عهد الحكم الشعبى تقديرًا لجهادهم ، وتأييدًا للنهضة العامة ، وبعد قيام ثورة يوليو ازداد الاتجاه نحو التصنيع ، وازدادت القاعدة العمالية كثافة وقوة ، وأدَّت فى الحياة الجديدة دورًا خطيرًا ، وشاركت بأكبر سهم فى بناء مصر المستقبل ، ونالت من الإنصاف والحقوق والامتيازات ما هى أَهْلٌ له ، وما يتناسب مع المطلوب منها أداؤه .

وهى اليوم مدعوة لأشرف واجب تتقاسمه مع فئات الشعب الأخرى

لانتشال الوطن فى مأزقه ، وإنقاذه من ورطته ، ودفعه فى طريق البقاء والحضارة . ومهما أصدرنا من قرارات لضغط المصروفات ، وزيادة الموارد، وإصلاح الموازنة ، ونشر الانضباط ، فسيظل الإنتاج هو الدعامة الأولى والهدف الأخير للنهوض والتقدم ، هو الوسيلة الناجحة لتوفير الغذاء ، والبناء وتسديد الديون والارتقاء بكل مرفق ، والمشاركة فى النهاية فى الخلق والإبداع والحضارة ، والعمال فى طليعة من يعتمد عليهم الوطن فى ذلك . فليقودوا المسيرة بسواعدهم وعقولهم وقلوبهم ، وليكونوا القدوة والمثل الطيب .

هنيئًا للعمال بعيدهم ، وللوطن بعماله .

(١ مايو ١٩٨٦)

أجمـل العصور

فى ماضينا قبل ثورة يولية ، وفى فترة مظلمة اشتد فيها العنف والفساد والظلم ، حلم بعض المصلحين المخلصين بمستبدٍّ عادل يملأ الأرض نورًا وعدلا ، ولم يكن الحلم إعرابًا عن يأس من حكم ديمقراطى عقيم ، فالواقع أن العنف والفساد والظلم لم تستفحل إلا نتيجة للعبث بالديمقراطية ، والتمكين لنظامٍ ملكى استبدادى قام غالبًا بتحريض من الاستعمار البريطانى ، فكانَ واجب المصلحين أن يحلموا بالحكم الديمقراطى الراسخ المكين ، وأعجب من ذلك أن الْتَحَمَ ذلك الحلم ـ أو الكابوس ـ بذكرى تاريخية غالية ونادرة ، ألا وهى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، الذى أضاء فى العصر الإسلامى المديد كمثالٍ لحُكم مثالى لا يتكرر ، حتى ثبت فى يقين الكثيرين أن عمر رضى الله عنه هو المثال الكامل للمستبد العادل .

والحق أن التاريخ الإسلامى لم يعرف حاكمًا جعل من الشورى ركيزة ومبدأً ودستورًا لحكمه مثل عمر بن الخطاب . ويحدثنا التاريخ أنه كان لَدَى كل مشكلة من مشكلات الحُكم فى الداخل والخارج يدعو للاجتماع بأهل الشورى فى مسجد المدينة ، ويطرح عليهم الأمر، ويستمع لكل رأى ، غير مفرق بين كبير وصغير ، أو رجل وامرأة ، حتى يتجلى للجميع وجه الحق ، فيعزم ويتوكل على الله . فكان رضى

الله عنه ـ بلغة عصرنا ـ رجل الديمقراطية لا الاستبداد ، ورمز الحرية لا القهر والانغلاق . وكان ذلك ما ميز عصره بين العصور ، وأضفى عليه النور والعدل والنجاح . والحق أنه لا يوجد ما هو أشد تناقضًا مما بين الاستبداد والعدل . . فالاستبداد يقوم على رأى الواحد ومصادرة آراء الآخرين ، والعدل بطبعه يمنح الفرصة للآراء جميعًا دون مصادرة رأى ، فلنذكر ذلك كثيرًا ، ولنذكر معه أن أجمل عصور تاريخنا كان عصر الديمقراطية .

(٢٢ مايو ١٩٨٦)

٥ يونيــو

هذا يوم لا يجوز أن يمر دون وقفة وتذكر . لا تجديدًا لحُزن ، أو تعذيبًا لنفس ، أو شماتة بخصم ، فلم نكن ـ ولن نكون ـ من الخصوم . غير أنه كان نكسة لنهضة ، وطعنة فى صميم آمال أُمة ، وجُرحًا غائرًا فى كرامة شعب نبيل ، فلا أقل من أن نستحضر الأسباب التى قادت إليه ، أو يسَّرت السبيل إلى وقوعه بالصورة البشعة التى تمثل فيها ، وقد قيل فى سياق الاعتذار عنه : إنه جاء نتيجة مؤامرة دولية دُبِّرَتْ بِلَيْلٍ طويل للقضاء على مصر باعتبارها رمزَ ثورةٍ عربية ، ونداءً دائمًا للتحرر بين الأمم المستضعفة . وهو عذر غير مقبول ، إذ إن أقل ما تُطالَب به قيادة سياسية متحدية للعالم هو أن تتوقع الضربات ، وتنتبه للمؤامرات ، وتعد العدة لإفشالها ، وهو خلاف ما لمسناه وقتها من اندفاع أرعن نحو أحضان المؤامرة بلا تدبر ولا حساب ولا تقدير للعواقب ، بل دعونا نسأل أنفسنا : أكنا نملك القوة التى نتحدى بها عالم الشر والطغيان حين نذرنا أنفسنا لتحرير المظلومين فى الأرض ؟ ألم يكن من الواجب أن يقدر السياسى قبل الخطو موضع قَدَمِه ؟ . وهل المسألة أحلام رومانسية ، أو شهامة فردية ، أو أنها تتعلق ببقاء أمة وتأمين مستقبلها ؟

أضف إلى ذلك الفساد الذى كشفت عنه الحوادث فى مراكز المسئولية ، والتسيب الذى سرى فى جوارحها ، والقهر والأذى والوحشية

التى كابدها المعارضون بلا رحمة ولا إنسانية ، فضلاً عمّاً جناه الاستبداد على شعب كامل من سلبية ولا مبالاة مازلنا نعانى منهما الأمرين .

لذلك نتذكر ٥ يونيو ليذكرنا بدوره بما يجب علينا من انتباه ويقظة ، وما يقتضينا من معرفة لقدر نفوسنا بلا زيادة ، وما ينبغى لنا من التزام بالأخلاق والقيم ، واحترام حقوق الإنسان ، وما يلزمنا الإيمان به من أنه لا نهضة ولا حياة بغير شعب كامل الحقوق والواجبات .

(٥ يونيو ١٩٨٦)

حول قضية التغيير

اندلعت معركة حامية حول قضية التغيير ، وكالعادة توارى السبب الجوهرى فى الظل ، وتركز الهجوم على سلبيات حياتنا قبل الثورة ، وكَأَنَّ الحياة سلسلة من السلبيات الحتمية يبرر بعضها البعض الآخر . المسألة الحقيقية هى التغيير أو إقامة نظامنا السياسى على أسس جديدة أكثر ملاءمة لحاضرنا ومستقبلنا . ومن عجب أن هذا التغيير متفق عليه من ناحية المبدأ ، فلم أقرأ كلمة واحدة فى الاعتراض عليه ، أما الاختلاف فحول التوقيت المناسب له .

يرى قوم أن الوقت الحاضر غير مناسب بالنظر إلى الفترة الحرجة التى نمر بها ، وخشية أن نشغل به من الأزمة الطاحنة فتزداد تفاقماً ، ولذلك يقترحون التأجيل لأجل غير مسمى ، أو لمدة عامين ، باعتبارهما ذروة الضيق فى طريقنا الاقتصادى .

ويرى قوم أنه لا جدوى من أى إصلاح اقتصادى إنْ لم يُسْبَق بإصلاح سياسى شامل يستكمل به الشعب حقوقه الإنسانية ، فيصبح بالتالى أقدر على مواجهة التحديات ، وبذل التضحيات ، والقيام بأعباء الولاء والانتماء .

ولكل رأى وجاهته وصدقه ، ولعله يمكن التوفيق بين أنصار

التعجيل والتأجيل بحل وسط ، فنبدأ فورًا بإطلاق الحرية لتكوين الأحزاب بدون قيد أو شرط ، ونتفق على مهلة أعوام تتفرغ فيها الأحزاب الجديدة لإنشاء كوادرها وبث مراكزها فى البلاد ، وتكوين أجهزة دعايتها ، كما تعيد الأحزاب القديمة النظر فى مواقعها على ضوء الخريطة الجديدة ، وما يقتضيه الوضع فى تجميع أو اندماج أو إيضاح أكثر للمضامين الفكرية ، على أن تجرى الانتخابات بعد ذلك بضمانات مكفولة يتفق عليها ، ثم تكون المهمة الأولى للمجلس الجديد وضع دستور جديد يتطابق مع رغبة الشعب كما أعلن عنها فى اختياره الحر ، وفى أثناء المهلة لن يتوقف العمل فى التنمية دقيقة واحدة ، ولن يكدر صفوه مكدر مما يدور حوله من تطور سياسى هادىء ومكين ، ثم يستأنف العمل مسيرته بنفس الأسلوب ، أو بأسلوب جديد ، وعلى الشعب أن يتحمل مسئولية اختياره الحر ، وأن يحملها بكل ما عُرف عنه من صبر وعزيمة .

(١٩ يونيو ١٩٨٦)

الواقع بين الغضب والكمال

حياتنا الديمقراطية متهمة ، فى كل يوم تتلقى الضربات والاحتجاجات ، نفد الصبر فى مداراتها أو السكوت على سلبياتها ، ولا أقول إنها كاملة ، أو أننى ممن لا يودون لها الكمال ، فطالما طالبت بإلغاء القوانين الشاذة ، وإعادة النظر فى الدستور ، ولكنى لا أستهين بما تحقق ، ولا أقلل من شأنه .

لم ينعم الرأى السياسى بمثل ما ينعم به اليوم من حرية ، سواء فى الصحف ، أو فى مجلس الشعب ، أو يُدَوِّى فى التليفزيون على أوسع نطاق .

والمعارضة تؤدى واجبها كأحسن ما يكون الأداء بدون أن تتعرض إلى مصادرة فى رأى فى أى وقت ، ولا يجوز أن تتوقع أن يخذل حزب الأغلبية حكومته فى أعقاب أى استجواب ، فالحزب والحكومة كل لا يتجزأ ، يجمعهما رأى واحد ، ورؤية واحدة ، ولا يعنى الانتقال إلى جدول الأعمال أن جهد المعارضة قد ضاع ، أو أن أقوالها قد تحولت إلى دخان يتطاير فى الهواء ، فقد يظهر أثره فى الحكومة نفسها بطريق غير مباشر ، ولو بمنأى عن الأنظار والأسماع ، وقد يستقر فى أنفس الناس ويحدث المتوقع منه فى تكوين رأى عام واع مؤثر فعال .

لا يجوز أن يحرضنا نشدان الكمال على الاستهانة بالواقع ، أو يخذلنا عن التعاون مع إيجابياته بكل ما نملك من قوة وإصرار ، أو التخلى عن الوجوه المشرقة التى تقود العمل بعزم وتؤدة وإخلاص .

وإنها لبادرة طيبة أن تدعو الحكومة المعارضة إلى المشاركة بالرأى فيما يواجهها من تحديات ، ونحن نتصدى لأزمة طاحنة تطالبنا بالسيطرة على النفس ، والنسيان للذات ، ومضاعفة العمل من أجل الوطن وحده . فلنتعاهد على كظم الغضب واليأس ، والتصميم على النصر بإذن الله .

(١٧ يوليو ١٩٨٦)

أطوار ثورة ٢٣ يوليو

قامت ثورة يوليو فى لحظة تاريخية استفحل فيها الاستبداد الملكى والظلم الاجتماعى وانتشر الفساد ، وأدرك الشعب بفطرته أنها رد الفعل الطبيعى لمعاناته ، فالتف حولها بدون تردد ، وتوقع أن يلقى على يديها الدواء لجميع أَدْوَائه ، وحققت الثورة توقعاته فى ميدان العدالة الاجتماعية بسلسلة من الإنجازات ، كالإصلاح الزراعى ، وما قدمته فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات ، وبصفة عامة شعر الشعب الكادح بأنه أصبح بؤرة الاهتمام والرعاية لأول مرة فى حياته .

غير أنها اختارت أن تكون امتدادًا للنظام الملكى فى استبداده وفساده ، وتفوقت عليه فى ذلك المجال بعنف لم يُسمع بمثله من قبل ، وقسوة لا يقدم عليها إلا الأبالسة . ثم انساقت إلى تحديات عالمية لم تكن تملك ـ ولا يمكن أن تملك ـ القوة اللازمة لها ، مدفوعة برومانسية خيالية ، وشهامة قومية ، غير مُلقية بالاً للعواقب ، حتى انتهت إلى مصيرها المحتوم فى ٥ يونيو ، وبذلك صُفِّىَ الطور الأول منها ، وبدأت صفحة جديدة ، فاتجهت تحت ضغط الأحداث والعواصف ومرارة التجربة إلى الديمقراطية وسيادة القانون والأمن والأمان ، ثم أنجزت عملها الأكبر فى ٦ أكتوبر ، ثم حررت الأرض وحققت السلام ، فاتحةً للعرب بابًا لمن شاء أن يتقدم ، ولكنها غرقت فى انفتاح استهلاكى أشعل

نيران الغلاء وحرب الميزانية ، وأطلق غيلان الفساد يعيثون فى الأرض فسادًا ، حتى انفجرت نكستها فى سبتمبر ، وانطوت صفحتها بمأساة قائدها . وجاء طور الثورة الثالث ليتولى الأمانة فى ظروف دامية ، وليرث أثقل تركة يمكن أن يرثها حكم ، تركة من الأطلال والديون والفساد ، وكأنما كُتِبَ عليه أن يبدأ من الصفر كما بدأ المصريون القدماء فى أعقاب عصر الجفاف .

لا مكان اليوم للرومانسية ، أو الشهامة الزائفة ، أو الرعونة النرجسية، ولكنه عصر العقل والعلم والعمل والشورى ، والحكمة والطهارة والصبر . وقد تحققت إنجازات لا يمكن أن تُنكر ، وما يمضى يوم دون عمل يذكر ، ولعل ما ينقصنا ويثقل كاهلنا لا يرجع إلى إهمالٍ بقدر ما يرجع إلى فداحة التركة الموروثة التى تحتاج تصفيتها إلى زمن وصبر، وإن تكن المعاناة شديدة فالأمل قائم أيضًا ، يلوح على مبعدة منا، ويطالبنا بالمزيد من العقل والعلم والعمل والشورى والحكمة والطهارة والصبر .

(٢٤ يوليو ١٩٨٦)

لسنا أمة بلا هـدف

كلما أضنانا الإحساس العام باللامبالاة وانحصار الكثيرين فى مصالحهم الذاتية ، تمنى المفكرون أن يجدوا العلاج الحاسم فى هدف عام يستقطب القلوب ، ويستأثر بالهمم ، وتستوى فى الأفق منارة تهتدى بها السفن فى ليل الظلمات البهيم . وإنى لأعجب ممن يتساءل عن هدف فى بلد يعانى مُرَّ المعاناة من التخلف ، ويتطلع إلى التقدم الذى يزدهر غير بعيد منا مُجَسَّدًا فى العلم والفكر والثقافة والصناعة والزراعة والعلاقات الإنسانية الرفيعة ، بالإضافة إلى ما ينبض فى تراثنا من قيم سامية وأمثلة باقية ، فإذا لم يصلح ذلك كله ليكون هدفًا ، فما الهدف إذن ؟ وكيف ينبغى له أن يكون ؟

الهدف قائم راسخ ، بل نحن نبذل جهدًا كبيرًا لبلوغه بما نضع من خطط ، ونقدم من عمل ، وبما هيأنا له من جو صالح ، بما يعمره من ديمقراطية ، وسيادة القانون ، ومطاردة الانحراف ، وإذا كان ذلك كذلك ، فلماذا لا يمارس سحره فى النفوس ، ويعد المسرح والرجال لخلق مسرحية تاريخية جديدة جديرة بالشعب وتاريخه ؟

ربما أنه لم يَحْظَ بعد بالعناية الكافية التى تبلوره فى وجدان الشعب ، وربما لأن ثمة شابورة تحجبه عن الأعين ، شابورة من المعاناة والثقة المفقودة ، معاناة أفرختها الأزمة الاقتصادية ، وثقة فُقِدَت فى خضم

الفساد ، وتبعًا لذلك لم يلق الجهد الصادق المبذول ما يستحقه من تقدير ومؤازرة ، واكتسحت الأعمال والرجال ريح مغبرة من الشك وسوء الظن، وإننى أسطر ذلك فى حزن وأسف بالِغَيْن ، بل إنى لأرجو أن أكون مخطئًا فى التصور ، وأن يكون الواقع أدعى للتفاؤل والرضا ، ومهما يكن من أمر، فما أحوجنا اليوم إلى تجديد الإدارة وبعثها بعثًا جديدًا يقوم على العلم والالتزام ، وما أحوجنا إلى تطهير شامل يجتث الفساد من جذوره الماضية والحاضرة ، إنها مهمة وطنية غير قابلة للتردد أو التأجيل، كى ننفخ فى الأرواح الخامدة الإيمانَ والحماس والجدية . . ولنا عودة .

(٢٦ يوليو ١٩٨٦)

دور الشعب

فى مواجهة التحديات التى تصهرنا لابد أن يحتل الشعب موضعه على رأس الصراع ، أن يساند الدولة ويدفعها ، بل يتقدمها ، فلا نهضة حقيقية إنْ لم يؤيدها الشعب بيده وعقله وقلبه ولسانه .

الدولة مازالت تضطلع بالدور الأكبر فى التنمية الشاملة ، وهو دور ثقيل ، ولا يخلو من عثرات وزلات ، ومع ذلك فلا يمكن إنكار ما تم وما يتم من إنجازات ، أما الشعب ـ خاصة شبابه ـ فمازالت استجابته دون المستوى المأمول ، مازالت تتوزعه اللامبالاة من ناحية ، والتطرف والعنف من ناحية أخرى ، ولن يتعذر علينا معرفة الأسباب ، فقد تراكمت فى أحضان حكم شمولى طويل سلب الناس فاعليتهم وحولهم إلى متفرجين، كما نجدها فى الفساد الذى استشرى كالوباء فأضعف الهمم، وبث روح الهزيمة والانتهازية ، ولا ننسى بعد ذلك القوى المتربصة بنا فى الداخل والخارج ، تستغل الأزمة الطاحنة للتحريض والإثارة كلما تهيأت لها فرصة أو غفلة .

وهيهات أن نقنع بالعمل الرسمى وحده ، علينا أن ننقى الجو بالمبادرات الجادة لنستعيد الثقة ، ونبدد اللامبالاة ، ونحتوى العنف والغضب ، آن لنا أن نقيم دعائم الديمقراطية الكاملة ، وأن نُطهر وجه

حياتنا السياسية من القوانين المعرقلة ، لتتهيأ فرصة التعبير للشعب عن مواقفه بلا قيود أو شروط ، ووجب أن تشتد الحملة على الفساد لتقتلعه من جذوره ، لينعم كل مصرى بالعدل وتكافؤ الفرص فى رعاية سيادة القانون . وعلى الإعلام أن يواصل سياسته الرشيدة فى مصارحة الناس بالحقائق ، وفتح نوافذه للجميع بلا تفرقة ، بل وعليه ألاّ يغالى فى التفاؤل ، وأن يُبَصِّرَ الناس بكل ما يكتنف الموقف من شدة ، ويطالبهم فى الوقت نفسه بما يقتضيه ذلك من صبر وعمل مضاعف . نأمل عند ذاك أن تنبعث فى الشعب أصالته التاريخية فيثب إلى واجبه ، ويشهر إرادته فى وجه التحديات كما شهرها قديماً فى وجه أكبر إمبراطورية عرفها التاريخ .

(٣١ يوليو ١٩٨٦)

ديمقراطية رائعة برغم الأخطاء

كثر الكلام حول حياتنا الديمقراطية ، وكلما اشتدت المعارضة فى ممارستها ازداد الكلام كثرةً ، والتعليقات حِدَّةً وعنفًا . . وقد تبدو الصورة فى مرآة مجلس الشعب والصحافة بعيدة عن الكمال لمن يروم التمام والكمال ، وشد ما تمنينا أن تجرى المناقشات بموضوعية أدق ، وأن تلتزم الأعصاب بمزيد من الهدوء وضبط النفس ، وأن تكون المعارضة أكثر حكمة ، والأغلبية أوسع صدرًا واستجابة ، ولكننى برغم ذلك كله من المعجبين المتفائلين ، وأشهد لديمقراطيتنا بالنشاط والحيوية والبراعة ، وأنها تؤدى وظيفتها فى المتابعة والمراقبة والهجوم والدفاع ، وأنها تجذب الناس إلى مجالات الشئون العامة ، وتفتح لهم أبواب الانتماء ، وأنها تهيىء المواجهة الضرورية بين الحاكمين والمحكومين ، وترسخ قيم الحرية والعدالة وسلطان الشعب .

ولا تنسوا بعد ذلك أن ممارستنا يجب أن تعكس صورة صادقة لمزاج الشعب وأسلوبه فى الحياة ، ونحن قوم يغلب على مزاجنا الانفعال وحرارة الوجدان ، وتأجج العواطف ، فلا عجب أن تتأثر مناقشاتنا بذلك كله إيجابًا وسلبًا ، بمعنى أن يفلت منا قدرٌ من المبالغة ، وأثارةٌ من الحدة ، وارتفاع فى درجات الصوت أو حركات اليد ، ولست أحبذ شيئًا من ذلك ، ولا أدافع عنه ، ولكننى أعترف به كما أعترف بما قسم لنا

من لون ووزن ، ونوعية دم ، فلا يجوز أن نضيق به أكثر مما ينبغى ، ولا أنْ نفسره بما لا يحتمل ، أو نغالى فى نقده وتجريحه ، وكم شهدت البرلمانات التى تشاركنا فى مناخ حوض البحر المتوسط من عنف وتجاوزات لم ننزلق إلى مثلها والحمد لله .

ومهما يكن من أمر الأخطاء فى الديمقراطية فما أهونها وأخفها إذا قيست بجرائم الدكتاتورية وكبائرها التى أورثتنا جميع ما كابدناه من هزائم وعذابات وديون ، أرجو أن تشاركونى إعجابى وتفاؤلى ، وألاَّ يَصُدَّنَا ذلك عن التطلع إلى الكمال .

(١٤ أغسطس ١٩٨٦)

الحكومة الصالحة

لكل حزب مبادئه ، وهى مبادىء تختلف وتتصارع كما نعلم ، ولكن للحكومة - بوصفها حكومة - مبادئها الثابتة التى تخضع لها جميع الأحزاب، أو التى يجب أن تلتزم بها جميع الأحزاب ، فبدونها لا تتوافر الأهلية لأى نظام فى هذا العصر . فلابد للحكومة من إدارة منضبطة واعية ، تتحلى بالذكاء والمرونة ، والمبادرة والحزم ، والنزاهة ، مع الحرص الدائم على المصلحة العامة .

ويجب أن تؤمن بالعلم ، وأن تتيح له فرصته الكاملة فى أداء وظيفته ، وأن تعتمد عليه فى الدراسة والإعداد والتنفيذ ، فلا جدوى من أى عمل بلا مرشد علمى . وأن تركز على الإنتاج بكل قوة وعزيمة جامعة بين العام والخاص ، ممهدة الطريق لمن يريد أن يعمل ، وموفرة جهده للعمل نفسه بلا تبديد فى إجراءات معقدة وطقوس كهنوتية . والإنتاج فى النهاية أساس الغذاء والتصدير والتحرير ، وهو الأمل الأول والأخير للخروج من الضيق والانطلاق نحو الرخاء ، وهيهات أن يثمر الإنتاج وينجح إلا إذا اعتمد على مبدأ الثواب لكل مجتهد والعقاب لكل منحرف، وأن يتم ذلك بصورة مؤثرة تصلح مثالا وقدوة ، وبغير ذلك لن يتهيأ إيمان حقيقى بالعمل ، أو نزوع نحو الانتماء والالتزام .

وأخيرًا وليس آخرًا ، فعلى الحكومة الصالحة أن تولى المواطن ما

يستحقه من احترام ، باعتباره إنسانًا كرمه الله ، لا بالكلام والشعارات ، ولكن بالفعل ، فيلقى المعاملة الكريمة فى أى موقع .

هذه مبادىء شاملة ، لا تستحق الحكومة اسمها إلاَّ بها . وقد يتأخر تطبيق مبادىء هذا الحزب أو ذاك ، بل تلوح مبادىء حزب كحلم غير قابل للتحقيق ، أما هذه المبادىء فأى مساس بها أو إهمال فيها أو انحراف عنها فلا يعنى إلا التردى والتدهور ، أيًّا كان الحزب الحاكم ، وأيًّا كانت مبادئه .

(٢٨ أغسطس ١٩٨٦)

الحزب والشباب

في رأيي أن الصامتين هم الأغلبية ، الصامتون هم اللامبالون السلبيون، الناشئون في عصر الحكم الشمولي ، صدهم بالرهبة عن المشاركة ، وأجلسهم في مقاعد المتفرجين ، ثم جاءت هموم للحياة اليومية كثيرة فعمقت عزلتهم ، وحصرتهم في ذواتهم .

اليوم وغدًا ينعقد الأمل بالديمقراطية لإعادة الروح إلى تلك القاعدة المترامية الصامتة . . الديمقراطية ـ بما تُبشر به من حرية وسيادة للقانون ـ هي الدواء لذلك الداء الفاتك بالهمم ، هي الدعوة إلى المشاركة بالرأي والفعل ، وهي رسالة كل حزب دائمًا وأبدًا ، تُقاس جدارة الحزب بقدرته على النفاذ إلى العقول والقلوب ، واستقطابها حوله في رؤية شاملة ، وتخلق للحياة معنى ، وتشق طريقًا للأمل والعمل ، خاصة بين الشباب، باعتباره قوة الأمة ومستقبلها ، فإذا شئت أن تعرف قيمة حزب، وأن تسبر قُوَّته ، وأن تقرأ مستقبله فانظر إلى شبابه ، وتَابعْ رسالته في هذا الميدان الحي المتجدد .

الحزب الحي هو حزب الشباب ، حزب المستقبل ، وليس بعد الشباب قوة أو جذور أو مستقبل ، ونحن نعتمد على الأحزاب والدولة ، بل الأحزاب قبل الدولة ، لانتشال شبابنا من صمته ، وإنقاذه من

سلبيته ، ودفعه إلى الحركة والانتماء ، وإشراكه فى الرأى والعمل ، وإشعال أشواقه إلى المعرفة والثقافة والتفوق والتطلع إلى عالم أفضل .

إن أعظم الخطط وأجل الأعمال يتهددها الفشل إذا نُفذت فى مناخ تخنقه السلبية واللامبالاة ، ونحن فى حاجة إلى الحماس مثلما نحتاج - وربما أكثر - إلى خبرة الحكماء والشيوخ . نحن فى حاجة إلى الإرادة والانتماء الصادق ، والإيمان بالقيم والإخلاص المبين ، ولن نجد فرصة لتحقيق أحلامنا كالتى تتهيأ لنا فى ظل الحرية وسيادة القانون .

(١١ سبتمبر ١٩٨٦)

الرأى والخبرة والمشورة

التحديات المفترضة تقتضى عملاً شاملاً ، وموقفًا وطنيًّا حاسمًا ، لابد من نشاط مخلص جاد يدعو إلى ميدانه كل فكر ثاقب وخبرة صادقة ـ بلا تفرقة بين حزب وحزب ، أو تيار وتيار ، ودون انتظار ـ لدعوة رسمية، أو تنظيم حكومى ، ولدينا من الأمثلة الرائدة التجمع الاقتصادى وما جرى فيه من تشخيص لأزمتنا الاقتصادية ، واقتراح العلاج لأدوائها . ومثله أيضًا المناظرة التى قامت بين التيار الدينى والعلمانى فى نقابة الأطباء .

نحن فى أشد الحاجة اليوم إلى تعاون فكرى عام نخرج به من الظلمات إلى النور ، ومن البلبلة إلى الاستقرار ، ويتصدى لمشكلاتنا المزمنة ، مثل التكاثر السكانى المخيف ، والتعليم ، والشباب ، والديمقراطية ، والتطهير ، وسيادة القانون ، والبطالة المقنعة ، والانتماء ، والزراعة ، والصناعة ، والإسكان ، والمخدرات ، إلخ إلخ .

يجب أن نعرض مشكلاتنا للبحث المنظم فى نطاق الاختصاص والخبرة ، وأن نفيد من كل اجتهاد فردى سابق ، بالإضافة إلى بحوث المجالس القومية وأكاديمية البحث العلمى ، وأن يُدعى فى النهاية مؤتمر قومى لمناقشتها والتصديق على ما تتفق الكلمة عليه ، ثم تُطبع حصيلة

ذلك كله وتُرفع إلى السيد رئيس الجمهورية والمؤسسات الشرعية ، على ألاَّ يقف الاجتهاد عند ذلك الحد ، ولكن أن تدرسه الجهات المسئولية تمهيدًا للالتزام بتنفيذه فى خططها المستقبلة تحت رقابة الشعب ، ومتابعته عامًا بعام ، ويومًا بيوم . ونحن بحمد الله نملك الخبرات والمؤهلات ، ولا يعوزنا الحماس ولا الوطنية ، وما أدعو إليه هو أقل ما يجب على قوم يشهدون أمتهم وهى تعبر محنة ، فيلتزمون تلقائيًّا بإخراجها إلى الفرج ، لا فرق فى ذلك بين يمين ويسار ووسط ، فقد وضعهم التاريخ فى قارب واحد ، تاركًا لهم اختيار المصير .

(١٨ سبتمبر ١٩٨٦)

٦ أكتــوبر

مع أكتوبر يعبق الجو بعبير ذكريات سارة . . حقًّا لنا من الهموم اليوم ما يدعونا إلى التركيز على مشكلاتها ، والثبات أمام تحدياتها المفترسة ، والتصدى لها بالفكر والعمل الدائبين ، ولكن لا بأس من تذكر الأفراح ، بل والأحزان أحيانًا ، إن يكن فى تذكرها تواصل بنَّاء مع الحاضر والمستقبل ، ودون مغالاة . . يصح القول بأن انتصار أكتوبر سيظل مضيئًا هاديًا كالنجم القطبى مهما تكاثفت الظلمات وادْلَهَمَّتْ ، لا لأننا من هواة الحروب ، ولكن لأنه كان ـ وما زال ـ المنقذ للروح العربية من عثرة الهزيمة ، ووهدة اليأس ، ومستنقع الشك فى أى قيمة فى الحياة .

هو اليوم الذى رد لنا حقًّا العزة والكرامة والأمل ،ردها بفضل شجاعة الجنود وتضحياتهم ، وصبرهم على التدريب والإتقان ، واستيعابهم للأسلحة المتطورة والأساليب العلمية فى التنظيم والقتال ، وتم ذلك كله فى مناخ عام صالح تشبع بالقيم الرفيعة ، والمبادىء الديمقراطية ، والإيمان الراسخ ، وازدهى باحترام حقوق الإنسان ، وتميز بعد ذلك بأنه كان يوم الحرية التى أفضت إلى تحرير الأرض ، ثم تَوَّجَت جهادها بأنبل الغايات ، وهو السلام ، غير متناسية فى الوقت نفسه حقوق الشعب المظلوم المُطَارَد الذى يلهو الجميع بسفك دمائه ، شعب فلسطين .

إن كل خطوة نخطوها اليوم فى طريق السلام هى وقفة من وقفاته ، واستلهام من وحيه ، فلنرفع أيدينا تحية وإجلالاً لشعبنا الصامد الصابر، وجيشنا الباسل المجاهد ، وبطل اليوم الشهيد أنور السادات ، ولنترحم على أرواح زعماء التحرير العظام : أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، ومحمد نجيب ، وجمال عبد الناصر ، وتحية وتهنئة للرئيس حسنى مبارك ، أحد أبطال ذلك اليوم الذى ندبته الأقدار لحمل أثقل أمانة فى تاريخنا الحديث، للزعماء الراحلين الرحمة والمجد ، ولنا الأسوة ، وعلينا النضال.

(٢ أكتوبر ١٩٨٦)

يوم من أيام الشعب

الشعب قوة لا تُماثلها قوة ، تَتوارَى أحيانًا تحت ضغط الحياة اليومية حتى تكاد تنسى ، وتبرز فى ظروف مصيرية مثل حرارة الشمس فى يوم قائظ فلا يفلت من لفحاتها أحد ، من هذه الظروف المصيرية أوقات الانتخابات أو الاستفتاء ، هى أعياد الشعب الحقيقية ، يتجلى فيها بطاقاته الفعالة ، وإرادته المؤثرة ، وهيبته الشامخة ، فيذكره الناس ، ويعترف بِقَدْرِه المتعالى ، ويخشع له المتكبر . فى تلك الأوقات المتوترة يطل الشعب على الجميع باعتباره مصدر السلطات ، وسيد الحكام ، والمسيطر على المصائر ، والقوة التى لا قِبَل لأحد بها ، سواء احترمت إرادته أم زيفت ، وسواء ترك له الخيار أو فُرض عليه .

وتدور المعارك ، وتحتدم أجهزة الإعلام ، ويخرج السادة من مراكز القوى فى الحكومة والمعارضة فينتشرون فى الأرض ، ويغوصون فى الجموع ، ناثرين عن يمين وشمال حلو الكلام ، وعذب الوعود ، متقربين إليه بالوجوه المشرقة ، والبسمات المتألقة ، مقدمين له قرابين الطاعة والولاء ، وهدايا التنازلات والمودة ، وأقصى ما يرجونه أن يتنازل بالإقبال ، ويجود بالحضور ، ألاّ يغلق أبوابه ، أو يضىء مصابيحه الحمراء ، أو يعتذر بعذر من الأعذار ، فى تلك الساعات النادرة من

الانصهار الاجتماعى تذوب الفوارق ، وتنمحى الطبقات ، وتتلاشى الامتيازات ، وتندثر العنصرية ، ولا يبقى إلا الشعب .

إنْ لم يوجد من مزايا الديمقراطية إلا هذه الميزة لكَفَتْ وحدها لتربية النفوس وتقويم السلوك ، والتذكير الدائم بأن يوم الحساب آتٍ لا ريب فيه ، وإنْ أَظَلَّهُ النسيان فى زحمة الأعمال ونشوة الإقبال .

(٩ أكتوبر ١٩٨٦)

مسئولية الأغلبية

لن نزج بأنفسنا فى دوامة الخلاف حول انتخابات مجلس الشورى ، ولنعترف بالنتيجة كما أعلنتها الجهات الرسمية ، وقد جاءت لتؤكد حقيقة الأغلبية التى حظى بها الحزب الوطنى ، كما تؤكد التفاف الجماهير حوله بحماس أشد مما أبدته فى انتخابات مجلس الشعب نفسه . والثقة الشعبية بركة وأمانة ومسئولية ، وأيضًا فرصة يجب أن تُنتهز لصنع الإنجازات الكبيرة لخير الشعب والديمقراطية .

ها هو ذا الحزب يحافظ على أغلبيته فيما يشبه الإجماع برغم ما يكابده الناس من معاناة ومتاعب ، وبرغم تجهم الظروف من حولهم فعلى الحزب أن يؤدى رسالته بقوة وشجاعة ، وأن يصدر القرارات التى تشق الطريق نحو الغد المأمول فى مسيرة حافلة بالتقدم والحرية وحقوق الإنسان . . خليق بمن يحْظَى بهذا التأييد ألاَّ يخشى فى الحق لومة لائم ، وألاّ يقعده التوجس عن اتخاذ القرارات المصيرية ، وألاَّ يعمل حسابًا إلاَّ للعقل والعدل والمصلحة العامة .

ومن حقنا عليه اليوم أن نطالبه بإلغاء كافة القوانين الاستثنائية ، ما يخص منها الصحافة ، أو ما يمس القضاء ، أو يشكل قيدًا على إرادة الناس السياسية ، بل من حقنا عليه أن نطالبه بإعادة النظر فى الدستور

كى يتطور مع حياتنا المطردة فى التقدم والوعى ، أو يسبقها إذا شاء بالمزيد من الخير . ومن حقنا أيضًا أن نطالبه بأن يوسع صدره أكثر للمعارضة ليحصل التناغم والتفاعل المثمر بين الأغلبية الغالبة والأقلية الصغيرة .

لقد أتى على ثورة يوليو حين من الدهر استأثرت فيه بتأييد الشعب كله ، ولكنها للأسف الشديد لم تستثمر ذلك فى إقامة حكم ديمقراطى كان جديرًا بأن ينجيها من كثير من المهالك . وها هى ذى الفرصة تسنح من جديد ، وفى ظل حكم ديمقراطى ، فما علينا إلاَّ أن ننقى وجهه من شوائب تضر ولا تنفع ، ليكون منطلقًا إلى قرارات مصيرية أشمل فى السياسة والاقتصاد والثقافة .

(١٦ أكتوبر ١٩٨٦)

إفريقيا والعالميــة

فاز أديب إفريقى هذا العام بجائزة نوبل فى الأدب ، وهو اعتراف وتكريـم للأدب الإفريقى على مستوى العالم يستحق منا الفخر والتقدير، خاصة أنه لا يمكن أن ترتقى إليه شبهة شك مما يحوم حول هذه الجائزة لأسباب سياسية أو حضارية فى بعض الأحايين ، وذكرنى ذلك برواية زنجية قرأتها مترجمة إلى العربية فى الستينيات فى عهد ازدهار الترجمة، ومع أننى نسيت عنوانها واسم مؤلفها ولكننى مازلت أحتفظ بالأثر الطيب الباقى منها فى نفسى وشهادتى لها بالمستوى الفنى الرفيع .

ومن المصادفات البارعة أن أتلقى رسالة من الأستاذ يحيى أبو الخير «المحلة الكبرى ـ الجابرية » قبل إعلان الجائزة بعشرة أيام يؤاخذنا فيها على قصر اهتمامنا على أدب الغرب وكُتَّابه ، وكيف تخلو مكتبتنا من الأدب الإفريقى الذى لا يقل منزلة عن أدب الغرب ، متجاهلين أواصر القُربى والصِّلات التاريخية والجغرافية بيننا وبينه ، مُنوهًا بكتَّاب كبار مثل شنوا اتشيبى ، وول سوينكا ، وأزكيل مناهليلى ، وعثمان سمينى ، وها هى ذى جائزة نوبل تؤيد رأيه ورؤيته .

فلعلنا فى خطة ترجمتنا الراهنة نوجه العناية إلى هذا الأدب ليحتل مكانته اللائقة فى مكتبتنا ، ولعل المهتمين بهذه الجائزة فى شرقنا العربى

يقتنعون أخيرًا بأنها غير محرمة على بعض الأجناس ، وأنها لا تنال بحسن العلاقات أو السعى اللبق ، ولكن بالعكوف الجدى على العمل ، ودعم الحياة الثقافية بمقومات الازدهار ، ومحاولة النهوض بالأدب إلى المستوى الرفيع ، والخروج به من مقام التقليد إلى مقام الإبداع والأصالة ، وإبراز المزايا الذاتية .

ولا يسعنى أن أختم هذه الكلمة بدون إعلان أَسَفِى لتخطى الاختيار لعميد الأدب العربى المعاصر الأستاذ توفيق الحكيم ، كما تخطى من قبل عمالقة مثل : تولستوى ، وتشيكوف ، وبروست ، وجيمس جويس ، وغيرهم .

(٦ نوفمبر ١٩٨٦)

أهلا بمجلس الشعب

فى هذا الشهر الكريم المقرون اسمه فى التاريخ بعيد الجهاد وافتتاح المجالس النيابية يعود مجلس الشعب لعقد جلساته ، فأهلاً به وسهلاً ، أهلاً به وسهلاً بعد عُطلة طويلة حرمتنا من صوته المأنوس ، ومعاركه الفكرية ، ومتابعاته اليقظة ، وتطلعاته الدائبة نحو حكم أعقل ، وغد أفضل . إنه موطن عزتنا ، ومستودع أحلامنا ، ومستقر طمأنينتنا ، ودرعنا الواقية ، ومنطلق همتنا إلى الإشراق والأمل .

وإنها لمناسبة طيبة لنجدد دعوتنا للأغلبية لتوسع من صدرها ، وتضاعف من حلمها ، استنادًا إلى قوتها ، واعتزازاً بسلطانها ، لتقدم للحرية خدمة تتناسب مع ثقة الشعب فيها وإيثاره لها . كما ندعو المعارضة لمواصلة جهادها فى الدرس والتقصى ، والمراقبة والمحاسبة ، أو حتى إلى مجرد تسجيل الرأى الآخر إبراء للذمة ، وقيامًا بالواجب نحو الشعب والحكومة . وما أطمع فى أن تمر الدورة بلا خصام ومعارك ، ولكن المعارك فى ساحة الرأى لها تقاليدها النبيلة ، وضوابطها الحكيمة ، وبها تصير معاركَ خيرٍ فى سبيل الخير ، ولا أحب فى هذا المقام أن أشير إلى التجاوزات ، بل لَعَلِّى أود أن نتجاوز ـ ما استطعنا ـ عن التجاوزات ، ذاكرين أنه لا يوجد نظام سياسى بلا سلبيات ، وأن الديمقراطية هى خير ما عرف الإنسان من نُظم ، برغم جميع سلبياتها ، ولقد عشنا أعمارًا

فى ظل أنظمة مستبدة ، إيجابياتها تعد بالكاد ، وسلبياتها لا تُعَد ، وما كان فى وسع صوت أن يرتفع معترضًا على إحدى سلبياتها ، أو الشكوى من طغيانها ، فما بالنا اليوم نبادر إلى مؤاخذة الديمقراطية على السهو والخطأ ، والهفوة العارضة ؟!

أهلاً وسهلا بمجلسنا الشعبى العتيد ، أهلاً بإيجابياته ، بل أهلاً بسلبياته ، ومن أجل الورد « يُسْقَى العُلَّيْق » . وإلى الأمام دائمًا فى طريق الحرية والإنتاج والطهارة ، وتحدى التحديات بالعقل الحكيم ، والنظر الواقعى السليم .

(٢٧ نوفمبر ١٩٨٦)

المعارضـــة

من كثرة ما قيل أو يقال عن المعارضة فقد أصبحت مشكلة من مشكلاتنا العسيرة ، وأصبح من الضرورى أن نفكر فيها قيل أو يقال ، لا دفاعًا أو هجومًا ، ولكن لأن المعارضة والديمقراطية كُلٌّ لا يتجزأ ، إذا تعرضت إحداهما للهدم تردت الأخرى إلى الهاوية . . فماذا يؤخذ على المعارضة ، وماذا يقترح لتقويمها ؟

يؤخذ عليها أنها تلهج بالمهاترات وتجريح الأشخاص ، وتصفية حسابات قديمة ، جريًا وراء الإثارة الرخيصة ، ودون مبالاة بجدية الموقف وخطورته . كما يؤخذ عليها التعرض لأمور خطيرة كالدفاع ، أو حق الأحزاب دون مراعاة للأبعاد السياسية القائمة ، وتفاقم الأزمة التى تهدد وجودنا ذاته لا سلامتنا وأمتنا فحسب . ويُقترح لها أن تكون موضوعية ، وأن تدرس المشكلات وتقترح الحلول ، بالإضافة إلى اقتراح قيام جبهة قومية تندمج فيها الأحزاب لمواجهة التحديات يدًا واحدة .

إننا نعلن وبكل أمانة أننا ندين المهاترات والتجريح بغير بينة ، وتصفية الحسابات القديمة التى تقضى المصلحة العامة بتجاوزها . وإذا كان من حق المعارضة أن تسجل رأيها فى أى موضوع مهما تكن خطورته فمن واجبها أيضًا أن تضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ، وأما عن دراسة المشكلات واقتراح الحلول فإنه يتحقق فى حدود الإمكان ، وعلى

أكثر من وجه ، يتحقق فى لجان مجلس الشعب ، ويتحقق كلما دعيت المعارضة بصفة رسمية إلى الاشتراك فى مشكلة معروضة للبحث ، ويتحقق كلما عرض على المجلس مشروع بالنقد والمناقشة ، وفضلا عن ذلك فإن جرائد الأحزاب وندواتها ومنشوراتها تعرض من وجهات نظر مختلفة للمشكلات والحلول .

ومن المفكرين المخلصين من يدعو إلى تكوين جبهة قومية لمواجهة التحديات ، وهى دعوة سامية البواعث والأهداف ، نتمنى لو يتاح لها الإمكان والظروف المواتية ، ولكن الجبهة القومية لا يكتب لها النجاح إلا إذا اتفقت العقول والقلوب على هدف لا تختلف فيه المشارب والآراء ، على حين أن مشكلاتنا اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ولكل حزب حيالها موقف ورؤية ، فكيف نطمع فى اتفاق الجبهة القومية ، وهو ما لا يتحقق أحيانًا فى مجلس الوزراء المنبثق من حزب واحد ؟!

إنه من الممكن التعاون الصادق ـ وهو البديل عن الجبهة القومية ـ إذا وسَّعت الحكومة من دائرة المشاركة بينها وبين الأحزاب ، وإذا التزمت الأحزاب بالموضوعية والصدق والوطنية وإيثار الصالح العام ، مع الترفع عن استغلال العواطف أو التحريض على التمرد . ولا يسعنى فى النهاية، وبرغم ما قيل أو يقال ، إلا أن أعترف بأن المعارضة أثبتت وجودها ، وأدت واجبها على قدر الإمكان ، وبثت روح الديمقراطية .

(٤ ديسمبر ١٩٨٦)

شهر الامتحــان

فى هذا الشهر ـ ديسمبر ـ من كل عام يتهيأ اختبار لعزيمتنا فى مواجهة التحديات ، وهو امتحان دورى للديمقراطية والأحزاب التى استند إليها نظام الحكم فى بلادنا منذ عشر سنوات . إنه الشهر الذى يُفتح فيه الباب لتسجيل الأسماء الجديدة فى جداول الانتخاب ، فيتاح لنا أن نحصى عدد الذين ينبذون الصمت واللامبالاة لينضموا إلى ركب المشاركين فى الحياة العامة ، والحاملين لأمانة الالتزام ، ومن الناس من يعتبر الصامتين الأغلبية الحقيقية فى الشعب ، وهم الثمرة المرة للحكم الشمولى الذى يحول بطبعه بين الشعب والعمل السياسى ، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية لتزيدهم عددًا واغترابًا .

وما من شك فى أن عملية البناء الراهنة تحتاج إلى كل ساعد يستطيع أن يعمل ، وإلى كل قلب يمكن أن ينبض بحب الوطن والرغبة الصادقة فى إقالته من عثرته .

ومن العوامل الأساسية فى خلق الروح ما يتمثل فى نشاط الأحزاب ـ معارضة ومؤيدة ـ عند التحامها مع الشعب لنشر مبادئها ، وحثه على النهوض والعمل ، وبما تضربه من أمثال تصلح قدوة له فى الفكر والسلوك والتضحية .

الحياة الحزبية الرائدة هى التى تهيىء الفرصة لنشر الكلمة الموحية ، والدعوة المبشرة والعمل المثمر ، بل إنها تصنع المعجزات بمثالية نضالها ، وسحر زعاماتها وما تخلق من آمال عن غد مشرق يتطلع إليه الجميع بحب و إشراق .

وها هو ذا الشهر الذى يتيح لنا معرفة المدى الذى أحرزه العاملون فى جهادهم ، فنعرف بمقياس صادق مدى نجاح الأحزاب فى أداء رسالتها ، وبث تربيتها السياسية . وما نطمع أن نعوض فى بضع سنين ما فقدناه فى عشرات منها ، ولكنا نأمل أن نلمس تقدمًا تطمئن به القلوب .

(١١ ديسمبر ١٩٨٦)

لعل الذكرى تنفـع

تعلن طائفة من مدعى الحكمة السياسية أن ما يشوب الأحزاب المصرية فى ممارساتها - من عنف فى الخصومة ، أو مهاترات فى القول ، أو إلحاح على تَصَيُّدِ الأخطاء والاتهامات - يحمل كثيرين من الشباب على الشك فى جدواها وأداء سلوكها ، واليأس من نشاطها جملة وتفصيلا ، وبالتالى على الاستعداد لتقبل إلغائها ، والعودة إلى نظام يقوم على القوة والحسم ، ويتفرغ لحل المشكلات بعيدًا عن الضجيج والضوضاء والشعارات الجوفاء .

وبسببٍ مّا ينسى هؤلاء الحكماء أو يَتَنَاسَوْنَ أن الأصل عندنا هو نظام القوة والقهر والطغيان ، والجديد هو الديمقراطية وتعدد الأحزاب ، وأن النظام الجديد إذا عُدَّ مسئولاً عن بعض التجاوزات أو الغلو أو الانحراف عن اللياقة فالنظام القديم هو المسئول عن التركة الثقيلة التى تنوء بحملها الجبال ، مثل الديون ، والعجز ، وتبديد الأموال ، وإهمال الهياكل الأساسية ، والفساد ، والبطالة المقنعة ، وتفسخ التعليم ، والهزائم المخزية فى اليمن و ٥ يونية ، بل إنه المسئول بإرهابه وأبالسة التعذيب فيه ، وعيونه وجواسيسه التى بثها بين الزميل والزميل ، بل بين أفراد الأسرة الواحدة ، إنه المسئول عن تفريغ المواطن من العزة والإيجابية ، وإفساد ضميره وأخلاقه ، وشحنه بالسلبية واللامبالاة ، والكفر بالوطنية

والقيم السامية ، وهو مازلنا نعانى منه ومن آثاره المدمرة ، وهو ما لن تتيسر لنا صحوة حقيقية حتى نطهر الأنفس من أوضاره الباقية ، وننفخ فى الأجيال روحًا جديدة فى ظل الحرية واحترام حقوق الإنسان .

تذكروا تلك الجرائم التى ارتكبها أناس بدءوا حياتهم السياسية مع الثورة وطنيين مخلصين ، ولكن أفسدهم حكم مطلق من طبعه الإفساد وإطلاق الغرائز المكبوتة ، وتحويل الإنسان من آدمى إلى وحش ضار . . تذكروها ، وهى غير بعيدة لم تزل ، وقارنوا بعد ذلك بينها وبين سلبيات الديمقراطية والأحزاب لتعلموا أى نعمة أنعم الله بها علينا بحياتنا الراهنة بعد أن كنا على شفا جُرف هارٍ .

(١٨ ديسمبر ١٩٨٦)

حول قانون الانتخاب

نرحب باقتراح تعديل قانون الانتخاب كخطوة أولى نحو إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، بل نحو إعادة النظر فى الدستور نفسه ـ ولو بعد حين ـ ليتفق مع واقعنا وتطورنا وتطلعنا المشروع لديمقراطية أشمل . ونرحب بما تضمنه من تصحيحات تتعلق بسلامة دستوريته ، والاعتراف بأهلية المرأة وكرامتها ، ثم ننتهز الفرصة لإبداء رأينا فى قانون الانتخاب بصفة عامة ، والذى نرجو ألاّ يتعارض مع الدستور بعد إعادة النظر فيه .

فأولاً نحن نفضل الانتخاب بالقائمة النسبية كى تكون الكلمة العليا للرأى لا للشخص أو الأسرة أو القبيلة ، أجل قد يشق ذلك على البعض، ولكننا نعلم فى النهاية أن كل مواطن ينجذب بفطرته إلى ما فيه مصلحته ، ويولى ثقته لمن يدافعون عنه . وعلى أى حال فلئن نحصل تربيتنا السياسية من خلال عثرات خير من التجمد عند نظام يضخم الفرد على حساب الرأى .

وثانيًا فنحن لا نقر نسبة الـ ٨ ٪ ولا نقتنع بتخفيضها ، بل نرى إلغاءها كاملاً ، لإيماننا بأنه لا يجوز إهدار أى صوت يصدر عن الشعب بحرية وأمانة ، واحترام الأقلية واجب ، لكونها تمثل رأيًا آخر ، بصرف

النظر عن حجمها ، بل نحن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنحبذ الطريقة التى تعتبر الوطن كله دائرة واحدة ، ثم توزع الأصوات على الأحزاب لتترجمها بطريقتها الخاصة إلى أفراد .

وثالثًا فنحن لا نعترف فى الانتخابات بالمستقلين ، فإن جاز لرجل أن يحتفظ باستقلاله فى حياته فلا يجوز له ذلك إذا قرر الاشتراك فى الحياة السياسية العملية ، فعليه فى تلك الحال أن يختار أو يعلن برنامجًا جديدًا ، وقد عَلَّمَنَا ماضينا أن نسىء الظن بالمستقلين ، أو مَنْ يَدَّعُون الاستقلال إيثارًا للسلامة وانتهازًا للفرص .

وأخيرًا فنحن نرى أنه لا يليق أن تخصص نسبة للفلاحين والعمال ، فهم أغلبية الشعب من ناحية ، ولا يجوز أن نضعهم فى منزلة أقل من المرأة ـ كما قال بحق الدكتور العلامة وحيد رأفت . . وبعد ، فنرجو أن تسفر مناقشة المشروع عن انتصار للعقل والمصلحة العامة ، وأن تكون مثالاً لما سيتلوها من مناقشات .

(٨ يناير ١٩٨٧)

نحو أخلاق وتقاليد جديدة

للديمقراطية شكل ومضمون ، أما شكلها فيتحدد فى مؤسسات وقوانين ، وإعلان لحقوق الإنسان ، وحرية للصحافة ، واستقلال للقضاء ، مما يهيىء للحياة السياسية مناخًا نقيًّا ، وأساسًا متينًا ، وعزة وحصانة وازدهارًا . أما مضمونها فهو ما يستقر فى ضمير الفرد والجماعة من إيمان راسخ بتلك القيم ، يضمن لها ممارسة سليمة فى الحياة الخاصة والعامة ، كما قد تظهر فى المعاملة بين الآباء والأبناء ، والرؤساء والمرءوسين ، والموظفين والجمهور ، والفرد ، وبمعنى آخر فهى لا تصير مضمونا قبلما تصبح أخلاقًا عامة وتقاليد اجتماعية ورؤية شاملة للحياة والناس والكون .

فلا جدوى كثيرة للديمقراطية إنْ توافرت مظاهرها وجرى إلى جانبها اضطهاد للمرأة ، أو مصادرة لرأى ، أيًّا كان هذا الرأى ، أو تفرقة ، وإنْ هانت بسبب العنصر أو الدين ، أو محاولة لفرض مذهب بالقوة ، أو اتجاه نحو تضخيم الرقابة ، أو تأييد الرأى عند المناقشة بالحدة ، واختلاق الأكاذيب ، وافتعال الحوادث ، مما يتساوى مع العنف فى هدفه ، وإنْ اختلف عنه فى وسيلته .

ومن المعلوم أن الاضطهاد والمصادرة والظلم والعنف والكذب

والتضليل من خواص الحياة المنكوبة بالاستبداد ، غير أنها قد تتسلل إلى الديمقراطية متنكرة فى غير لباسها الأصلى ، نافثة سمومها تحت لواء غير لوائها .

وقد تعمل فينا فى غيبة من وعينا ، وبحُسن نية منا ، فنسىء استعمال القيم ، متوهمين أننا نمارس حقوقًا ديمقراطية ، على حين أننا نعانى من رواسب أمراض أصابتنا فى عهد الظلم والطغيان . والأخلاق الديمقراطية تنكر ذلك كله أشد الإنكار ، ولن نبلغ الديمقراطية الحقيقية حتى نتخلق بأخلاقها الحقيقية .

(١٥ يناير ١٩٨٧)

عهد جديد

كان لقرار الاستفتاء الذى يجرى اليوم نشوة فرح ملحوظة ، ربما لأن الناس وعوا لدرجة عالية أسباب المعاناة التى يكابدونها ، ولكنهم لم يقتنعوا بعد بقرار يضاهيها فى القوة يصلح لمواجهة تحدياتها وكَسْر حدتها ولو بعد حين معقول .

فى مثل هذا الظروف يتوقع الناس من وراء التغيير الكبير أملاً كبيرًا ، وأقل ما ينتظرون أن يقوم مجلس الشعب الجديد على دعائم ثابتة . تقيه شر طوارىء التغيير قبل استيفاء عهده ، وتهيىء له استقرارًا حقيقيًّا مثلما تهيئه للحياة السياسية بصفة عامة . . ولكى يتحقق ذلك فعلينا أن ننقى الجو السياسى من أى تلوث يشوبه ، وفى مقدمة ذلك القيود التى تكبل حرية الشعب فى تكوين ما يشاء من أحزاب .

لا يكفى أن يمثل المجلس الأحزاب المعترف بها ، فالأحزاب غير المعترف بها لا تقل عنها أهمية ، وإذا تجاهلها المجلس الجديد فأخشى أن نضطر إلى استفتاء جديد بعد عامين أو قبل ذلك ، ولتكن فرصة طيبة نتخلص فيها من جميع القوانين الاستثنائية ، ونهذب فيها قانون الانتخاب لحد التمام والكمال ، ونعلن الضمانات الرشيدة لحماية حرية التصويت من أى كدر ، عند ذاك نظفر بمجلسٍ للشعب حقًّا وصدقا ،

ويتأتّى لنا اتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة التحديات الضارية ، والأمل فى ذلك كله منوط بحكمة الرئيس ووطنيته وديمقراطيته .

ولا يصح أن ينسينا انشغالنا بالإصلاح السياسى رسالتنا الأولى فى هذا الزمان ، وهى التنمية ، ولا يجوز أن نسهو لحظة عن تنفيذ الخطة ومتابعتها والسهر على مسيرتها ، فهى الوسيلة الأولى والأخيرة للتغلب على الصعاب ، والخروج من المأزق ، والتحرر من ربقة الحاجة إلى الغير. وكم ناديت فى هذا المكان بتخصيص جهاز للتنمية فى كل وزارة ، ينحصر نشاطه فى تنفيذ الخطة ومتابعتها فى أى ظرف ، وتحت أى طوارىء . . لا مفر من الإصلاح السياسى ، ولا تريث فى التنمية ، وبالله التوفيق .

(١٢ فبراير ١٩٨٧)

تزوير الانتخابات

إذا ذكر التزوير مقرونًا بالانتخابات اتجهت الخواطر نحو الحكومة ، ولكنى أعتقد أن الدولة التى تحل مجلس الشعب بأغلبيته الحكومية ـ حرصًا على الدستورية والديمقراطية ـ لا تقبل العبث بحرية الانتخابات . . غير أنه يوجد تزوير آخر قد يمارسه المشاركون فى المعركة بحسن نية ، وذلك عندما يزايدون بلا تدبر ، أو يَعِدُونَ بغير قدرة على الوفاء ، أو يُداهنون فريقًا من الناس بدون صدق ، وربما استمالوا بهذا الأسلوب قومًا من غير مريديهم ، فيكسبون عددًا من الكراسى بالفهلوة لا بالجدارة ، هذا فى نظرى تزوير أيضًا للانتخابات ، وإفساد للحياة الديمقراطية ، وتزييف لإرادة الناخبين .

خليق بمن يطالبون الإدارة بالنزاهة والحيدة أن يلتزموا من ناحيتهم مع شعبهم بالصدق والصراحة ، ولا بأس أن يأخذوا فى المجلس حجمًا لا يزيد على حجمهم فى الشارع ، كى تستقيم الأمور ، وتتضح الرؤية ، وشد ما نود أن نعرف من خلال المعركة رأى كل فريق عن همومنا الكثيرة ، التى أذكر منها على سبيل المثال :

١ ـ الرأى فى القرارات الحاسمة التى يجب أن تتخذ فى مواجهة الأزمة الاقتصادية .

٢ ـ الموقف من الصحوة الإسلامية فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة وتطبيق الشريعة .

٣ ـ الرأى فى إيجابيات ثورة يولية ، ما نُبقى عليه ، وما نعدله ، أو ما نتجاوزه .

٤ ـ الموقف من معاهدة السلام مع إسرائيل والتطبيع .

٥ ـ علاقتنا بالدول العظمى والعربية والإسلامية .

ونحن لنا كل الثقة فى وطنية أحزابنا وشجاعتها ، ومن حقنا أن نطالبها بوضع النقاط فوق الحروف لنعرف ما تلتقى فيه وما تختلف فيه ، ولنهتدى إلى سواء السبيل فى إعطاء أصواتنا ، والله يشملنا جميعًا بالرشد والسداد .

(١٩ فبراير ١٩٨٧)

دستورية المجلس الجديد

لاشك أن عدم دستورية قانون الانتخاب كانت فى مقدمة الأسباب التى دعت إلى حل مجلس الشعب ، وإذا كانت المحكمة لم تفضِ برأيها بعد ، وبالتالى لم يصبح الطعن يقينًا ، فقد اقتضت الحكمة الأخذ بالأرجح واتخذت قرارها الحاسم ، ولولا ذلك لوجَب أن يتم المجلس دورته ، لا حرصًا على الاستقرار فحسب ، ولكن لأنه برغم جميع ما يقال لم يكن من السوء بحيث يحل حله ، بل لعله كان تجربة ديمقراطية لا بأس بها .

لقد أنجز قرارات كثيرة ، وثارت به مناقشات غاية فى الصراحة والشجاعة ، وأسفرت مناقشاته عن فرسان للرأى ، سواء فى الأغلبية أو المعارضة ، وهيهات أن يخلو مجلس من مآخِذَ وسلبيات ، خاصة إذا كان يدور حول خصومات حزبية محتدمة ، ورؤى متناقضة .

أما عدم دستورية القانون فعيب لا يمكن تجاوزه أو السكوت عليه ، ولذلك فأول ما نحرص عليه ـ أو يجب أن نحرص عليه ـ هو أن نطمئن الاطمئنان الكامل إلى دستورية قانون الانتخاب المعدل ، أقول ذلك لمناسبة الطعن الجديد المقدم فى القانون المعدل أمام المحكمة الدستورية ، وها نحن نخوض معركتنا الانتخابية ، وها هى الأحزاب جميعًا سافرة أو مقنعة تتسابق لنيل ثقة الناخبين ، وسوف يتمخض ذلك عن مجلس

جديد ، ربما قبل أن تعلن المحكمة رأيها فى القانون المعدل ، فماذا نفعل لو جاء رأيها مؤيدًا لعدم دستوريته ؟ هل نحل المجلس بعد ساعات من عقده ؟ هل نُبقى عليه برغم الشك فى شرعيته ؟

أعتقد أن الأمر من الخطورة بحيث يوجب علينا أن نكلف لجنة من أهل الخبرة ، قضاة وغير قضاة ، للفصل فى الموضوع قبل إجراء الانتخابات . علينا أن نعرف لِقَدَمِنا قبلَ الخَطْو موضعها .

(٥ مارس ١٩٨٧)

ماذا يقول الغد ؟

الانتخاب امتحان قومى يجرى على أوسع نطاق ، امتحان للأحزاب ومرشحيها ، وللناخبين على جميع مستوياتهم ، وللدولة ممثلة فى إداراتها . إنه امتحان لشعبية الحزب والأحزاب ، وأهلية مبادئها لمواجهة العصر ومشكلاته ، وكيفية اختيارها لرجالها ، وقُدرتها على الحوار مع الجماهير ، وإقناعها ، وتحريكها للالتفاف حولها ، من خلال معركة تسفر عن أسلوب كل حزب فى المبادرة والمناورة ، ومدى التزامه بالجدية والموضوعية، وطرحه الحلول للمشكلات الكثيرة فى الداخل والخارج ، مما سيعكس أسلوبه بعد ذلك فى المجلس ، ويبشر أو ينذر به .

إنه امتحانٌ للناخبين ، المقيد منهم فى جداول الانتخاب وغير المقيد، فمن متابعتهم للمعركة واستقبالهم لاجتماعاتها ومشاركتهم فى الحوار ، ثم من إقبالهم على صناديق الانتخاب للإدلاء بأصواتهم ، من ذلك كله يفصحون عن مدى إيجابيتهم فى مواقفهم ، ورغبتهم فى الإسهام فى الحياة العامة ، ومبلغ ما حصلوه من تربية سياسية وطنية ، إذ إنه لا حياة ديمقراطية - بل ولا حياة سياسية - إذا لم تقم على قاعدة شعبية عريضة من الجماهير ويقظتها ، واستعدادها الدائم للتأثر والتأثير ، والتلقى والاستجابة ، والفعل ورد الفعل ، وبغير ذلك نصبح رعايا لا مواطنين، وتجمعات لا شعوبًا حية .

إننى أرجو للناخبين النجاح فمنه ـ بل منه قبل كل شىء ـ يمكن أن نستعيد الأمل والعزيمة ، والتطلع إلى مستقبل أفضل . وهو امتحان للدولة الممثلة فى إداراتها ، فليس معنى الالتزام بحرية الناخب مجرد سلوك طيب وأخلاقى ، ولكنه الدليل على تحضرها وتأهلها للولاية فى عصرنا الحديث ، واحترامها العملى لحقوق الإنسان ، وكونها جهازًا ساهرًا على الأمن والأمان ، والاستقامة والتقدم . أسأل الله النجاح للجميع ـ مرشحين وناخبين و إدارة ـ كى نبدأ حياة جديدة .

(٢٢ مارس ١٩٨٧)

المجلس الجديد

لو تجاوزنا مناقشة سلامة الانتخابات لمن يملكون أسباب القول فيها ، فإننا نستطيع أن نقول : إن المجلس الجديد يعكس صورة قريبة من الشمول للتيارات التى يموج بها واقعنا ، فلكل تيار رموز فيه ، وإن اختلفت نسبة تمثيلها بالقياس إلى حجمها ، وتهيأت بذلك فرصة للجميع للمشاركة فى النشاط السياسى تحت القبة ، وهذه خطوة ينتصر بها الواقع بثقله على عوائقه ، ويسجل للديمقراطية تقدمًا نرحب به من قلوبنا ، وهى فى الوقت نفسه تحمل المجلس الجديد أمانة جليلة عليه أن يضطلع بها بقوة تناسب التحديات التى تأخذ بخناقنا ، وأن يخط سبيلا للنجاة ، وإنْ طال الزمن وتضاعف الجهد .

نحن نطالب الأغلبية بالسلوك اللائق حقًّا بالأقوياء ، فعليها أن توسع صدرها للمعارضة ، وتفسح لها المجال لأداء واجبها ، كما نطالب المعارضة بالجدية والموضوعية ، والتصدى للمشكلات المصيرية ، واقتراح القرارات الحاسمة بدون مزايدة من ناحية ، أو تملق من ناحية أخرى . . وأن تواصل مطاردتها للفساد والكشف عن مصادره ، وأن يعمل الجميع ـ حكومة ومعارضة ـ على البناء والتعمير ، وقهر التخلف بأنواعه . ولعلى ـ وكثيرين معى ـ يأملون من وراء العمل المنشود دعمًا متواصلا للديمقراطية ، ووضع أسس ثابتة لحل المشكلة الاقتصادية

إنتاجًا واستهلاكًا وقروضًا ، وتنفيذًا لما جاء فى الدستور عن الشريعة ، بالإضافة إلى دعم وحدتنا الوطنية على أسس راسخة تسمو بها فوق الأزمات والمكائد ، وتجعل منها المرجع والمنطلق إلى نهضة شاملة فى الداخل والخارج .

أرجو ألاَّ تشغلنا بعد اليوم إلا شواغلنا ، وألاَّ نهتم إلا بهمومنا ، وألاَّ نبدد قوانا فى غير ما يهيىء لنا التقدم والفلاح فى هذا العصر الذى لا يرحم متخلفًا ، ولا يقبل عاجزًا .

الله أسأل للمجلس الجديد الصحة والعافية ، والاستمرار والاستقرار، فى ظل الدستور ، وبتأييد منه ـ آمين .

(١٦ أبريل ١٩٨٧)

عيد وذكرى

يهل علينا عيد يدعو الجميع ـ رفاقًا وخصومًا ـ إلى مأدبة خالصة للفرح . من عجب أن الحزن يعيش معنا أكثر مما يعيش السرور ، وقديماً قال أبو العلا المعرى :

إنَّ حزنًا فى ساعـة المـوت أضعاف سرور فى ساعة الميلاد

ولذلك لا ننسى ٥ يونية ، وكلما وَرَدَ على الخاطر ورَدَ مصحوبًا بالأسى العميق ، والغضب الكظيم ، أما تحرير سيناء ـ بعد سِنى احتلال طويلة ومهينة ـ فلا نكاد نذكرها إلاَّ فى يومها ، وقد يذكرها البعض بمعرض التهجم والتجريح ، متنقصين من فضل صاحبها أنور السادات ، الذى أدى بإنجازه فيها خدمة جليلة لوطنه لا يجوز أن تُنْسَى، ولولا انحراف الانفتاح إلى غير المأمول منه لأضاف إلى تحرير الأرض تحريرًا للاقتصاد ، ولربما كنا نجونا من السقوط فى الهاوية التى نتخبط فيها تحت وطأة الغلاء والديون والتبعية الغذائية المخجلة ، ولكن العدل كما يؤاخذ على السلبيات فهو يُثيب على الإيجابيات ، « فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرًّا يره » ، فبرغم الخصومات وسيىء الذكريات فإن علينا أن نعترف لبطل التحرير بنصره المجيد ، وتحريره لأرض وطنه ، [illegible]يه الصادق نحو السلام الشامل .

لتكن هذه الذكرى مناسبة نذكر فيها وحدتنا الوطنية التى تكون الأساس المكين لكل ثورة ثُرْنَاها ، أو انتصار انتصرناه فى تاريخنا ، أى نذكر الدماء التى سفحت من شهداء المسلمين والأقباط فى المعركة ، وتحت مظلة حقوق الإنسان وواجبات المواطن الصالح . ولتكن مناسبة أيضًا نذكر فيها أبطال التحرير ، مثل أحمس ، وعمر مكرم ، وعرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، ومحمد نجيب ، وجمال عبد الناصر ، الأحياء فى قلوبنا وفى رحاب ربهم. ولنجعل من عيد التحرير عيدًا للصفاء والحرية والعدالة الاجتماعية والعمل والإنتاج فى سبيل مصر التى كأنما خُلقت لتتحدى الهزائم والأزمات والمكائد والفتن ، وتتطلع دائمًا وأبدًا للتقدم والحضارة ، والعلم والإيمان .

(٢٣ أبريل ١٩٨٧)

الشعب والمعركـة

نحن فى مأزق حضارى تتمثل مظاهره فى اقتصاد مريض ، وأخلاق متردية ، وصراع سياسى منذر بالخطر ، بالإضافة إلى ما يحدق بنا من نُذُر شر ، يتطاير شَرَرُهَا من الشرق والغرب ، والحكومة تبذل ما تملك من جهد تَمَثَّل حتى الآن فى خطتها الخمسية الأولى ، ويوشك أن يتمثل فى خطتها الثانية ، ولكن أين الشعب ودوره فى هذه المعركة التى يتوقف على نتيجتها مصيره ؟ ، لا أكون مغاليًا ولا متشائمًا إذا قلت : إن التحدى القائم مازال أشد من الجهد المبذول ، وإننا يجب أن نواجهه بإرادة بشرية مصممة وشاملة ، مدرَّعة بالصبر والقوة والاستمرارية .

أمامنا عدو رجيم ، ولابد أن نلقاه بجيش كامل العدة والعدد ، عالى الهمة بروحه المعنوية ، وحماسه الوطنى ، وعزيمته الصلبة ، لا يكفى أن تناضل فى الميدان الحكومة والأحزاب ، بل لابد من تعبئة عامة تجند كل مواطن وتدعوه إلى العمل ، معتمدة على دوافعه الذاتية ، واقتناعه الباطنى ، والمسألة الحقيقية هى : كيف نجند هذا الجيش ؟ وكيف ندعوه إلى العمل لكى تطمئن ضمائرنا إلى أننا فى الموقف المصيرى قد فعلنا ما ينبغى لنا فعله بدون تكاسل أو تهاون أو تفريط ؟

ولكى يتحمل كل فرد مسئوليته ويخرج من عزلته واغترابه علينا أن

نخاطبه باللغة التى تستجيب لها نفسه ، كما استجابت فى مواقف مماثلة فى تاريخه العريق ، لغة غير لغة التصريحات والدعاية ، ولكنها تتجسد فى القدوة المثالية ، والجدية الصادقة ، واحترام حقوق الإنسان ، والمشاركة الفعلية فى الفكر والقرار . علينا أن نحترمه بالقول والفعل . وأن نلغى القوانين التى تلغى إرادته ، وأن نطلق حريته فى تكوين أحزابه ، وأن نصون حريته فى الاختيار من كل عبث ، وأن نعامله تحت مظلة المساواة وسيادة القانون ، وأن نطهر طريقه من امتيازات السلطة ووسائط الزمالة والقربى والصداقة . أن نشعره حقًّا بأن العدل أساس المُلْك ، وأنه صاحب الوطن والمسئول عنه ، وأن حُكامه ما هم إلاَّ أُجراؤه اختيروا لخدمته بماله وكدحه ، عند ذاك ، عند ذاك فقط تبدأ المعركة الحقيقية لا قبل ذلك .

(٧ مايو ١٩٨٧)

الشر الخفى

لا يجوز أن نستهين بالسلبية أو نعتبرها نقصًا ثانويًّا يمكن الإغضاء عنه . إنها شر خطير كامن ، علينا أن نعد له ما نستطيع من وسائل المقاومة كما نعدها للانحراف والتلوث وخيانة الأمانة ، بل هى منبع تصدر منه شرور لا حصر لها ، ولا يأس ثَمَّةَ من القضاء عليها ، فهى ليست خصلة ثابتة فى طبيعة شعبنا ، ولكنها عَرَضٌ من أعراض الأمراض التى تلم بنا فى غمار أزمتنا السياسية والاقتصادية ، ولو كانت خاصَّة من خواص فطرتنا لَمَا استطاع الشعب أن يتجسد فى وحدة نضالية باهرة ، كما تجسد فى ثوراتنا المتتابعة فى أثناء الحملة الفرنسية والعرابية وثورة ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، وفى أيام النضال عام ١٩٥٦ و ٦ أكتوبر .

ولنتأمل كيف أمكن التيارات الدينية أن تجند الآلاف من فتياتنا ، وأن تعيد خلقهم على صورة جديدة من الحماس والفدائية والانضباط والمثالية ، واذا كان دُعاتُهم قد نجحوا فى ذلك فلينظر الدعاة السياسيون الآخرون فيما ينقصهم فى أداء رسالتهم ، فالواقع يدل على أنه ملىء بالإمكانات الطيبة ، والقوى الهائمة المبعثرة التى تنتظر من يحسن النداء ، ويتقن العمل ، ويصلح للقدوة والمثال ، بل لا ينقصنا الحماس والالتزام حتى فى أمور الترفيه ، كالرياضة ، كما يتجلى ذلك فى التفاف الجمهور حول النوادى الرياضية التى تخفق لها قلوب القاهرة فى أعقاب المباريات

.. وإذَنْ فالمعدن طيب وحى ، ولا ينقصه إلا أن يجد من ينفض عنه الغبار ويصقله وينفخ فيه روح العزيمة والعمل ، وهيهات أن تتهيأ لنا نهضة شاملة بلا قاعدة حية شاملة يحركها الحماس ، ويؤججها الإيمان والمثل .

فلنحارب السلبية بكل وسيلة ، لا بالقادة وحدهم ، ولكن بالعمل الصالح ، والخدمات المخلصة ، واحترام حقوق الإنسان ، والديمقراطية المتحررة ، وسيادة القانون ، والعدل الذى هو أساس المُلك .. قد يبدأ الإصلاح بقرارات ، ولكن لا قرارات ولا إصلاح بغير الشعب .

(٢٨ مايو ١٩٨٧)

الديمقراطية والمعركة

يتصور البعض أن القوة صفة خاصة بالنظام الدكتاتورى ، أما الديمقراطية فتتميز بالحرية دون القوة ، وهذا تصور ناقص ، فالديمقراطية أيضًا قوية ، وقادرة على الدفاع عن نفسها بكل كفاءة ، بل إنها فى هذا المجال أمنع من الأنظمة الأخرى ، إنها تملك قوة السلاح كبقية الأنظمة ، إلى جانب وسائل أخرى أشد فعالية لا تحظى بمثلها الأنظمة الأخرى ، كالحرية ، والرأى ، والمناقشة ، واحترام حقوق الإنسان ، فهى تحسن السلم والحرب معًا ، وسلمها يقوم على القيم الرفيعة ، وحربها ـ إذا اضطرها الخصم إليها ـ لا تتجاهل القيم أيضًا ، إنها تحارب من أجل القانون وتحت مظلته ، تلقى الظلم بالعدل ، والإرهاب بالعقاب الرادع ، وبدون أن تتورط من جانبها فى ظلم أو إرهاب أو استهتار بالقانون والقيم .

قد تقسو علينا الأزمات فيخرج البعض على القانون ، أو يهرب من أحكام القضاء ، وقد يستفحل الانحلال لحد أن يتعاون تلاميذ وآباء ومربون على الغش ، وقد يعاود الإرهاب نشاطه ، فيسفك الدماء ، ولا يعنى هذا أن ترتبك الديمقراطية أو تهتز ، أو تفقد ثقتها فى نفسها ، فكل ما نكابده ميراث من عهود الظلم والطغيان ، ولكنها ـ الديمقراطية ـ مطالبة أن تبدأ بنفسها ، وأن تقدم القدوة والمثال فى تطهير أجهزتها من

الفساد والتسيب ، وفيها ينبغى لها من احترام القانون والعدالة ، وفيها يجب عليها من تنقية سلوكها من شبهات الظلم والعنف والإرهاب ، وهى قادرة بعد ذلك على استعمال كافة إمكانياتها فى أى معركة تُفرض عليها بالحرية والرأى ، والقوة مع من لا يعرف إلا حوار القوة .. الديمقراطية قوية بقدر ما هى حرة وقانونية وإنسانية .

(٤ يونيو ١٩٨٧)

نحو مستقبل جديد

موقفنا من الحضارة الحديثة ذو بُعْدَيْن ، فمن ناحية أننا انتبهنا إلى تألقها بعد أن بلغت فيه شأوًا عظيمًا يجعل اللحاق بها من الآمال التى تتطلب الجهد الخارق ، والعمل المستمر ، والحماس الذى لا يخبو . ومن ناحية أخرى أمكننا بحكم تأخرنا أن نشهد صورتها المتكاملة بجميع مقدماتها وعواقبها ، بما أحدثت من إيجابيات وما أعقبت من سلبيات ، فهى أنجزت فى العلم تفوقًا مذهلاً حقًّا ، وتقدمًا فريدًا فى الزراعة والصناعة والثراء ، وعبقرية فى الفنون والآداب والثقافة ، ورقيًّا رفيعًا فى الحُكم والإدارة والسياسة ، ولكنها فى الوقت نفسه ارتكبت جرائم وحشية، وسفكت دماء غالية لأبنائها وأبناء الأمم الأخرى ، وقدست قيم السوق المادية بلا توازن أو رحمة ، وأنْضَبَتْ ينابيعها الروحية ، وانهالت على الطبيعة فالتهمت جمالها ومدخراتها ولوثتها ، ثم تمادت فى اختراع أسباب القوة حتى توفر لديها ما يكفى لإبادة الأرض ومَنْ عليها من أحياء وأشياء .

أمام هذا الوجود الهائل من التقدم والتأخر نشق طريقنا نحو المستقبل ، فبيدنا أن نجعل من تأخُّر يقظتنا خيرًا ، بمعنى أن نجعل منه فرصة للفحص والتقصى وحُسن التوجه .. علينا أن نحصل علمها بالطول والعرض ، ونعد أنفسنا للإبداع فيه ، وعلينا أن نحافظ على

قيمنا الروحية السامية ، وأن نعتمد على أنفسنا فى خلق العلاقات المكونة لمجتمعنا بدون تقليد أو انبهار .

عند ذاك نحوّل الثُّبات الذى فُرِضَ علينا إلى خير ، ونؤهل أنفسنا لحمل رسالة جديدة للإنسانية ، تتضمن خير ما تضمنته حضارتنا القديمة ، وخير ما قدمته الحضارة الحديثة ، فى إطار إنسانى أقرب ما يكون إلى الكمال ، أو أبعد ما يكون عن النقص .

وإن الساعة لتنتظر المفكر الذى يبلور هذا الحلم فى نظرية ، كما تنتظر ـ وهو الأهم ـ القوم الذين يحولونه إلى حقيقة واقعة .

(١٦ يونيو ١٩٨٧)

بين الانتحار والمجاعة

قرأت خبرًا يقول : إن اثنى عشر مليونًا ينتحرون سنويًّا فى فرنسا ، وبرغم ذلك ففرنسا وطن وسط فى الانتحار ، يليه فى الترتيب ألمانيا الغربية وبريطانيا ، وتسبقه الدانمارك والنمسا وسويسرا ، والرقم مذهل حقًّا ، خاصة أنه عن أمم تُعَدُّ فى مقدمة الدنيا حضارة وثقافة ، وبعضها تعد رموزًا للفراديس السعيدة .

ولعلك تذكر ملايين الضحايا الذين يخترمهم الموت فى العالم الثالث بسبب المجاعة والفقر والتأخر ، فصورة العالم بصفة عامة صورة تعيسة ، تظهر فى نصفها الأسفل ملايين الجثث الهالكة فى ظل الفقر والتأخر ، كما تظهر فى نصفها الأعلى ملايين الجثث الهالكة فى كنف الثراء والتقدم .

وأسباب الموت فى العالم الثالث معروفة ولا دخل فيها لإرادة الإنسان الذى يذهب ضحية لها ، ولكن ما أسباب انتحار ذلك الإنسان الراقى المتربع على عرش الحضارة والتقدم ؟ أهى الأمراض المستعصية ؟ أهى أعباء العمل وثقل المسئولية فى عالم يطالب الفرد بالجهد المتواصل والتكاليف الباهظة ؟ أهى المخاوف والنذر التى تنهمر عليه من أركان المعمورة المهددة بالفناء على أكثر من وجه ؟ . أهى حرمانه من العناية الإلهٰية التى يلوذ بها الإنسان عند الشدة ، فلا يجد وقت الشدة إلا ذاته الضائعة المتهالكة ؟

على أى حال فالصورة قبيحة ، ولكنها لا تدعو ـ برغم ذلك ـ إلى التشاؤم ، فمازال الأحياء يملئون الأرض ، بل ويهددون استقرارها بتكاثرهم الانفجارى ، ومازال التقدم يشق طريقه بخطى ثابتة ، ويجرف كل يوم تَلاً من تلال التأخر ، ومازال الشمال والجنوب مدعوين إلى حوار مثمر لعله ينقذ الإنسان من اختلاله ، ويحقق له قدرًا من السمو ، يقى نصفه هلاك الجوع والتأخر ، ويخلص نصفه الآخر من الإحباط والعدم .

(٣٠ يوليو ١٩٨٧)

معنى الاستقرار

ما أكثر ما نتحدث عن الاستقرار ونحرص عليه، وننادى بالذود عنه فى ركن ركين لا يصل إليه الباطل من أى ناحية من نواحيه ، ولا عجب فى ذلك ، فهو ركيزة كل أمل ، ومنطلق كل مسيرة ، وأساس كل سياسة حكيمة ، ولكن ماذا يعنى الاستقرار ؟ ، يُخَيَّل إلىَّ أننا نخلط بينه وبين الأمن العام ، ولا شك أن بين الاثنين صلة قُربى ، ولكن يظل الاستقرار مضمونًا متميزًا ، فليس المجتمع المستقر هو الذى يخلو من الجرائم والعنف ، ولو صح ذلك لما أمكن أن نصف مجتمعًا بالاستقرار .

ألم نسمع بما يرويه الرواة عن غياب الأمن فى مدن أمريكية بأكملها ؟ ألم نقرأ عن حوادث الاغتصاب اليومية بلندن ؟ ألم نتابع حوادث الإرهاب الفظيعة فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا و إنجلترا ؟ .

ولكن هل يتجرأ إنسان على الحكم على تلك الأوطان بأنها غير مستقرة؟ فلنبحث عن الاستقرار بمعناه الحقيقى فى العلاقة المتبادلة بين الشعب والدولة ، وهى لا تستقر حقًّا إلا إذا قامت على الثقة المتبادلة ، ثقة تتجلى لدى الدولة فيما تؤديه من واجبات وخدمات ، وتتجلى لدى الشعب فى صورة استجابة صادقة وتأييد بالقلب واللسان واليد ، وتتولد هذه الثقة الغالية فى جو الصدق والمصارحة ، وبين يدى العدل الذى

هو أساس المُلك ، وتحت مظلة سيادة القانون وتقديس رموزه ، وفى رحاب احترام حقوق الإنسان .

وفى ظل هذا الاستقرار قد يرضى الشعب بالحد الأدنى من الرزق ، والقليل من الرفاهية ، ويصبر راضيًا على كثير من المكاره ، ويحتوى بقوة واقتدار الجرائم والإرهاب والفتن والمؤامرات الداخلية والخارجية . . يصبح الشعب كالجسم المنيع ، فيصمد لتقلبات الجو ، ويتحدى الأوبئة ، وينتصر بالصحة والعافية .

هذا هو الاستقرار بلا زيادة ولا نقصان .

(١٢ أغسطس ١٩٨٧)

عند شروق الشمس

لكى نعيش يجب أن ننحرف . . ليس هذا دعوة للشر ، ولكنه واقع شرير . . الأقوياء بإغراء القوة والفرص انحرفوا ، والضعفاء بدافع الضعف والاستفزاز انحرفوا . . القانون توقف أو كاد ، والعاملون أضربوا عن العمل والاستقامة ، والطامعون فى اتجاه الكاذب ، والساعون إلى اللقمة سقطوا فى شباك الفساد وتخبطوا فى ظلماته . . فى هذا الجو المحموم لا تجدى الموعظة ، ولا الحكاية الطيبة ، ولا الذكريات الجميلة . . إنه جو محموم يهيمن عليه الجشع من ناحية ، والخوف والجوع من ناحية أخرى ، لا تدهش لأى حدث يحدث ، كأن يبيع تاجر طعامًا فاسدًا ، أو مُستورِدًا غذاءً مشعًّا ، أو يروج لدواء ضار . ولا تدهش لانتشار الدعارة والغش الجماعى .

لا تتوقع خيرًا من كلام طيب وقد غطى هدير الشهوات على الأسماع والأبصار . لا تنتظر حَزْمًا ، فإن أصحابه ملوثون ، ومن ينفذه ، والأيدى ملوثة ، والعمل ؟ أيعنى هذا أن نركن إلى اليأس والهزيمة ؟ كلا ، أقولها عن إيمان لا عن تخفيف أو تلطيف ، ألم نكن على مثل هذه الحال أو قريبين منها يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٩ ؟ وألم نكن على مثل تلك الحال أو قريبين منها يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ؟ . بلى ، ثم بين يوم وليلة

كان يوم ١٣ نوفمبر ، وبين يوم وليلة كان يوم ٢٣ يوليو ، فلمَ لا يجيء يوم للديمقراطية والقيم السامية والعمل الصالح ؟

إن طبيعة البشر قد تجنح إلى الشر ، ولكنها تأبى الاستسلام والهزيمة ، فيها أيضًا قوى كامنة للخير والبقاء والبناء . . سوف يتصدى للعفن مكافحون ويشهرون إرادتهم بدعوة صادقة إلى القيم والعلم والإنتاج والعمل ، ويطردون من سمائنا سُحب الأكدار السوداء فتشرق الشمس من جديد .

(٢٧ أغسطس ١٩٨٧)

نعـــم

سوف أنتخب الرئيس حسنى مبارك بضمير مطمئن ، وأدعو كل مواطن لانتخابه ، ولا أستثنى من ذلك الوفديين ، بل لعلهم ينبغى أن يتقدموا الصفوف بدافع وطنيتهم وديمقراطيتهم ، ولا أنكر أننى أعجبت بموقفهم حين الامتناع عن التصويت كرمز لمطالبهم الدستورية ، وأقول أكثر من ذلك : إننى أتفق معهم فى وجوب البدء بالإصلاح السياسى وإلغاء القوانين سيئة السمعة ، ولكننى أختلف معهم فى مقولة أن الرئيس يتقدم للاستفتاء بلا برنامج ، لقد عرفنا برنامجه بأقوى مما يفصح عنه أى بيان ، عرفناه واقعًا على مدى ستة أعوام أُعلنت للملأ تمسكه بالديمقراطية حتى فى أحرج المواقف ، وعرفناه مثالاً للوطنية ، وقدوة فى النزاهة والاستقامة ، وعرفناه ذائدًا عن الاستقلال ، خادمًا للسلام ، أمينًا للعروبة ولإفريقية ، والإسلام ، والوحدة الوطنية ، وعرفناه راعيًا للإنتاج ، مؤمنًا بالعمل والعاملين ، عدوًّا للبيروقراطية ، قد جعل الله قوة عينه فى غشيان مواقع العمل وحوار المنتجين ، ومن يكن هذا ماضيه القريب فلا يعز على المرء معرفة غده القريب ، ومن يؤرقه الفساد أو سوء سمعة بعض القوانين فلن يتجاوز الحق إذا أناط أمله به فى تقويم المعوج ، وتطهير الفاسد ، والسير بالبلاد فى طريق الأمل ، ومن الخير لنا جميعًا أن يواصل مسيرته مؤيدًا بالشعب بمثل القوة التى أيدته أول مرة ،

ليستمد من التأييد قوة ، ويتلقى منه مسئوليته ، فينشرح صدره للعطاء والعمل فى رحاب شعبية عارمة ، لذلك أدعو كل مواطن لقهر السلبية ، فهى شر مثل الفساد والقوانين سيئة السمعة . وأن يعلن إيجابيته بالتأييد العملى يوم الاستفتاء ، هى : نعم للديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، والطهارة ، والعلم ، والعمل .

(٢٤ سبتمبر ١٩٨٧)

٦ أكتوبر وأطيب الذكريات

مُكَلَّلاً بالبِشْرِ والاستبشار يجىء يوم ٦ أكتوبر ، محطة نُزَوَّدُ منها بالطاقة والهمة والأمل فى طريق البناء والتعمير والحرية ، يجىء حاملاً أطيب الذكريات ، فيشارك الأمة أفراحها بانتخاب رئيسها الأمين ، وشد ما نحن بحاجة إليه هذا العام بصفة خاصة ليشفى ببلسمه جراحًا أدمت قلوبنا بصب اتهامات الخيانة والعمالة والوحشية على أَجَلِّ زعمائنا وقادة نهضتنا . . وهل نجا نصر أكتوبر نفسه من لسعات الحقد والخصومة السوداء ، فتوهمه أقوام تمثيلية زائفة المضمون ، محكمة البناء؟!

ولكن النور يفيض ويضىء ويبهر مبددًا الغيوم والغبار ، فاستوى «اليوم » بإنجازه عيدًا من الأعياد ، وتراثًا من الأمجاد ، ورمزًا للإرادة والشجاعة والنظام ، وبقوته فُتِحَتْ نوافذ لتتدفق منها العزة من جديد ، وتُتَابع أنغام النصر ونشواته ، ممهدة للسلام ، داعية العقول والقلوب للتركيز على هموم طال إهمالها لشق طريق طويل نحو البعث والنهوض فى سباق العصر المنطلق بقوة الصاروخ .

إن يوم ٦ أكتوبر ثمرة تصميم شعب وإصراره على الحياة الكريمة ، وتضحية جنود بواسل قدموا أرواحهم بغير حساب فداء للوطن ، وتدبير

رجال حملوا الأمانة بلياقة وجدارة وجلال ، إنه فرصة لتحية الزعماء ، واعتذار لهم عن تطاول الحاقدين ، بل واعتذار لشعب مصر ، المتهم بالبلاهة والتفاهة لانخداعه بالباطل ، وتقديسه للخونة والعملاء المتوحشين . إنه يوم النصر ، ويوم العظة ، ويوم العزاء ، ويوم التفكير، ويوم الأمل .

(١ أكتوبر ١٩٨٧)

بديهيات الثورة

« كل شيء قابل للمناقشة » . . قول يتردد بكثرة ، مستندًا إلى روح الديمقراطية وممتثلاً إلى تحديات الأزمة ، ونحن نسلم بذلك تحت شرط أن يكون الصالح العام هو الهدف من المناقشة ، والصالح العام يعنى أول ما يعنى مصلحة الجماهير العريضة من الشعب ، على ذلك يستطيع من يشاء أن يناقش بقاء القطاع العام أو بيعه ، ومجانية التعليم أو ترشيدها ، أو إلغاءها ، ومشكلة الإسكان والوظائف ، وغيرها من المشكلات العسيرة التى تتطلب الحلول العادلة .

وهذه المشكلات كانت فى الأصل إنجازات جليلة قدمتها ثورة يولية . وَعُدَّتْ فى حينها ـ وبحق ـ من أعمالها المأثورة ، وإيجابياتها الثورية ، وبفضلها تغير التركيب الاجتماعى التقليدى ، وتحرك درجات نحو العدل والإنسانية ، وبفضلها نال الفقراء شيئًا من العدل لم يحظوا بمثله منذ عصر بناة الأهرام ، وقد دفعت العجلة والرغبة فى الإرضاء إلى ارتكاب أخطاء ، واندس كثير من الشر فى البناء حتى حاد به عن هدفه، وعجَّل إليه بشيخوخة مبكرة .

لا بأس من إعادة النظر ، وتقويم المعوج ، وتهذيب المنحرف ، على أن نستهدى فى العمل بروح الثورة التى قامت من أجل الشعب ولخير قاعدته العريضة . . لا يصح أن يؤثر فى تفكيرنا نوازع ذاتية ، أو مصالح

طبقية ، وإلاّ جردنا ميراث الثورة من إيجابياته ، على حين أن السلبيات الموروثة ـ كحالة الطوارىء ، والقوانين سيئة السمعة ، والرغبات الاستبدادية المكبوتة ـ قائمة متجددة ، لا ندرى متى يغيب عنا وجهها القبيح .

حَذارِ أن ينتهى بنا المطاف إلى تصفية الإيجابيات والإبقاء على السلبيات ، فنتردى فى هاوية الانتحار ونحن نتوهم أننا نضعه فى سماوات الإصلاح .

(١٥ أكتوبر ١٩٨٧)

العصر الحديث

أكثر من مرة يُطرح عليّ فى سياق التحقيقات الصحافية هذا السؤال : « فى أى عصر من عصور الحضارة تحب أن تعيش ؟ » . وهو يبدو للوهلة الأولى مغريًا بالتأمل ، ودافعًا للحيرة ، فأستحضر شريط الذكريات حتى تتألق فى ظُلمات الماضى عُصورٌ زهاها الحُسْنُ بالآثار الباقية ، والقيم الرفيعة ، والإنجازات المذهلة ، والشخصيات التى يعز على الزمان أن يجود بمثلها ، ولكن ما إن أفيق من دهشة السؤال حتى أوقن بأن عصرنا الحديث لا منافس له ، فهو أعظم العصور كافة ، برغم كل ما يقال عنه أو يؤخذ عليه ، وهيهات أن تغيب عنى سلبية من سلبياته ، وحسبك أن أذكر قوة التدمير الشامل التى يحوزها ، أو جنايته المتواصلة على بيئته الطبيعية ، ولكن أى عصر خلا من السلبيات ؟ . . وهل ننسى الأوبئة الفتاكة الموسمية ، والعبودية والجهل الشامل والخرافات وغيرها .

إن أقل ما يقال عن عصرنا : إنه خلاصة حية لجميع العصور السالفة ، فما من قيمة قديمة تستحق البقاء ـ كبعض العقائد والأخلاق والفنون والآداب ـ إلا وهى باقية لا يضن بها على من يرغب فى ممارستها والتمسك بأهدابها ، ويُضاف إلى ذلك ما يختص به عصرنا دون غيره ، وهو التقدم العلمى على المستويين : النظرى والتكنولوجى ، وهو طابع

العصر ومعجزته ، ومبدع الأعاجيب فيه ، وما يلحق ذلك من تغييرات هائلة فى الرؤية والثقافة والمعاملة وسائر تقاليد الحياة وطقوسها .

عصرنا عصر تحقيق الأحلام القديمة ، وخلق أحلام لم تَدُرْ للإنسان فى خلد . . إنه عصر الماضى والحاضر والمستقبل ، فلا يجوز أن نؤثر عليه عصرًا سواه ، أو نكفر بمعجزته الممثلة فى العقل والعلم والتكنولوجيا ، وبقدر ما نحصل منها ونتعامل معها ونضيف إليها نعيش فيه ، ونكتسب الأهلية له ، ونشكر الله الذى أكرمنا بالوجود فيه .

(٢٦ نوفمبر ١٩٨٧)

سيادة القانون

ما أيسر أن ننادى بسيادة القانون ، وما أعسر أن نحققها ، وأقول بصدق : إننا قد نقهر جميع مشكلاتنا فى المدى القصير أو الطويل ، بل قد نقتحم الصحراء فَتُحَضَّر على أيدينا ، أما فكرة المساواة فستظل أملاً مرموقًا ، أو حُلمًا بعيد المنال . . المجاملة ، ومراعاة الأواصر ، واحترام النفوذ ، تجرى فى تراث تقاليدنا كالدماء فى عروقنا ، وتعد من الفضائل والمروءات فى قيمنا ، فكيف يتسنى لنا أن ننزلها فى منزلتها الحقيقية فى جدول العيوب ونتصدى للقضاء عليها بالحزم الواجب ؟

ما من نشاط فى بلادنا إلاَّ ويخضع لقانون وقواعد ، سواء فى الطريق ، أو المستشفى ، أو المدرسة ، أو . . أو ، ولكن عند الممارسة تتدخل الواسطة والسعى ، فيتقدم أصحاب الامتيازات ، قد يتغيرون بين عصر وعصر ، ولكن لا يخلو منهم عصر ، ولن تسود المساواة حتى ينال آخر فرد فيهم حظه ، ثم يتتابع مدمنو الطوابير المرهقون ، ومنتظرو التليفونات منذ أحقاب ، والآباء الحائرون ، والأبناء المعذبون ممن يزفرون الحسرات و يناجون هامسين : « لنا رب ! » .

ليس فيما أعلن سرٌ خافٍ ، إنها فضيحة شائعة يعرفها كل مواطن ، ويعرف منها أن القانون لا سيادة له إلا على مَنْ لا واسطة له ، والاستثناء

يؤكد القاعدة ولا ينفيها ، ويؤمن بأن الظلم أصل الوجود ومحور الكائنات ، فتسحقه المرارة ، ويتحدى الانتماء ، وينغمس فى أنانية ، متوعدًا الدنيا بالويل والثبور ، ولا تبحث لهذا الداء عن دواء فى الخطب ولا المواعظ ، ولا تأمل فى التربية خيرًا عاجلاً ، ولكن لنفرض احترام القانون بالقانون ، بالرقابة الساهرة ، بالعقوبة الزاجرة ، بالعصا الغليظة القاضية . . للديمقراطية وجه يجب أن يُنَقَّى من كل شائبة .

(١٠ ديسمبر ١٩٨٧)

المجتمع والشباب

ما واجب المجتمع نحو الشباب؟ من المهم أن نعرف هذا الواجب حتى لو عجزنا عن تأديته بالكامل لظروف قاسية ، نعرفه لنعرف حقيقة الوضع وملابساته ، فلا نغالى فى اللوم والاتهام ، وحتى نعقد العزم على سد الثغرات ورأب الصدع . ما واجب المجتمع نحو الشباب ؟ عليه أنه يهيىء له تعليماً عامًّا يمحو أميته ويلقنه تربية دينية ووطنية ورياضية ، وينفخ فيه روح الوعى بالحياة والعالم ، ويضىء لعينيه الأهداف السامية.

وعليه أن يعود للعمل المناسب وفقًا لاستعداده ، بدءًا من العمل اليدوى وحتى التخصصات العلمية العالمية ، على أن يخضع التوزيع للانتخاب الطبيعى وحده بلا شريك من امتياز أو هوى ، وأن يوجد له فرص العمل فى داخل البلاد وخارجها بأجور مجزية تتمشى مع الأسعار، وأن يحل له مشكلة السكن التى لا تقل فى أهميتها عن التعليم والعمل والأجر . وعلينا أن نُشعره بأنه يعيش فى أمة يسودها القانون ، وأنه تحت مظلة القانون وحده يستطيع أن يشغل المركز اللائق باستعداده دونما نقص أو زيادة ، وأنه لا توجد امتيازات عائلية أو طبقية أو حزبية تسد طريقه وتنفيه غريبًا فى وطنه .

وأن نحترم تطلعاته السياسية والمبدئية لينمو نموًّا طبيعيًّا خاليًا من

الآفات ، وأن نتيح له مصادر الثقافة المجانية عن طريق فروع دار الكتب، وقصور الثقافة ، ونوادى الشباب ، والإذاعة والتليفزيون .

وأخيرًا وليس آخرًا أن يضرب له القادة المثل الأعلى فى الجدية والاستقامة والنزاهة ليكونوا القدوة المنشودة والمصباح المنير .

وليراجع المجتمع نفسه وليسألها : ماذا قَدَّمَ من ذلك للشباب ؟ وفيم قصَّر أو عجز ؟ ليتبين له الموقف الحقيقى بينه وبينهم، وليطالب المجتمع نفسه بالكمال قبل أن يطالب الشباب به .

(**٣١ ديسمبر ١٩٨٧**)

هموم اليوم والغد

سياستنا الخارجية تتدفق بالحركة والنشاط والأمل ، وتتسم بالسداد ، وتستحق التوفيق والنجاح ، غير أن ذلك يجب ألاَّ ينسينا مشكلاتنا العصيبة فى الداخل ، بل علينا أن نركز على اثنتين منها لشدة خطورتها ، وانطباقهما علينا بقبضة من حديد .

هما فى الواقع شدتان يجب أن تؤرقا الأعين ، وتَقُضَّا المضاجع : الشدة الأولى هى الغلاء المتفاقم . والشدة الأخرى هى التى ينذرنا بها الجفاف . من الغلاء لا تكف الألسنة عن الشكوى ، ولا تخفى الغضب، وتجهر بالاحتجاج لدى كل وجبة . وقد يكون الإنتاج هو العلاج الحاسم ، ولكنه بعيد المدى ، متمهل الخطوات ، وأخشى ألاَّ يكون فى طاقة الصبر أن ينتظره إذا تخطىَ الميزان حدود الأمان . ولابد أن تكون هناك إجراءات عاجلة ومخففة ، أو يعلن المسئول عجزه ويتطوع بالتنحية ، أما الجفاف فلا حيلة لنا مع مصدره ، ولكن لأهل الخبرة آراء كثيرة فيما ينبغى أن نفعله وأن نحتاط له ، بل لابد أن يُدْعَى الشعب إلى الالتزام بسلوكيات جديدة ، والتخلى عن عادات كثيرة ، مهما كلفه ذلك من عناء .

وعلى مجلس الشعب أن يدعو إلى طرح المشكلتين للبحث والمناقشة

واقتراح القرارات ، بل يجب أن تعقد المؤتمرات من الخبراء على المستوى القومى من أجل ذلك .

إن طنين الشكوى يملأ الأذان ، والرسائل التى نتلقاها من مواطنين مخلصين تفيض بالألم والمخاوف ، ومنها ما يذكر بمحنة عصور قديمة مرت بنا ، أمتنع عن الحديث عنها اتقاءً للبلبلة ، وتجنبًا لإثارة المخاوف ، ولكننا فى الوقت نفسه نرفض الطمأنينة الكاذبة ونحذر منها ، ونطالب بالصراحة على نحو ما يلتزم به مشكورًا وزير الكهرباء .

يجب أن نعى موقفنا تمامًا ، وأن نعرف أبعاد همومنا لنرسم خُطانا على هدى الوعى والمعرفة . يجب أن نكون جميعًا ـ شعبًا وحكومة ـ على مستوى المسئولية .

(١٨ فبراير ١٩٨٨)

الإصلاح السياسى

فى حياتنا إيجابيات عظيمة يحسن بنا أن نتذكرها لنستمد منها العزيمة والأمل ، مثل التقدم الملموس فى علاقاتنا العربية ، وسعينا الدائب إلى السلام ، وحرية الصحافة ، وتوجه المعارضة فى مجلس الشعب نحو الموضوعية والاتزان والمشاركة البناءة ، والانتباه الحاسم إلى تدهور التعليم والتوثب لإصلاحه وتجديده ، وجدية الالتفاف إلى مطاردة الفساد والمخدرات ، وحملة الحوار الدينى مع الجماعات الإسلامية ، بالإضافة إلى النشاط الباهر لمحافظة القاهرة .

هذا وغيره مما يستحق الحمد والتشجيع ، ولكنه يظل دون الأمل المنشود بالقياس إلى شعب ناهض ، ومقارنة بما يعانيه فى حياته من أزمة اقتصادية خانقة ، وعذاب يومى فى المعاملة من سوء الإدارة ، لذلك أسمح لنفسى بالعودة إلى المناداة بالإصلاح السياسى كحجر الأساس لأى نهضة حقيقية . قد يتراءى للبعض أن الأمور العاجلة أولى بالرعاية ، ولكنى ازداد اقتناعًا يومًا بعد يوم بأن الحل الحقيقى للمشكلات المستعصية لابد أن يُسبق بإصلاح سياسى شامل ، الإصلاح السياسى ليس إجراءً هامشيًّا بحالٍ ، إنه يعنى بكل بساطة مَنْ يحكم ، وكيف يحكم ، كما يعنى الهدف من الحكم . ويندرج تحت هذا المضمون كافة

الرؤى الإصلاحية فى الاقتصاد والإنتاج والتوزيع ، والتعليم والصحة والثقافة إلخ .

واحترامًا لرأى الرئيس فى وجوب تأجيل النظر من جديد فى الدستور فلنبدأ بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية التى لا يقتضى إلغاؤها تعديلا فى الدستور ، حتى تجرى الانتخابات القادمة فى مناخ أعظم ديمقراطية ، وأنقى صحة ، وأشمل لجميع الاتجاهات ، فيكون ذلك مدخلنا إلى معالجة المشكلات ومواجهة التحديات بخير الرؤى ، وأطيب الأساليب، وأكبر قَدْرٍ من المشاركة الشعبية .

(٣ مارس ١٩٨٨)

المهدى المنتظر

هل من أمل فى نهضة حقيقية بغير مواطن صالح من كافة الوجوه ؟

المواطن هو الأساس ، هو الوسيلة ، وهو الهدف . . أجل نحن نتعلق بالأنظمة ، والأنظمة لا يمكن التقليل من شأنها أو الاستهانة بها ، ولا إنكار للتفاوت فى فعاليتها وآثارها من إيجاب وسلب ، ولكنها على اختلافها لا تجدى بغير المواطن الصالح .

هذه حقيقة يمكن أن يكون تاريخنا الحديث على الأقل قد لقننا إياها وتاريخ الأمم . . انظر إلى اليابان ، فقد تفوقت من خلال نظامين متناقضين . . تفوقت من خلال نظام فاشىٍّ قبل الحرب ، كما تفوقت من خلال نظام ليبرالى بعد الحرب ، ذلك أنها حازت فى كلتا الحالتين مواطنًا صالحًا يستحق الثقة ويُعتمد عليه ، ونحن فشلنا من خلال نظامين متناقضين ، ففى الفترة الليبرالية أُهدر الدستور ، وتحول الحكم إلى نزاع دائم شغل المخلصين والآخرين عن الإصلاح إلا قليلا ، حتى انتهى العهد بحريق القاهرة . . وجاءت فترة اشتراكية استهدفت مبادئها العدل والإصلاح ، ولكنها تحولت إلى تحديات ، وسلب ونهب ، وهزائم ، وغلاء ، وتفسخ ، حتى صُفيت بحادث المنصة . . لماذا ؟

ألم تنهض أمم فى ظل الليبرالية ؟ ألم تنهض أمم فى ظل الاشتراكية ؟

بَلَى ، ولكننا لم نحظ فى الفترتين بالمواطن الصالح المناسب الذى يستحق الثقة ويعتمد عليه . . ولست أفصل بين الحاكمين والمحكومين . . فعلاً إن الفريقين من معدن واحد ، وقد أسهم كل فريق فى إفساد الآخر بما فيه الكفاية وفوق الكفاية . . إذن فعلينا أن نعرف الداء ، ولنركز على بناء الإنسان ، وَلْيَعِ التعليم رسالته الخطيرة ، كما يجب أن تعيها أجهزة الإعلام ، كما يجب أن يعيها القائمون بالتنمية التى يؤدى تأخرها إلى الإطاحة بالمبادىء والقيم .

لو بنينا ذلك الإنسان سيضمن لنا النجاح ، ويستحيل مع وجوده التجنى على حياتنا العامة بالفساد أو القهر أو الإخلال بحقوق الإنسان ، أو التسيب ، أو الإهمال . فمتى تجىء أيها المواطن المنتظر .

(٧ **أبريل** ١٩٨٨)

طريق السلامة

أما لهذا الليل من آخر ؟ بلى له آخر ، لا ريب فى ذلك ، وإذا لم نَسْعَ بإخلاص إلى تغيير واقعنا بيقظة بعيدة النظر وحكمة مستنيرة ، فحتماً ستتولى تغييره طوارىء الزمن ، وانفعالات الحضارة ، ولكن نعجل بالدواء خير من أن يكتسحنا الداء .

يجب أن نستكمل ديمقراطيتنا وأن نلغى القوانين الاستثنائية ، وأن نطلق للناس حريتهم فى تكوين أحزابهم ، وأن نلتزم حقًّا وصدقًا وفعلاً بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، وأن تُجرى الانتخابات فى حرية كاملة ، لنستقبل حكماً شعبيًّا تتضافر فيه جهود الدولة مع استجابة الشعب وحماسه ، ويلتفّ الشعب حول الدولة فى مواجهة الخطر والأزمة تحت لواء العدل ، وفى وحدة وطنية شاملة . وقد أكثرت الرجاء فى هذا الموضوع ، ومن المؤسف أن أعود إليه فى وقت امتدَّ فيه قانون الطوارىء ، واعتقادى أن الحكم الشعبى المرجو جدير بأن يعيد كل ابن ضال إلى انتمائه ووطنيته ، ويضمد جراحه ، فيسترد كرامته وعزة نفسه ، ومن ثم تنطلق قواه بكامل طاقتها نحو العمل والبناء والإنتاج ، وحتى إنْ قُضى عليه بتحمل الألم ردحًا من زمن ، فسيجد فى عزته وتضامنه وإيجابيته ما يعينه على الصبر والتصدى وتحدى الشدائد .

آن لنا أن نتحول إلى أمة من الأحرار ، تمارس السيادة ، وتحارب الفقر، وتحقق ذاتها فى الإبداع والوجود . . وليست الحرية هى السحر القادر على إتيان المعجزات ، ولكنها المناخ الذى يثمر فيه كل إصلاح فى الاقتصاد والإنتاج ، والتعليم والصحة ، وكل شىء . والله لا يغير ما بقوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم .

(٢٨ أبريل ١٩٨٨)

بين المَدِّ والجَزْر

تقرر أن يكون الانتخابات للمجالس المحلية بالقائمة المطلقة . . تقرر ذلك ونحن ننادى بإلغاء القوانين الاستثنائية كخطوة أولى للإصلاح السياسى ، ومن ذلك إصلاح قانون الانتخاب لمجلس الشعب نفسه ، وكنا سمعنا كلامًا جميلا فى ذلك الشأن ، فكيف جاءت هذه النكسة ؟!

دَعْكَ مما قيل من أن القانون الجديد دستورى ، فهو يقينًا لا يتوافق مع روح الديمقراطية ، وسيضيف إلى حزب الأغلبية قوة ليس فى حاجة إليها ، ويضاعف من انحصار المعارضة وعزلتها ، ويحرم الأداء العام من رقابة شعبية تمس الحاجة إليها . وفى الغالب أن المشروع الجديد لم يكن ثمرة تفكير هادىء شامل بقدر ما كان ثمرة لوقفة الغضب التى أفرزها التوتر الحاد بين الحكومة والمعارضة على إثْر امتداد قانون الطوارىء .

أين واقعنا اليوم من الآمال التى أنعشت نفوسنا ببدء الحوار بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة ؟ . . وددنا يومَ ذاك للحوار أن يتصل ويستمر، وأن يصفى الجو من شوائب كثيرة ، وأن يقدم الأهم من مشاكلنا للدراسة والبحث ، وأن ينتهى بنا إلى حد أدنى من الاتفاق حول أسس نهضتنا القومية ، وددنا ذلك وقلنا : إن دقة الموقف وخطورة الحال وتجهم المستقبل خليقة بأن تذلل صعابًا كثيرة ، وتيسر تنازلات من

الجانبين . وقلنا : إننا سنشهد حكماً أرشد ، ومعارضة أحكم ، وتعاونًا أصدق ، وإذا بنا نتقهقر بلا انتظام وبلا روية ، بل ونتمادى فى الخصومة والعناد . . فهل نركن إلى اليأس ؟! ولكنى أرفض الاستسلام لليأس .

(٢٦ مايو ١٩٨٨)

دور مصـــر

ورد فى إحدى المجلات قولٌ له مغزاه ، وهو أننا دولة صغيرة محدودة الموارد ، ولكننا نقوم فى المنطقة بدور الدولة الكبرى . . ترى أهذا مما يحمد لنا أم يؤخذ علينا ؟ أليس يجب أن يتناسب الدور مع حجم الدولة وإمكانياتها ؟ .

ربما كان لمحمد عَلِىّ عذرٌ ، فقد نفخ فى الدولة قوة لم تكن لها ، وأضاف الكثير إلى إمكانياتها ، حتى صارت أقوى وحدة فى الإمبراطورية العثمانية ، بل فاقت قوتها رأس الإمبراطورية نفسها ، فحق له أن يحلم بأن يحل محلها ، ولكنه نسى أنه يلعب فى مسرح أوسع بكثير من الإمبراطورية العثمانية ، مسرح العالم ، حيث تقف متربصة الدول الكبرى ومصالحها ، فتحطم مشروعه ، وتهاوَى إلى الحضيض .

عبد الناصر لم يكن له عذر محمد على ، وكانت له رسالة بالنسبة لمصر أهم وأجل ، فراح يلعب دور الدولة العظمى حتى صَدَّقَه ، وحملنا على تصديقه ، حتى أفقنا من حلاوة الحلم فى ٥ يونيو .

ما ينبغى أن نتطلع إلى دور يتجاوز إمكانياتنا ، وعلينا أن نتذكر مثلنا المشهور « على قد لحافك مد رجليك » ، ولكنْ إنْ يكن سَعْيُنَا سعيًا إلى السلام فى إطار الحكمة والمصلحة فأهلاً به وسهلاً ، بعيدًا عن الطموح

الأهوج ، أو الاستفزاز النزق ، وبوعى تام بمعرفة قَدْر أنفسنا بلا زيادة ، ومعرفة قدر الآخرين بلا نقصان . وإنى لأعترف بأن سياستنا الخارجية تتسم بالحكمة والرزانة والتعقل ، وأنها استخرجت من المحن التى حاقت بنا دروسًا نافعة ومواعظ ناطقة . بل لعل نشاطنا الحميد يضفى علينا مهابة وكرامة ، وقد يساعدنا فى حل مشكلاتنا فى الداخل ، بل إنه واجب أيضًا فى عالم تتلاشى حدوده ، وتلوح فى أفقه ملامح وحدة عالمية من نوع ما . فى هذا العالم لا يجوز أن ننزوى أو ننعزل ، بل يجب أن نسهم فيه خيرًا وإيجابًا بما يتناسب مع إمكانياتنا ، ومع التحلى بالحكمة والنوايا الطيبة .

(**٣٠ يونيو ١٩٨٨**)

يوم النصر والسلام

يوم له شأن وأى شأن فى تاريخنا الروحى ، ليس كذكرى لمعركة ظافرة ـ وإنْ أدهش جَيْشُنَا العالم ببسالة لم تخطر ببال خصم ، وبأداء مُتْقَنٍ حديثٍ لم يصدقه أحد ، حتى فرض نفسه كحقيقة رائعة ـ ولكن كثورة إنسانية مذهلة وهبتنا درسًا مؤثرًا ، مفاده : أن الإنسان مهما تردَّى حاله فهو قادر بالإيمان والعزيمة والعلم على أن ينتشل نفسه وقومه من وهدة القنوط والتفسخ والتمزق ليثب إلى ذروة عالية من الأمل والثقة بالنفس ، ليتصدى من جديد لتحديات الحياة ، وبذلك كان فاصلا بين فترتين ، فترة يأس وظلام وتخبط ، وفترة نشوة وتطلع إلى العدل والسلام والحضارة، وفى نشوته الممتدة أعلن مبادىء راسخة للسلام ، فدعا إليها من يشاء ، ولكننا لم نَجْنِ إلاَّ ثمرة مُرة من الغضب وسوء الظن والمقاطعة.

وها هو ذا العالم العربى فى جملته يراجع ذاته ويثوب إلى تلك المبادىء، ولكن بعد إهدار البلايين من ثروته التى ضاعت فى اقتناء سلاح لم نقاتل به إلاَّ أنفسنا .

سلام على الشهداء البواسل من الجنود ، والسلام على بطل اليوم الفريد أنور السادات ، وسلام على جمال عبد الناصر الذى اندفع فى إعادة بناء الجيش غداة الهزيمة الكارثة .

وكان اليوم خليقًا ـ بعد أن حقق هدفه من السلام ـ أن يكون بداية للبناء والتعمير ، وشق الطريق الصعب إلى التقدم والرخاء ، لولا أن استغله الانتهازيون أسوأ استغلال وأرذله لمصالحهم العاجلة ، فكان الانفتاح الأهوج الاستهلاكى الذى أهدر النصر والسلام ، ورمى بنا فى مأزق خانق نجاهد بها نملك وما لا نملك للخروج منه تحت لواء قيادتنا الديمقراطية الحكيمة ، ويظل الأمل معقودًا بالإرادة التى أحدثت معجزة النصر أنْ تُحدث معجزة النجاة .

(٦ أكتوبر ١٩٨٨)

الخروج من الفك المفترس

الفجوة بين مواردنا ومصروفاتنا هى المسئولة عن الاختلال فى حياتنا الاقتصادية ، وبالتالى هى المسئولة عن معاناتنا اليومية وأزماتنا المتعددة . وواضح أننا نعتمد بسياسة أساسية على القروض والمنح لسد تلك الفجوة والاستمرار فى التنمية ، من هنا جاء سعينا الدءوب للمفاوضات تلو المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية والدول الصديقة ، وكأنه لا مخرج لنا من شدتنا الطاحنة إلا الاعتماد على الغير ، وما يجشمنا ذلك مِنْ طَرْقِ الأبواب ، واستجداء اللطف فى المعاملة ، وما يرهقنا به من حرج وقيود لا مفر منها .

لم نعتد بعد التفكير فى شئوننا معتمدين على أنفسنا وحدها بعيدًا عن القروض والمنح ، هذا النوع من التفكير غير وارد فى حسابنا ، ولا مُلاحظٌ فى تقديراتنا ، مع أنه قد ينقضُّ علينا بغتة بين يوم وليلة بسبب من كارثة كونية أو سياسية لا تجرى الساعة فى الحسبان . . ولا أستطيع أن أدعو الآن إلى نبذ القروض والمنح ، ولكنى أطالب بتفكير جديد يقوم على أساس جديد ، وهو أن القروض والمنح لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ، فلنفكر فى مشاكلنا كما لو كنا نواجه مصيرنا دون اعتماد على قروض

أو منح . أليس من الممكن فى تلك الحال أن تتفتق الأذهان عن أفكار جديدة وسلوكيات جديدة ، وأن تتغير نظرتنا إلى الأمور فنخلق أنفسنا خلقًا جديدًا ؟

هل ضغطنا المصروفات كما ينبغى لأمة متأزمة ؟ . . هل حصَّلنا الضرائب كما ينبغى لأمة مثقلة بالديون المثقلة ؟ هل دفعنا بقوة الإنتاج إلى غايتها ؟ هل التزمنا بالقدر الواجب من الترشيد فى جدنا ولهونا ؟

إنها دعوة إلى تفكير جديد فى نطاق نظامنا ، ودعوة أيضًا إلى التحرر الحقيقى .

(١٧ نوفمبر ١٩٨٨)

هذه الديمقراطية

أوافق على تشخيص ديمقراطيتنا كما هى فى الواقع ، كما أوافق على الإصرار على طلب المزيد منها حتى نبلغ بها الكمال المنشود ، ولا أوافق فى الوقت ذاته على إنكارها ، أو التهوين من شأنها ، أو تصويرها فى صورة تمثيلية هازلة .

نحن نتمتع بحياة ديمقراطية محترمة ، لدينا سيادة القانون بدرجة لا يُستهان بها ، ومجلس نيابى تُمارس فيه المعارضةُ واجبهَا ، ويُسْمَع فيه صوتها ، ولدينا حرية صحافة رائعة ، والأحزاب تتحرك وتنشط لبث دعوتها ، وإنْ لم يَخْلُ تحركها من قيود ، وقد كان لذلك كله أثره ولا شك فى مقاومة السلبية السائدة ، وتعرية السلبيات ، ومطاردة الفساد .

لا يخفى أنه توجد قوانين استثنائية من رواسب الماضى ، وأننا نعيش فى ظل طوارىء لأسباب يقتنع بها كثيرون ، فضلاً عن أنها لا تُطبَّقُ خارج ما أُعلنت من أجله ، نعم نحن نطالب بالاستقلال التام للقضاء ، وإعادة النظر فى الدستور فى الوقت المناسب ، ولكن لا يجوز أن ننكر ديمقراطيتنا أو نهوّن من شأنها ، أو نذكرها إلاّ بما يليق بها من تقدير واحترام ، ولا تنسوا أننا نعيش عصر ديمقراطية وُلدت فى الأصل رسمية نتيجة لاستيعاب الدولة لدروس تجارب أليمة لا تُنْسَى ،

ولشعورها بالحاجة الملحة إلى المشاركة الشعبية ، وإلى بعث الطاقة الإيجابية المفتقدة، فهى وليدة العقل والسياسة ، وهى لذلك تنمو وتتطور بالإقناع والحوار والموعظة الحسنة ، مع الثبات والإصرار .

وأَوَدُّ أن أُذكِّرَ المعارضة ، وأنى لَمُتَعَاطِفٌ معها غاية التعاطف ، وأبنى على حكمتها كبار الآمال . أود أن تذكر أنها لم تجىء بالديمقراطية ، ولكنها جاءت بفضل قيام الديمقراطية ، فمن ناحية لا يجوز السكوت عن المطالبة بحقوق الشعب ، ومن ناحية أخرى يجب الاعتراف بالواقع ومزاياه بصدق وأمانة .

(٩ فبراير ١٩٨٩)

نحو عالم أفضل

ليس من السهل معرفة أحجام التيارات السياسية التى تتوزع مجتمعنا ، ذلك أنه توجد تيارات مازالت محرومة من حقها فى تكوين أحزاب لها ، وأخرى نجحت فى تشكيل أحزابها ولكن تعترضها قيود تحد من نشاطها فى الشارع والمعاهد الدراسية ، نتيجة لذلك خلا الجو للجماعات المتطرفة فى الشارع والمعاهد طالما أنها تعمل باسم الدين لا السياسة ، وربما بدت لذلك أكبر من حجمها وأشد تأثيرًا وأرفع صوتًا ، وكثيرًا ما تصطدم بالسلطة ، فينفجر العنف وتسيل الدماء ، وتنجم بثور فى وجه الديمقراطية والاستقرار ، وعند ذلك ينبرى رجال الدين الوسط ليهدوا المنحرفين بالقول الصادق والموعظة الحسنة ، وكأن الساحة خالية إلا من الحكومة ورجال الدين ، معتدلين ومتطرفين .

أين الأحزاب ؟ وأين مبادِئُها ؟ وما دورها فى هذا الصراع القائم ؟ أين أغلبية الشعب ؟ وما دورها فيه ؟ ونحن لا اعتراض لنا على ما يختار الشعب ويريد ، بشرط أن تتهيأ فرص متكافئة للجميع للتحرك والدعوة إلى الانتماء والمشاركة والإيجابية ، والقادر من الأحزاب سيبقى ، والعاجز سيندثر ، والحقيقة ستتجلى مثل نور الشمس ، حتى الحكومة تناضل وحدها كأنها حكومة إدارية وليست حكومة تستند إلى حزب الأغلبية ، ولعلها هى المسئولة عن عزلتها بسبب تمسكها بالقيود المفروضة على

الديمقراطية ، على حين أن جلاء الحق أصبح فى حاجة ملحة إلى الديمقراطية الكاملة كوسيلة أخيرة للنضال والتحرى الأمين عن رغبة الشعب .

علينا أن نواجه الواقع مهما يكن ، وحسبنا أن نذكر أن شعبنا لم يسىء الاختيار مرة واحدة فى تاريخه الديمقراطى غير القصير ، وقد آن للمتقاربين فى الرأى أن يتَّحدوا ، وللمتجانسين أن يندمجوا ، وأن يعلموا جميعًا أنها معركة مصيرية ، وأننا سنتخطى جميع العقبات إلى عالم التقدم والفوز .

(١٦ فبراير ١٩٨٩)

لفحة من عالم الظلام

حدث فى مجلس الشعب ما يحدث فى الجو أحيانًا من تسرب منخفض جوّى إليه من إحدى الجهات فيغير من مُعَدَّلِه السنوى ، فتنخفض الحرارة مرة حتى تقارب التجمد ، أو ترتفع حتى تطاول الجحيم . حدث أن تسرب إلى جوه الديمقراطى تيار منخفض يحمل توترات من حكم القهر والدكتاتورية ، فاختل ميزانه ، وشابَتْ وجْهَهُ بثورٌ وقروح .

ما حدث لا يمتُّ للديمقراطية بسبب ، ولا يدل على عدم أهليته للحرية ، ولا تعتبر الشورى مسئولة عنه ، ولكنها لفحة أصابت النظام الثابت المعتدل بفعل ضغوط الحياة ، ومعاناة الأنفس ، وسموم الفساد ، فبثت فى الحياة رِدَّة كافرة إلى جاهلية الطغيان والاستبداد ، وامتهان حقوق الإنسان .

أطل علينا عصر الظلام بهرّاوته ، فَسَادَ العنفُ ، وتوارَى القانون ، وصوتت النساء ، وصرخت الأطفال ، وعَشَّشَ الأسى بكرامة الرجال ، واجتاح الغضب مجلس الرأى والعقل والتشريع ، فهدرت الأفواه بالقذائف وتهورت الأيدى باللكمات والصفعات ، وانتصر حكم الدكتاتورية البائد ساعة أو ساعتين .

ما حصل قد حصل ، وهو على أى حال ليس من عجائب الدهور،

وكم من مجالس نيابية شهدت معارك استعملت فيها الأيدى والكراسى ، ولكن على كل إنسان أن يستعيد هدوءه ، ويعيد النظر فى موقفه ، وأن يتوب بطريقته عن ردته .

حسبنا ما يتحدانا من مشاكل ، وما نحن مطالبون به من عزائم ، وليكن لنا فى توفيقنا الخارجى قوة ، ولنستمد منه قوة وأملاً ، وبدلا من أن نبدد قوانا فى الصراخ فلنحشدها لخدمة الشعب والوطن .

(٢ مارس ١٩٨٩)

الحرب والسلام

ستبقى الأرض دائمًا أمل الإنسان وحلمه ومحرك وجدانه وعشقه .

وسيظل استقلالها هدفَ حياةٍ ، وعلامة كرامة ، ورمزَ سيادة ، من أجل ذلك نحتفل كل عام بتحرير سيناء ، بل احتفلنا هذا العام مرتين ، مرة لطابا ، ومرة لسيناء . والذكرى تدعو الذكرى ، فتخطر بالقلب حرب أكتوبر المجيدة التى حررت روح العرب من ذل الهزيمة وكآبة الضياع ، فاستخلصوا الثقة من غيابات الإحباط ، والتحموا من جديد بتاريخهم العظيم مرفوعى الرءوس .

هى من الحروب النادرة التى يَرْضَى عنها الضمير البشرى ، وتباركها التقوى ، كما كانت حرب تحرير وعدل، بل ثبت أنها لم تعلن إلاَّ مستهدفة آخر الأمر سلامًا شاملاً عادلاً هو حق لهذه الأرض الوسطى التى نُودِىَ فيها من قديم بعبادة الأحد ، والدعوة للحرية والعدل والإخوة الإنسانية .

مباركة الأرض الحرة فى ظل السلام ، ومباركة هى أيضًا كخطوة أولى فى طريق تحرير كل أرض مغتصبة ، لإحلال السلام والتعاون محل الاغتصاب والقهر .

وسلام على أرواح الجنود التى خضبت دماؤها أرض سيناء منذ

١٩٤٨ وحتى ١٩٧٣ . . وتحية لقادة كفاحنا العظام : عمر مكرم ، وعرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، ومحمد نجيب ، وجمال عبد الناصر ، وأنور السادات .

وتحية وتهنئة للرئيس حسنى مبارك قائد الحرب والسلام .

ولنستمد من تلك الذكريات والبطولات روحًا نتصدى بها لتحديات اليوم والغد . . والله ولىُّ الصابرين .

(٦ أبريل ١٩٨٩)

هموم الشباب

ما إن يقترب منك شاب حتى تشعر بوهج النار المتقدة فى الصدور . هو دائمًا غاضب ، ساخط ، رافض . إنْ كان يعمل انصبت حملته على نظام العمل وعبثيته ، وعجز مرتبه عن سد مطالب الحياة اليومية ، وضياعه فى سوق المساكن والزواج ، وإنْ كان عاطلاً فالشكوى أَدْهَى وأَمرُّ . . علام كانت الدراسة والشهادة ؟ وإذا تطلع للهجرة ، لِمَ تعترضه الشروط التعسفية والمطالب الخرقاء ؟

فى كل خطوة لاغنى عن واسطة ، وعند كل نقلة لا مفر من رشوة . . لا نهاية للشكوى ، ولا حدَّ للسخط ، وما أكثر الأمثال والحكايات المفجرة للحزن والألم ، كأننا نعيش فى غابة يسحق فيها القوى الضعيف لا فى وطن يخفف من محنته الانتماء والتضامن من أجل التصدى لتحديات الحياة . وإنى لأَعْلَمُ بأننا نجتاز فترة حرجة مملوءة بالمصاعب والشدائد ، وأننا لن نعبر جسر الهموم إلا على مدى طويل ، والدولة إن لم تطالب بالمعجزات فهى مُطالبة بالممكن الذى لا يجوز إهماله أو تأجيله أو التردد فيه .

لابد من حصر العاطلين ومتابعتهم ومعاونتهم فى البحث عن عمل فى الداخل أو الخارج ، وإرشادهم إلى ضرورة التأهيل له .

لابد من الربط بين التعليم والإنتاج بحزم وحسم ، وإعداد الشباب

للعمل تبعًا لاحتياجاته من بداية المراحل التعليمية إلى نهايتها ، مع وضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ، دون اهتمام بالإرضاء أو الإفلات المؤقت من الضغوط .

لابد أن تحكم الدولة بين أبنائها بالعدل ، وأن تمحق من قاموس معاملاتها « الواسطة والمحسوبية » ، فالإحساس بالعدل الحقيقى يعفى المعذبين فى الأرض من الكثير من عذاباتهم ، ويقضى على شعورهم بأنهم ينتمون إلى أمة العامة المهضومة الحق ، يتفرجون على أمة القادرين المستأثرين بكل خير .

من أجلنا قامت ثورتان عظيمتان لتحقيق الحرية والعدالة ، فليكن من بديهيات حياتنا الاستمساك بالحرية والعدالة .

(٢٥ مايو ١٩٨٩)

معنى الاستقرار

استقرار مصر هو مظلة الأمل لنا جميعًا وضمان السلام ، يصدق ذلك على كل أمة وكل مجتمع ، فلا نمو ولا تقدم بغير الاستقرار ، ولكن ما معنى الاستقرار ؟ هو درجة معقولة من الطمأنينة والأمل تشمل الفرد كفرد ، والمجتمع كهيئة كبرى من الأفراد والمنظمات ، لتتيح مناخًا صالحًا للعمل المثمر فى ظل تعاون إنسانى مقبول .

إنه تعريف يبتعد عن المثل الأعلى ، ولكنه يمثل القَدْر الضرورى الذى لا غنى عنه لبدء العمل ، ويتحقق ذلك بما يأتى .

١ ـ أن تتوافر للدولة المهابة والثقة ، لابد أن تكون مُهابة محترمة ، ولابد أن تكون موضع الثقة كى تمثل الأب فى حزمه ورحمته ، ولن يتأتى لها ذلك أو بعضه إن لم تكن قدوة فى النزاهة والعدل واليقظة والصدق والقوة .

٢ ـ أن يقوم المجلس المنتخب بمهمته الخطيرة فى تمثيل الشعب وعلاج مشكلاته وإعلان رغباته . وَسَنِّ القوانين الضامنة لتقدمه ، وسعادته الميسرة لتقدمه ، والتجاوب مع أحلامه وتطلعاته وقيمه .

٣ ـ أن تستقل الهيئة القضائية استقلالاً كاملاً ليرفع من عزتها ، ويثبت دعائم قوتها ، وأن تلقى أحكامها تنفيذًا سريعًا بلا تردد أو تلكؤ

أو تمحك، وبذلك تنتشر مظلة القانون وسيادته وقداسته وعدالته ، وتتحقق المساواة أمام ميزانه ، فلا يضيع فرد مهما هان شأنه ، ولا يفلت شخص مهما علت منزلته .

٤ ـ أن تمارس جميع التيارات السياسية نشاطها فى النور وعلى سطح الأرض ، ويختفى النشاط السرى الذى يخلقه العسف والاستبداد .

٥ ـ أن تحترم حقوق الإنسان جميعًا ، فلا تتسلل أى تفرقة إلى الصفوف بسبب اختلاف العقيدة أو اللون أو العنصر .

٦ ـ أن تلقى الأجيال الصاعدة الرعاية القائمة على العدل ، والتكافؤ للفرص ، والإعداد لشتى الأنشطة تبعًا لمختلف الاستعدادات واحتياجات المجتمع .

هذا هو معنى الاستقرار فى حده الأدنى ، ولعله يقودنا بعد ذلك ـ بالعمل والإبداع والتقدم ـ إلى الاستقرار فى مثله الأعلى .

(٢٢ يونيو ١٩٨٩)

لكى تكون لنا حياة متحضرة

لماذا لا نكون على المستوى اليابانى برغم أننا سبقناها إلى النهوض بسنوات ؟

سؤال يطرحه الحائرون بين حين وآخر ، وما عليهم إلا أن يقرءوا تاريخنا الحديث فى تَأَنٍّ أو على عجل ، على السواء ، سيجدون أننا بدلا من أن نركز أصلاً على بيتنا المتهرىء طمحنا فى الوقت نفسه إلى السيطرة الخارجية ، متجاهلين تغيرات العصر من حولنا ، فتلقينا ضربتين قاتلتين قَضَتَا على الطموح والإصلاح معًا . وسيجدون أيضًا حكم الفرد المستبد الذى يضعنا تحت رحمة العبث ، سواء أجاء العبث من جهل حاكم شاذ غبى ، أو سَفَه حاكم مصلح مستنير ، أو نزوة طيش يضحك فيها القدر.

وسيجدون أيضًا الغزو الأجنبى المعطل للبناء والانطلاق .

وسيجدون أيضًا تحجُّر رجال الدين الذين يتحول الدين على أيديهم من ثورة روحية كونية إلى خرافات وانهزامية عقلية وذوقية .

وسيجدون لحظات تفتت الوحدة الوطنية وتمزق الأسرة الواحدة .

وسيجدون الإدارة الفاسدة التى يتحلَّلُ فى رحابها العَفِن سلطانُ

القانون ، وروح العدالة ، وقيم الفضيلة ، وحقوق الإنسان ، ويصير المجتمع مرتعًا للانتهازيين واللصوص والأوغاد .

وعندما يفرغون من قراءة التاريخ تتبين لهم معالم الطريق الصحيح الذى ضللناه كثيرًا ، وهى :

١ ـ أن يقتصر طموحنا على التحضر والعطاء الحضارى .

٢ ـ أن نستمسك بالديمقراطية السياسية والاجتماعية بدون تردد أو هوادة .

٣ ـ أن نواصل نهضتنا الروحية الدينية .

٤ ـ أن نحافظ على استقلالنا ووحدتنا الوطنية .

٥ ـ أن نتصدى لوحش الفساد بكل ما نملك من قوة .

(٣ أغسطس ١٩٨٩)

لابد مما ليس منه بـد

مرت بنا فترات أنذرت بأن الخطر يقترب منا ، أو أننا نهرول نحوه ، لا داعى للتذكير بها ، فهى ماثلة فى الضمائر ، متخمرة فى الوجدان ، ومازال الشعب يعانى مُرَّ المعاناة ، ويحارب فى أكثر من جبهة ، ويطارد أشباح الفناء ، ممثلة فى الغلاء ، والمخدرات ، والعنف ، والتطاول على القانون .

كل ذلك يشهد بأنه آنَ للمريض أن يحسم تردده ، وأن يقدم على اتخاذ القرارات الحاسمة ، فالحياة قبل كل شىء وبعد كل شىء أمانة يجب أن توضع فى موضعها الصحيح ، وأن تحظى بالجدية والصدق مهما اقتضت من تضحيات ، ولكن الحل لا يمكن أن يقتصر على إصدار قرارات ، لابد أن يتشكل فى صورة سياسة عامة تنشر جناحيها فوق الجميع ، قائمة على الثقة والاحترام ، والقوة والنزاهة وسلامة القصد .

على الإدارة أن تجدد ذاتها وتتطهر من سلبياتها ، وتتحلى بالعدل والحزم ، إنها تدعو الشعب إلى العمل والصبر واحتمال المكاره والانتماء والتضحية ، فعليها أن تكون قدوة فى العمل واحترام حقوق الإنسان ، والشرف ، وتقديس القانون . عليها أن تُشعر المواطن البسيط بأنها من الشعب وللشعب ، وأنها توفر له الحرية والأمن والعدل ، وأنهما معًا وحدة لا تتجزأ ، تعمل من أجل هدف واحد ، هو الخير والتقدم .

إذا كنا قد اعتدنا أن نتبع سياسة الخطوة خطوة فعلينا أن نوسع الخُطَى ، وإذا كنا قد اعتدنا على الاعتماد على الغير فعلينا أن نعتمد على أنفسنا ، وأن نوقظ العقول والقلوب والإرادات .

وكم كابدنا في تاريخنا من أزمات ، ثم انطوت الأزمات وتلاشت ، وتدفقت الحياة مُكَلَّلَةً بالنصر .

(١٧أغسطس ١٩٨٩)

مع الديمقراطية دائماً وأبداً

عندما نتابع إنجازات العلم فوق الأرض وفى الفضاء ننبهر ويستحوذ علينا الإعجاب والعجب ، وربما نسينا أن طريق العلم الطويل بدأ باكتشاف منهج علمى سليم ، وتوجّه نحو دراسة المبادىء البسيطة ، كذلك الأمر مع الديمقراطية ، فنحن نعرفها فى الدول الناضجة ، فنرى من آيات الحرية واحترام حقوق الإنسان وقوة المؤسسات وهيمنة الرأى العام ما يبهرنا ويطربنا ويملؤنا نشوة أمام حياة مثالية كريمة ، وغالبًا ننسى أن هذه الحياة هى الثمرة الأخيرة لجهاد طويل عنيف مخضب بالدماء ، وأنها مرت بعهود فسدت فيها العلاقات والذِّمَم ، واشترُيت الضمائر بأبخس الأثمان ، لذلك فليس هناك ما هو أظلم من دعوة تشكك فى الديمقراطية بحجة عدم الأهلية لها ، بسببٍ من الفقر أو الجهل أو الفساد .

الديمقراطية أسلوب من أساليب الحياة لا يمكن أن يماثله أسلوب آخر ، أو حتى يقاربه ، لكنه لا يعنى أنه سحر يصنع المعجزات ويحل المشكلات ويقى من الفساد ، قد يقع ذلك كله فى البلاد الديمقراطية ، ويقع دائمًا فى الأنظمة الاستبدادية ، ويستفحل أمره وهو بمنجاة من الرقابة ودون أمل فى التغيير . . على الأقل فى جوار الديمقراطية لا تَسَتُّرَ

على عيبٍ أو جريمة ، وقوى الخير تصارع قوى الشر ، والأمل فى التصحيح يوجد مع المعارضة والرأى العام وعند الانتخابات .

فمن الخير أن تُعْطَى الديمقراطية فرصتها ، وأن تتعرض للثواب والعقاب ، وأن تخوض غمار التجارب حُلوها ومُرَّها حتى يستقيم شأنها وتنطلق قواها الكامنة . . ألا يفرض النظام الاستبدادى نفسه عشرات السنين برغم فساده وهزائمه ؟ فَلِمَ يضن قوم على الديمقراطية ببضع سنين ؟

إنه الصراع بين الخير والشر ، ولن ينهزم الخير وإنْ طال الصراع .

(٣١ أغسطس ١٩٨٩)

المشروع غير المشروع

من حق أى نظام أن يدافع عن ذاته ، وذاك أيضًا واجب من أقدس واجباته ، دفاعًا عن الشرعية والاستقرار ، والأمن والأمان ، وحق الشعب فى ذلك كله ، بالإضافة إلى تحقيق حلمه فى التنمية والتقدم الروحى والمادى معًا ، ولكن النظام يجب أن يدافع عن ذاته بأسلوب يتناسب مع مبادىء شرعيته ، ويتوافق مع قيمه ومثله العليا ، فبقدر ما يطالب باليقظة والحزم يجب أن يعمل فى ظل القانون واحترام حقوق الإنسان ، وألاَّ يحيد عن ذلك قيد شعره . إنه فى الواقع يدافع عن الديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان ، فلا يحل له أن يمس قيمة من تلك القيم السامية ، أو يتهاون فى التعامل معها ، وإلاَّ انقلب الأمر من صراع بين الشرعية والخارجين عليها إلى صراع بين فئتين من الخارجين على القانون والشرعية .

نحن نؤيد النظام فى دفاعه المشروع ، ونبارك كفاح رجاله ونضالهم ، ونقدر كل التقدير التضحيات التى بُذلت ، والدماء التى سُفكت ، ولكن يعز علينا جدًّا أن تشوب هذا الجهاد المستمر شائبة فى المعاملة يخرج بها عن مبادئه الأساسية وقيمه المقدسة ، فيسىء إلى سمعته التى نجحت فى أن تكون طِيبًا نرجو أن يحتذيه الشرق ، ويقر له الغرب بما يستحقه من تقدير . وليعلم القائمون على الأمر أن الإنجاز الديمقراطى

هو الإنجاز الوحيد الذى لا يتأخر الاعتراف بفضله والشعور بمزايـــاه .

إنهم يعملون فى ميادين كثيرة تتعلق بالتجديد والبناء ، وما من ميدان إلاَّ ويحتاج إلى وقت طويل حتى تنضج ثمرته ويحظَى بها الرجل المطحون، بخلاف الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان التى يتمتع بها الناس ويمارسونها حال إقرارها والاعتراف بها ، إذن يجب الحرص على ذلك الإنجاز كل الحرص ، ويجب أن نأخذ أنفسنا بتقديسه مهما اشتد الصراع أو احتدمت المعركة .

إن مَنْ ينبهكم إلى خطأ فهو الصديق ، ومن يسوغه لكم فهو العدو فى ثياب الصديق .

(٢١ سبتمبر ١٩٨٩)

الفن والحــرية

غاية الفن - فيما يبدو - هى تقديم التجارب الإنسانية من وجهة نظر الفنان فى صورة جمالية ، ولن يتهيأ لهذا التقديم شىء من التوفيق إلا إذا تهيأت للفنان الحرية فى الأداء والتعبير . فالحرية حياة الفن ، ولا حياة حقة له بدونها ، ولكن ليست جميع المجتمعات مؤهلة لتوفير الحياة والحرية المنشودة للفن . فهى تحترم حرية الفن بقدر ما تحترم الحرية بصفة عامة ، وتمنحه منها ما تسمح بمنحه عادة ، وما تستطيع ممارسته منها ، فإذا تجاوز حدوده اصطدم حتمًا بقوانينها أو رأيها العام ، واشتبك معها فى صراع لا ينتهى .

من أجل ذلك يزدهر الفن ويثمر فى الأجواء الحرة الديمقراطية ، ويذبل ويضمحل ويعقم فى ظل القهر والكبت ، وقد نجد استثناءً للقاعدة أحيانًا ، ولكنه لا يغيرها . غير أن الفنان حُرٌّ دائمًا وأبدًا إذا شاء وصمم ، ولو عايشَ نظامًا قهريًّا باغيًا ، وهو أيضًا عبدٌ إذا شاء ، ولو عايش نظامًا حُرًّا طليقًا ، فقد تلقى فى نظام ديمقراطى من يبيع حريته للسلطة أو التجارة ، وقد تجد فى نظام شمولى من يمارس حريته بشجاعة ، ويدفع الثمن غاليًا .

الفنان حُرٌّ إذا شاء ، عبدٌ إذا شاء ، ولا عذر له مهما ساءت ظروفه ، ويجب أن نعلم أنه حر ومسئول . الحرية لا تخلو من مسئولية . على

الفنان أن يزن حريته بميزان المصلحة العامة والحاضر والمستقبل ، ثم يصدر قراره ويتحمل عواقبه . والحرية غير العبث ، وغير الإثارة ، وغير التجارة ، إنها فعل جاد يستهدف الحقيقة والسمو والقيم الإنسانية الخالدة .

والفنان يجاهد فى سبيل الخير والمُثل العليا . ومن يؤثر السلامة فهى متاحة ، ومن يحب الربح فهو ممكن ، ومن يصر على الحق فهو متاح وغالٍ ، والحياة لم ولن تكون لهوًا ولعبًا .

(١٩ أكتوبر ١٩٨٩)

نحو العالم الشامل

فى مناسبات ماضية ـ ونحن بصدد تذكر تاريخنا ـ تراءى لنا أن سياستنا الخارجية كانت سببًا جوهريًّا فى تعثُّر نهضتنا الداخلية ، وتصفية ما بُذل من جهد ضخم من أجل البناء الداخلى ، حدث ذلك فى عصر محمد على ، وتكرر فى الفترة الأولى من ثورة يوليو ، ولم يجىء اعتراضنا من منطلق رفض جذرى لأى سياسة خارجية ، ولكن من اقتناعنا بأن الوطن قد يمر بفترات تستدعى التركيز على ترتيب البيت وتدعيمه ، ووجوب تقديم ذلك على أى واجب آخر ، لا يعنى ذلك ألاَّ تكون لنا سياسة خارجية على الإطلاق ، وإنما يجب أن تراعى سياستنا فى ذلك المجال أمرين مهمين .

الأول : إدراك أبعاد السياسة الدولية ، وبخاصة سياسة الدول ذوات الثقل والقوة .

والثانى : أن تتناسب سياستنا مع قوتنا وإمكانياتنا ، فنؤدى واجبنا بدون أن نعرض وطننا لخطر ، أو نمونا لنكسة .

لذلك نرحب اليوم بنشاط حكومتنا الخارجى فى مجالاته العربية والإفريقية والعالمية ، ونؤمن بأنه من أنجح إنجازاتنا وأحقها بالتقدير وحُسْن السمعة ، وهو ينشىء لنا على الأيام مركزًا مرموقًا كدولة ساعية

للخير والسلام ، والدفاع عن مهضومى الحق وضحايا العنصرية وشهداء الاستغلال دونما استفزاز أو تحدٍّ أو تحريض أو غرور .

إنها سياسة تقوم على الإدراك الشامل للعالم ومتغيراته ، والمعرفة الحقيقية لقدر أنفسنا دون بخس لها أو مغالاة فيها . . كما تستهدف أبدًا المُثل الإنسانية العليا ، بل هى - بعكس السياسة القديمة - تدعم أسس النهضة والبناء ، وتفتح لها أبواب التعاون المثمر ، والمصالح المتبادلة ، كما تجدّ فى البحث عن حلول عالمية للمشكلات الداخلية ، وإنَّ مشكلاتنا الداخلية لا تسمح لمسئول بأن يؤجلها فضلاً عن أن يهملها أو يتناساها ، ولكننا نخوض زمنًا جديدًا تختفى فيه الحدود بين الداخل والخارج .

(٢٣ ديسمبر ١٩٨٩)

مرض اسمه الدكتاتورية

اسْمَعُوا وَعُوا :

أكدت خبيرة اقتصادية سوفيتية أنه يوجد ٣٠ ألف مليونير فى الاتحاد السوفيتى ، حققوا ثرواتهم من التجارة فى السوق السوداء ، كما أنه يوجد حوالى ٣٠ مليون شخص متورطون فى شبكات السوق السوداء التى تتاجر فى السلع غير المتوافرة والخدمات .

والحق أننا ما وقفنا من النظام الشيوعى موقفًا متعصبًا قط ، بل رفضنا فلسفته التى يفرضها بالقوة ، حيث إن الفلسفة تُخْلَقُ للمناقشة المفتوحة بغير حدود ، لا لتتحول إلى فكر قهرى . كما رفضنا نظامه الدكتاتورى ، لشدة وطأته على الفرد وكرامته وقواه الإبداعية ، ولما يجر إليه عادة من عواقب وخيمة فى السياسة والسلوك والمعاملة .

وفى الوقت نفسه أعجبنا بتوجهه نحو العدالة الاجتماعية ، كما قدرنا إنجازاته فى ميادين الإنتاج والخدمات ، وتحطيمه لمراكز الاستغلال والمستغلين ، وكنا نتصوره وطنًا تحقق فيه للإنسان قدر كبير من السعادة، وأنه يعد دائماً بالمزيد .

أجل عرفنا الكثير عَمَّا وقع من قسوة لا مبرر لها ، وفساد محدود لا مفر منه ، ولكن لم يجر لنا فى بال أن يكون بلدَ أصحاب الملايين من المنحرفين، وأن ينتشر فيه الفساد بغير ما ضابط .

كيف تحـولت التجربـة الإنسانيـة الجـديـدة إلى مـأسـاة ؟! هى الديكتاتورية ، الديكتاتورية قبل النظام الاقتصادى نفسه ، هى عدوة الإنسانية الأولى ، وخصم الحرية والكرامة ، نفثت سمها فى روسيا كما نفثته فى ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشستية ، والعالم الثالث ضحية الحزب الواحد والحاكم الأوحد ، وعواقبها تجىء تباعًا ، من الحروب ، وتدهور الإنتاج، وسلبية المواطنين ، والسوق السوداء ، وتختم بانقلاب دعاة الثورة والعدل إلى قُطَّاع طُرق سفاحين ، وأصحاب ملايين .

لا أقول إن الديمقراطية جنة بريئة من السوداء ، ولكن بحسبها أن تكبح الشر ، وتراقب الفساد ، وتطارد المفسدين ، وتحترم حقوق الإنسان ، وتدعو الشعب للقيادة والعمل .

اللعنة على الدكتاتورية والدكتاتوريين ، لقد خضبوا التاريخ بالدم والعار ، وما من مغامر منهم إلاَّ وخلف وراءه أمة عارية متهرئة محطمة الآمال .

(٨ فبراير ١٩٩٠)

حول الثقافة

فى حياتنا الثقافية إيجابيات تستحق الذكر والتنويه ، وأخرى سلبية تقتضى منا جهدًا متصلاً وعملاً صادقًا . فى مقدمة الإيجابيات انتشارًا الثقافة العامة ، بفضل الإذاعة المسموعة والمرئية ، ووصولها إلى أعماق الريف ، فضلا عن المدن ، وإلى المتعلمين ، وأنصاف المتعلمين ، والأميين . وهى ثقافة سياسية واجتماعية وفنية خَلِيقةٌ بِخَلْق وَعْيٍ عام ، وتربية دينية ووطنية و إنسانية وترفيهية ، ولولا معجزة الأجهزة الحديثة لَمَا كان يُتاح لها ذلك الانتشار ، ولو على مدى القرون من الزمن .

من الإيجابيات أيضًا إقبال القراء على الكتب الدينية والسياسية ، وفيها كتب قيمة تمتاز بعمقها وشمولها وسُمو أهدافها .

ولكن يبدو أن الثقافة الحرة تمر بفترة تعثر وتراجع ، وأعنى بالثقافة الحرة تلك التى يُقبل عليها المتلقى ، لا لمنفعة دراسية أو إشباع لعقيدة دينية أو سياسية ، ولكن حُبًّا فى المعرفة ، ونشدانًا للمتعة الفنية الرفيعة ، وهى تتمثل فى الفكر والأدب ، وعشاقها بالقياس إلى حجمنا قلة ضئيلة ، أو صفوة ضائعة فى خضم هائل . ولا شك أنَّ لانتشار الأجهزة الحديثة أثرًا كبيرًا فى ذلك ، ولكن ضاعف منه سوء التربية الثقافية فى مراحل التعليم ، والأزمة الاقتصادية ، والتيارات المتطرفة .

والحق أن وزارة الثقافة تقوم بعمل كبير ، ولا تنى عن التفكير فى مشروعات جديدة ، كذلك تقدم الإذاعة بنوعيها خدمات ملموسة ومتنوعة للثقافة الجادة ، وكذلك الصحافة ، بما تخصصه من صفحات لها ، وما تتيحه لها من عرض آراء الكُتَّاب والمفكرين . . ولكن من الحق أيضًا أن نقول : إن الداء يكمن فى الجمهور نفسه للأسباب التى ذكرناها ، وأن العلاج يحتاج إلى المزيد من الخدمات دفاعًا عن الثقافة الحرة ودورها فى بناء الشخصية ، لذلك أسمح لنفسى بعرض الاقتراحات الآتية :

أولاً : أن تُضاعف الإذاعة رعايتها للثقافة ، وأن تقوى البرنامج الثانى وتعمل على انتشاره .

ثانيًا : أن يُخصص التليفزيون برنامجًا أسبوعيًّا للكتاب ، يعرف بالكتب الجديدة فى أسبوع ، ويناقش منها كتابًا يتوسم فيه العمق والفائدة ، وتزويد الأجيال بالمعلومات عن وطنهم أو عصرهم ، وياحبذا لو جاءت المناقشة عن طريق كتاب للقُرَّاء ، وتكوين لجنة مختصة للحوار مع المتسابقين ، ومنح الفائزين كُتبًا مختارة .

ثالثًا : أن تصدر كل جريدة كبيرة ملحقًا أدبيًّا فنيًّا يركز على :

١ ـ النقد لتقديم وتقويم أعمال الأجيال الصاعدة .

٢ ـ ترجمة بعض الآثار العالمية ونشرها مسلسلة دون الاضطرار إلى رفع أسعارها .

لست أشك فى أن الإصلاح الحقيقى للثقافة مرتبط بالإصلاح العام ،

أو نجاح التنمية الشاملة الذى سيعيد للناس توازنهم ، ويبعث أشواقهم الكامنة نحو الثقافة والقيم ، ولكن علينا أن نبذل أقصى ما نستطيع فى فترة المعاناة والانتظار .

(٢٩ مارس ١٩٩٠)

دفاعًا عن الثقافة الجادة

الإنسان هو الأساس الأول لأى نهضة ، الحضارات لم تبدأ بأنظمة ومؤسسات ، قبل ذلك كانت الجماعات البشرية تتصدى لأقدارها ، وتتفاعل مع بيئاتها ، ومن خلال كفاحها تشتد عضلاتها ، وترهف حواسها ، وتتسع مداركها ، فتبدع أنظمتها ومؤسساتها لتنسيق نشاطها وتأييده وحمايته بالمبادىء والقوانين والتقاليد .

وكم ذا بمصر من مؤسسات وهياكل - وحديثى عن الثقافة - وهى تؤدى خدمات جليلة فى شتى الميادين والمجالات . ولست فى حاجة إلى أن أذكرك بما تقدمه وزارة الثقافة للكتاب والمسرح والموسيقى والفن التشكيلى والسينما ، أو بما تقدمه الإذاعة المسموعة والمرئية للملايين ، ولكننا نسلم جميعًا بتراجع الفكر والفن الجادين . وقد سبق أن قلت إن الداء يكمن فى الجمهور نفسه لأسباب عالمية ومحلية لا حيلة للجمهور فيها ، والدولة تكافح التدهور بخططها الخمسية المتتابعة ، ولكن علينا أن نركز على التربية ونوليها ما تستحقه من اهتمام ورعاية .

إن معاهدنا التربوية من الحضانة فصاعدًا هى معامل لتفريخ إنسان المستقبل سياسيًا وفكريًا ، وفنيًا ، ودورها فى ذلك لا يُعْلَى عليه ، ولا يُغْنِى عنه غيره ، بل عليه أن يمتد ليلتحم بنشاط الأجهزة الأخرى إذا

أردنا ضمان الصحة الروحية لبنى أمتنا . إن المؤسسات لا تغنى عن الإنسان ، أما الإنسان السليم فيخلق المؤسسات المنشودة . ولو أننا نملك قاعدة ثقافية تتناسب مع حجمنا لحلت جميع المشاكل التى ترهقنا فى إيجاد الحلول المناسبة لها ، فالجمهور المثقف بوجوده يحل أزمة التأليف والنشر والنقد ، فَمِنْ أَجْلِهِ تُبْنَى المسارح ، ودور العرض ، وتفتح المعارض ، وتصدر المجلات ، والملاحق الأدبية والفنية ، وتكثر وتتنوع البرامج الأدبية والثقافية ، وتتسابق رءوس الأموال العامة والخاصة لخدمته وتلبية رغباته .

فليكن همنا الأول خلق المثقف ، وقد شهد ماضينا غير البعيد نهضة ثقافية جادة ، ولم تَخْلُ مدارسنا فى ماضٍ قريب من أمثلة فى التربية الثقافية والذوقية ، ولكننا اليوم نتطلع إلى ما هو أعظم وأشمل .

(٥ أبريل ١٩٩٠)

نداء إلى من يهمه الوسط

وضعنا الداخلى والمتغيرات العالمية تدعونا لمضاعفة اليقظة والعمل وقراءة المستقبل ببصيرة صافية ، هذا بدوره يدعونا لحشد طاقتنا وإمكانياتنا جميعًا ، ولعل التكتل الشامل غير ممكن لاتساع الفجوة بين التيارات المختلفة ، فالوسط رؤية خاصة ينضوى تحت لوائها الحزب الوطنى والوفد والأحرار ، واليسار رؤية ثانية ينتمى إليها التجمع والناصريون ، والتيار الإسلامى رؤية ثالثة تجمع على تفاوت بين الإخوان والفرق الأخرى ، قد يتعذر تكوين كُتلة متجانسة من هؤلاء جميعًا ، ولكن من الممكن أن تندمج أحزاب الوسط فى حزب واحد يبشر بخلق قاعدة شعبية واسعة ووحدة وطنية متينة .

والخلافات بين الأحزاب الوسطية لا تتعدى الأعراض الجانبية والإجراءات التنفيذية ، ولا خلاف على المبادىء ، إنها متفقة حيال السياسة الخارجية ونظام الحكم والرؤية الاقتصادية بوجه عام ، فضلاً عن اتفاقها على الإيمان بالله والدين فيما تُشَرِّعُ وفيما تسلك ، فإن وجد اختلاف بعد ذلك فهو ما يمكن أن يوجد بين أجنحة الحزب الواحد ، فلعل الخطوة الملحة المنتظرة هى توسيع الحزب الوطنى ليدعم بالوفد والأحرار ، وجميع المثقفين المستقلين ، والأحرار المنتمين من قديم إلى الديمقراطية الاشتراكية .

ولن يؤتى ذلك ثمرته إلا فى سياق إصلاح سياسى شامل يطلق حرية التعددية الحزبية تمهيدًا لإجراء انتخابات نزيهة تحقق للشعب تمثيلاً حقيقيًّا ، وتدفعه للمشاركة الفعلية فى بناء مستقبله ، والوطن ينتظر مَنْ يتقدم الصفوف لجمع الشمل الممكن ، والقضاء على البعثرة المفتعلة ، وتجاوز الخلافات التاريخية والرواسب الشخصية التى لا يجوز أن تعرقل مسيرة أمة وهى تخوض فترة من أدق فترات تاريخها حرجًا وشدة . ومن الضرورى أن يكون لنا مجلس شعب يمثل الواقع وما يجرى فيه من تيارات، وأى مجلس لا يعكس الواقع بصدق هو مجلس رمزى حتى لو برىء من كافة الشبهات الإجرائية والقانونية ، ويعزز أملنا فى تحقيق ذلك تمسك المسئولين بالديمقراطية تمسكًا جاوز القول إلى الفعل الصادق فى أحرج المواقف وأدعاها إلى التراجع لمن ينتحل الأسباب للتراجع .

فلنقدم على الخطوات الحاسمة ، والله ولىُّ العاملين .

(٧ مارس ١٩٩٠)

دعــوة للأنانيــة

كيف نخاطب الكثرة اللامبالية من شعبنا ؟ إنها عند النظرة الأولى تثير القرف ، ولكنها بعد قليل من التأمل تحرك مكامن الحزن والأسى ، وعلى أية حال فنحن نحبها بقدر ما نحب هذا الوطن العزيز ، كيف نخاطبها لندعوها للبعث والتغيير ؟

نحن لا نملك لها أملاً براقًا ، ولا حلولاً سريعة ، ولا معجزات مبهرة، ونعلم تمامًا بما عانت من سوء فى التعليم ، وضيق فى المستقبل ، وظلم فى المعاملة وحيرة فى غمار العروض المسرحية المتناقضة لتاريخنا البائس ، من أجل ذلك تهون البلاغة والشعر وضرب الأمثال بالأمجاد الغابرة ، فلم يبق إلا أن ندعوهم إلى الأنانية .

قد يقال إن الأنانية غريزة حية لا يخلو منها حى ، فالانتماء قد يتاح وربما لا يتاح ، والواجب قد يتبع وربما لا يتبع ، أما الأنانية فهى قائمة دائمًا وأبدًا ، وليست فى حاجة إلى دعوة ، وإذن فلماذا ندعوهم للأنانية؟ .

ندعوهم للأنانية لأنى بت أعتقد أن اللامبالاة أخذت تفتك بتلك الغريزة القديمة ، إن الذى يسعى بجنون إلى المخدرات المهلكة لا شك أن أنانيته قد وهنت . إن الذى تسوقه لحظة شهوة إلى المشنقة لا شك أن

أنانيته قد عميت . إن الذى يستثمر أمواله فى الخارج أو يخرب اقتصاد وطنه لا شك أن أنانيته قد ضلت وأضلت ، فلم نعد نحسب حسابًا للغد والأبناء وعواقب الثورات والانقلابات . وتستطيع أن تستحضر من الشواهد ما تشاء على هذا النحو ، وهى تقطع جميعًا بأن الأنانية لم تعد بالأنانية القديمة المتهمة بالمغالاة فى حب الذات ، وأنها انقلبت إلى غريزة أخرى تضمر الكراهية والفناء لصاحبها وذويه .

لذلك أدعو الجميع إلى الأنانية بتقاليدها القديمة المعروفة ، الأنانية التى تحب الذات حقًا ، وتحسن التعامل مع هذا الحب بالفطنة والحكمة، فلنبدأ بالدعوة لهذه الأنانية العاقلة ، حتى إذا أتت ثمرتها انتقلنا إلى مطلب جديد من مطالب الإنسان العاقل ، وأمكن أن نتخاطب باللغة السامية ، لغة الدين والوطن والإنسانية .

(٢ مايو ١٩٩٠)

دعــوة للأمــل

آمنت بالقطاع العام من قبل أن يوجد فى مصر . . وبقيامه غمرنى نور الأمل فى مستقبل أفضل لوطنى وأهله ، وذلك أننى تربيت فى حضن قيمتين أساسيتين عظيمتين ، هما : الحرية ، والعدالة الاجتماعية ، فاعتبرت القطاع العام رمزَ العدالة الاجتماعية وركيزتها ، وعشقت شعاره المعلن ، وهو غزارة فى الإنتاج ، وعدالة فى التوزيع .

وقد عملتُ فيه موظفًا ، وتنسمت جوه عل مهل وتأمل طويلين ، ولا أُخْفِى عليكم أنّ القلق انتابنى من أول عهده ، لا تنكرًا له كنظام ، ولكن امتعاضًا من سلوك من يعملون فيه ، واحتجاجًا على تعاملهم معه، وموقفهم البيروقراطى من الجماهير ، وقلت لو أنه أُتيح له نوعية من العاملين مثلما أُتيح لمثله فى البلاد الاشتراكية لأنتج من الثمرات مثلما أنتجوا ، ولوثَبَ بالوطن كما وثبوا . وظل الحال كذلك حتى ثار العالم الاشتراكى على نفسه ، وتوجه بقوة نحو إعادة البناء فى الرؤية وأسلوب الحكم والاقتصاد ، فأيقنتُ أن القطاع العام لا يخلو من الداء كالذين يعملون فيه .

وإذا عُدَّ اليوم للقطاع العام أنصار وللخاص أنصار فإننى قاسيت من هؤلاء ومن أولئك، ولم يبق لى من تاريخى القديم إلاّ إيمانى بالحرية

والعدالة الاجتماعية ، أما القطاع الاقتصادى الذى أتحيز له دون قيد أو شرط فهو القطاع الناجح ، والقطاع الناجح هو المنتج ، الذى يفسح مجالاً للعمل ، ويقدم السلع الجيدة ، مع فائض يمكن تصديره لبلوغ التوازن وسداد الديون المتراكمة ، وسوف تظل الحرية والعدالة الاجتماعية مسئولية الشعب الواعى والحكومة العاقلة .

فلنستهدف غرضًا واحدًا ، هو النجاح ، وهو طوق النجاة فى كُربات الساعة ، هو العمل ، وهو الأمل ، وهو الخروج من السلبية واللامبالاة والفتن والانحراف ، هو الدعوة الدائمة حتى يطلع الفجر .

(٢ يونيو ١٩٩٠)

نداء إلى المنحرفين

بالحق أو الباطل ـ أو الاثنين معًا ـ أصبح سوء الظن وباءً لا يكاد يسلم منه شيء . ما من شخص ، عز أو هان ، ما من مشروع ، ولو يكون من أعمال البر ، ينجو من مظنة سوء ، ومن قيل وقال ، ولن يهون من ذلك أو يغيره أن نقول : إنه مُبالغ فيه ، أو مفتعل ، أو نتيجة لمؤامرة، فنحن نخوض غمرات فترة مكفهرة من الزمن تردَّت فيها الأخلاق إلى أسفل سافلين ، لما أحاق بالناس من أزمات وكربات ومعاناة ، وهيهات أن نؤدى واجبنا فى صراع الحياة بغير أساس من خُلُق قويم يتمثل فيه الانتماء القومى والضمير البشرى ، ولو فى حدهما الأدنى ، فكيف السبيل إلى الخلاص ؟

الخلاص يحتاج إلى إصلاح شامل لجميع مرافق المجتمع ، كما يحتاج إلى تربية عميقة رشيدة ، وأدوات صالحة ، مما يحتم أن ننتظر طويلا ، وقد يطول الانتظار فتنفلت فرص النجاة ، فلا مفر من أن ننقذ ما يمكن إنقاذه بالأيدى المتاحة ، حتى يدركنا المصلحون بالإنجازات المنشودة ، بناء على ذلك فإنى أوجه ندائى للمنحرفين من كل الأنواع والطبقات وأقول لهم : إن الانحراف لا يحول بين المرء وحب وطنه ، وبخاصة إذا جاء انحرافه نتيجة لظروف سيئة قاهرة ، وأذكرهم بأن قراصنة الإنجليز

قد أَدَّوْا أجَلَّ الخدمات لإنجلترا ، واستحق نفر منهم ألقاب الشرف من الملكة « إليصابات » .

وأذكرهم بأن لصوص مصر ونشاليها تعاهدوا يوم عودة الزعيم الخالد سعد زغلول من منفاه على الكف عن ارتكاب أى جريمة فى ذلك اليوم ، ومر اليوم بسلام ، برغم خلو البيوت من سكانها ، واكتظاظ الشوارع بالعباد ، وإذن فحب الوطن يجمع بين المنحرف والسوى .

وأنا لا أطالبكم بتقويم سلوك ، أو الكف عن الانحراف ، كونوا ما شئتم وما شاء الزمان لكم ، ولكن لا تنسوا وطنكم الحزين ، أدوا واجبكم بالكمال والتمام ، أَقْبلُوا بكل همة على العمل والإتقان ، احترموا المتعاملين معكم من الشعب ، بثوا النشاط فى الحقل ، والمصنع ، والإدارة ، والمستشفى ، والشارع .

ومهما يكن من أمر فالحسنة بعشر أمثالها ، وسوف تجدون مكانًا لكم فى حضن أُمتكم ، وسوف تذكره لكم ، وتغفر لكم سيئاتكم جميعًا ، وما أنتم فى الأصل إلا ناس طيبون يجرفهم تيار النكبات والأزمات وأدوات السوء ، ولتعودنَّ يومًا إلى أصلكم الطيب ، وسلوككم الحميد ، وتفوقكم النابه .

(٢٨ يونيو ١٩٩٠)

ثروتنا الحقيقيــة

النمو السكانى قَدَرٌ يجب أن نتعامل معه ، وواقع لا مفر منه ، لا أعنى أن نهمل تنظيم الأسرة ، بل علينا أن نبذل فيه أقصى ما فى وسعنا ، ولن يخيب مسعانا كأُمَّة ، ولكن السيل سيواصل تدفقه حتى يبلغ مداه، والشكوى وحدها لا تجدى ، واليأس لا يتفق مع الحياة ، ولا هو من شيم الذين يتصدون للعمل . علينا إذن أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : كيف يمكن أن نستثمر هذه الثروة البشرية لخير الوطن والإنسانية ؟ . لكى تتحول الكثرة إلى ثروة يجب أن تنتظمها سياسة واعية هادئة ، تعمل للغد القريب والغد البعيد ، وقد تتحول معها النقمة إلى نعمة تستحق الحمد والشكر .

وأول ما يتبادر إلى الذهن هو ألاَّ نترك ذكرًا أو أنثى بغير تعليم صحيح وتدريب وإعداد ، لنحوله من مجرد كائن حى لا يرزق إلى إمكانية عمل وإنتاج وإبداع فى المكان الذى يقضى حاله بوجوده فيه . . يجب أن يُعَدَّ الجميعُ ليغطوا جميع الاحتياجات الداخلية والخارجية ، سواء فى البلاد الشقيقة أو البلاد الصديقة . الحاجة متجددة إلى رجال الأمن ، وعمال الزراعة والصناعة . . إنها حاجة متجددة للتخصصات العليا فى العلم والتكنولوجيا ، وصحارينا المترامية قد يتغير وضعها بالعلم والأيدى العاملة ، وثمة نُبوءات واعدة عن إمكان تحويل المياه المالحة إلى عذبة ،

والقدرات الواسعة لوسائل الرى الحديث ، ولا حصر لمدننا التى تحتاج إلى هدم وبناء من جديد ، أو ترميم وتجديد فحسب ، بالإضافة إلى إنشاء المدن الجديدة .

وعلى وزارة القوى العاملة أن توسع من مجال نشاطها ، وأن تتهيأ للقيام بمهامها المستقبلية القيادية الخطيرة ، عليها بالتعاون مع سفاراتنا ، وأن تعرف احتياجات الدول القريبة والبعيدة ، وشروط العمل والنجاح ، وأن ترسم خطة لإعداد القوى العاملة للعمل فى أى مكان يحتاج إليهم ويحتاجون إليه .

سوف نجد قريبًا أن ثروتنا الأولى هى الثروة البشرية ، وأن هدفنا الأهم هو استثمار هذه الثروة .

(٧ يونيو ١٩٩٠)

رئيس لكل العصور

كيف يتحدى الرئيس صدام حسين إرادة العالم بهذه الصورة المستفزة؟ لعل هذا ما أغرى البعض بتصور تمثيلية مرسومة ، وأنه يؤدى الدور المتفق عليه ، وهو على أتم ما يكون من الطمأنينة .

وهذا التصور إنْ جاز أَنْ يُقْبَلَ بين دولتين فمن الصعب قبول قيامه بين دولة والعالم كله ، فضلاً عن ذلك فإن التمثيلية المزعومة اقتضت تحريك جيوش ومعدات لم يعهدها العالم إلا فى حروبه الكبرى ، وانفجرت فيها براكين الغضب من الجانبين لدرجة تفوق أى اتفاق أو تآمر ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التراجع دون تحقيق القرار العالمى سينقضُّ كالصاعقة على كرامة الأمم العظمى وبقية الأمم ، وعلى الآمال التى عقدها البشر حول قيام عالم جديد فى نياته وأسلوبه وأهدافه .

إذن فالنزاع جدٌّ لا هزل ، ولا تمثيلية ، ولنسأل من جديد عن موقف الرئيس المتحدى للإرادة العالمية ، ولنستبعد أيضًا فروض الجنون وما يلحق به من أعراض الاستبداد ، فالرجل يحاور ويدور ويحتمى بمهارة بقضايا المنطقة وثرواتها ، ولا يرفض السلام ، ويطالب بالمفاوضة ، ويحمل الخصومة لمسئولية العواقب الوخيمة المتوقعة .

الذى أتصوره ـ والله أعلم ـ أن الرجل مازال يتعامل مع العالم الذى

نشأ فيه ، وتمرس بأساليبه ، وحفظ قاموسه وحيله ، ولم يصدق بعد أن الدنيا تتغير ، وأنها تتطلع إلى حياة جديدة .

لقد كان العالم القديم غابة مملوءة بالشعارات الجميلة ، والنيّات الخبيثة ، والأفعال الإجرامية ، وكانت عصبة الأمم بعد الحرب العظمى الأولى عصابة من الأقوياء لاستغلال الضعفاء ، وظلت هيئة الأمم بعد الحرب العظمى الثانية تتأرجح بين الخير والشر ، مدخرة « الفيتو » لحماية القوة فى المواقف الحرجة ، ثم جاء الوفاق بين الشرق والغرب فَأَذَّنَ بمولد عالم جديد .

وشاء حظ الرئيس العراقى أن يكون سلوكه التقليدى أول اختبار لهذا العالم فى توجهاته الحديثة ، ونستطيع أن نقول : إن العالم قد نجح حتى الآن فى الاختبار ، وأنه لن يرضى بالهزيمة .

فعلى الرئيس العراقى أن يدرك ذلك، وأن يذعن للمشيئة العالمية ، فينقذ وطنه العراقى ، وأُمته العربية ، ويقدم أول مَثل طيب فى احترام القانون والتوافق مع العالم الجديد.

(١ يناير ١٩٩١)

يوم ليس كالأيام

عادة ما أكتب كلمة الخميس قبل حلوله بأيام ، وقد تساءلت عمّا أكتب ؟ وعلى أى حال يجىء هذا اليوم ؟ هل يقع المحذور ؟ هل يؤجل إلى حين ؟ هل يسمح الله بالفرج والهداية ؟ . . فإن تمخضت المساعى الحميدة عن حل سلمى يثبت دعائم الشرعية فأهلاً به وسهلاً ، وليكن فاتحة عهد جديد لعالم جديد ، وبشير بناء ونمو وتقدم للمنطقة العربية فى ختام سلسلة من الدروس القاسية ، ووثبة حاسمة لحل جميع مشكلاتها المعلقة ، تمهيدًا لنشر سلام عادل يحفظ لكل ذى حق حقه .

وإنْ أَبَى سوء الرأى والحظ إلاَّ الحرب فليتصدَّ لها بالعزيمة والصبر ، ولنضف إلى تضحياتنا التاريخية تضحيات جديدة ، وليكن عزاؤنا أننا نضحى فى سبيل الحق والعمل ، وفى إطار رؤية دولية تتطلع إلى غد أفضل .

ومهما نلقَ من عاقبة ـ بأن يثنينا شىء عن السير فى طريقنا المرسوم الذى بدأناه منذ عصر محمد على ، وقبل ذلك فى صورة إرهاصات نهضوية فى طريق التقدم والحضارة ـ فلا يجوز أن نسمح لصوت المعركة بأن يعلو على صوت الحياة ، ولن نؤجل عمل اليوم إلى غد ، ولن نوظف جميع طاقتنا فى هدف دون بقية الأهداف .

حقًّا لقد بدأنا النهضة منذ قديم ، ولو قُيِّضَ لها أن تمضى فى سبيلها

دون نكسات وانكسارات لبلغت بنا منزلة الأمم المتقدمة ، ولكننا خسرنا الكثير نتيجة للقرارات الاستبدادية ، والنزوات الشخصية ، والأطماع الدولية التى لم نحسن الحذر منها ، فكنا نتقدم خطوة ونتأخر خطوتين، ونستنفد المُدَّخَر من قوانا فى علاج الأمراض بدلا من استنفاده فى ممارسة الصحة والعافية .

أهلاً بالسلام إنْ يكن سلامًا .

ولتكن حربًا إنْ أبت الحماقة إلاَّ الحرب .

وأهلاً بالتحدى والعمل فى جميع الأحوال .

ولنؤدى دورنا العربى كما ينبغى لنا ، ودورنا العالمى كما يليق بنا ، بدون تفريط فى دورنا الأساسى ، وهو خدمة الوطن ورفعته .

(١٤ يناير ١٩٩١)

صراع مقدس

جبهتان كُتب عليهما الصراع دون هوادة ، ولا أمل بينهما فى التهاون ، بل لا خير فى التهاون إن أمكن ، هما التقاليد والقانون فى جانب ، والحرية فى الجانب الآخر .

الروح المحافظة هى رمز التقاليد والقانون القائم ، ويطلقون عليها ـ عند احتدام الجدل ـ الرجعية ، ووراءها أناس يُخلصون للمجتمع الراهن إخلاصًا يفوق الحد ، ويحرصون على استقراره وثباته ، ويقدسون التقاليد والقوانين التى تحميه ، وتثيرهم أى حركة مهما تكن فى الفكر أو السلوك ، يرون فيها دعوة للخروج على الاستقرار والثبات ، أو نذيرًا بالتغيير ، ويتصدون لشن الحرب عليها بكل قوة وبلا رحمة ، إنهم أعداء التغيير ، ويعتبرهم خصومهم أعداء التقدم وأسرى الماضى الذى تجاوزه الزمن ، ولكنهم فى الوقت نفسه ضرورة لا غنى عنها ، وطرف فى الصراع يؤدى وظيفة هامة فى الانضباط ، ومراجعة أى جديد ، وحفظه من الاندفاع والأخطاء .

وفى الجانب الآخر تقوم الحرية ، ويقف وراءها المتطلعون إلى غد أفضل ، والحالمون بمدينة أجمل وإنسانية أعمق ، وهم ما يرون تقليدًا من التقاليد قد جاوزه الزمن ، أو قانونًا من القوانين قد بلى وحمض ، حتى

يهبوا بشن الحرب عليه ، داعين إلى التطور أو الثورة ، خائضين معارك حامية مع القوى المُحَافِظَة ، ومعرضين أنفسهم لمتاعب لا حصر لها ، بل قد تسفر المعركة عن التضحية بالحياة نفسها .

ومن صراع هاتين القوتين يتقدم المجتمع ويتغير ، وتتفتح أمامه آفاق جديدة للقلب والعقل والإرادة ، إنه صراع أبدى ، ومعركة مستمرة لا نرجو لهما توقفًا أو وفاقًا أو سلامًا ، والتاريخ والحاضر يشهدان ضحاياهما أفرادًا وجماعات ، ويلوذ المجتمع بالصمت والصبر ، إذ إن تحقيق رسالة الحياة والحضارة أهم لديه من الأمن والأمان . . إنه لا يحتقر إلا الكسل والجمود والجبن ، ويعلم أن ذلك الصراع المقدس هو الذى قاد الإنسان من الكهف إلى غزو الفضاء . . فليؤدِّ المحافظون واجبهم . ولتحيا الحرية إلى الأبد .

(٢٧ فبراير ١٩٩٢)

فى جو الثقافة غـيم

كما أن جونا الطبيعى يكدره التلوث ، فجوُّنا الحضارى والثقافى تطبق عليه الخرافة والتعصب ، والخوف من الحرية ، والمغامرة ، والانطلاق . لم يعد لصوت العقل وزن ، ولا للإبداع فتنة وسحر ، ولا تتسع الصدور لرأى مخالف أو فكرة جديدة . إننا نمضى من اختناق إلى اختناق ، ويكاد يصيبنا الشلل والموت ، ويتلاشَى ما بذلته أجيال وأجيال من جهود صادقة لبناء الفرد والمجتمع .

عندما أعود لفترة الصبا والشباب أعود إلى فترة متألقة بالحرية والانطلاق الحضارى والثقافى ، بالرغم من أن الجو السياسى كان يتأرجح بين الديمقراطية والديكتاتورية ، بين التقدمية والرجعية ، بين حكم الشعب وحكم المالك ، ولكن الانطلاق الثقافى والحضارى لم يكن يوقفه شىء ، قد توجد حكومة رجعية ، ولكن الرأى العام كان مع التقدم والحرية ، وكان يكتسح أى آراء أو دعوات رجعية . كان أعلى الأصوات أصوات طٰه حسين ، والعقاد ، وسلامة موسى ، والمازنى ، وهيكل ، وعلى عبد الرازق ، ومصطفى عبد الرازق ، وتقوى الدعوات لحرية المرأة ، والرأسمالية الوطنية ، وحكم الشعب ، والعلم ، والصناعة، والحداثة ، والقيم الخالدة فى تراثنا . . وكان عصر المعارك الفكرية بين الشعر التقليدى والشعر الحديث ، والنثر التقليدى والنثر

الحديث ، وبين أنظمة الحكم المتناقضة وبين الاتحاد ، والإيمان بين التزمت والتحرر . . ولم تخرج المعارك عن إطار الفكر والحوار ، حوار بين مفكرين وتابعيهم من الناشئين ، ولا دور فيها للشرطة أو الإرهاب . . ماذا جرى اليوم ؟

العجيب أننا نحظى اليوم بحرية فى المجال السياسى غير مسبوقة فى قوتها واستمرارها ، لا رقيب من ناحية الحكومة ، ولا رقابة ، ولا تحرش بالفكر أو الثقافة ، ولكن بعد أن نضب معين التسامح بين الناس وبعض المؤسسات أصبحوا يفضلون الاحتكام إلى القوة والبطش عن الاحتكام إلى العقل والحوار ، على حين أن الاحتكام الحقيقى لا يكون فى مجال الفكر إلاَّ للفكر ، ولا ينجم عن البطش إلاَّ إرهاب المفكرين وتعطيل قوى الإبداع ، فضلا عن الإساءة الظالمة إلى الدين وسمعته على مستوى العالم .

لا خوفَ على الدين من الحرية ، لعل العكس هو الصحيح ، ولقد قيل فيه ـ كما قيل عنه ـ كل ما يمكن أن يُقال ، وضاع فى الهواء كل قول مغرض أو حاقد ، وبقى الدين راسخًا فى النفوس ويزداد مع الأيام قوة ورسوخًا . . لا خوفَ على الدين ، ولا يعوزنا الإيمان ، ولكن تعوزنا الشجاعة للتصدى للحياة .

(٥ مارس ١٩٩٢)

الاستقلال الثقافى

ترى هل تطورت علاقة الدولة بالثقافة بما يناسب التحول الجارى من الشمولية إلى الحرية فى السياسة والاقتصاد ؟

فى مجال السينما تحرر الإنتاج من زمن غير قصير ، وأُنشئت دور عرض خاصة قليلة ، والنشاط المسرحى الخاص يكاد يتأثر بالسوق ، أما الكتاب فمجاله متوازن بين الهيئة ودور النشر الخاصة ، مع ملاحظة أن المجلات الأدبية تلقى صعوبة غير معقولة ، ولا مبرر للموافقة على إصدارها .

مهما يكن من أمر فسوف يستقل الفن والأدب والفكر عن جهاز الدولة عاجلاً أو آجلا . . سوف يخضع الإنتاج الفنى والأدبى والفكرى من ناحيتى الكم والكيف للمواهب والجمهور والسوق ، ثم يتطور ويستقر من خلال الصراع المعهود بين المُثُل العليا والمتطلبات التجارية فى جو من الحرية ، وبدون قرارات مفتعلة .

لكن هذا لا يعنى اختفاء الدولة ، فسيظل لها دور مؤثر وفعال مهما تكن درجة استقلال الفن عن الدولة . الدولة فى بلادنا هى المهيمنة على المعاهد الفنية والأدبية التى تؤسس دراسة الفنون والآداب على أسس علمية ، وهى المسئولة عن الآثار حفظًا وإصلاحًا وترميمًا ، وهى التى

ترصد الجوائز التشجيعية والتقديرية لاكتشاف المواهب وتقدير الإنتاج الراسخ ، كما أنها يجب أن تعين النقابات ـ بما فيها اتحاد الكُتَّاب ـ لتساعدها على أداء رسالتها ، وقد تسهم بالإعانة والإقراض لبناء المسارح ودور العرض والاستديوهات ، فضلاً عن دورها التشريعى بسن قوانين لحماية الفكر والفن ، والإعفاء من الضرائب ، وتجريم التزوير ، وإزالة المعوقات للتصدير والاستيراد أمام مستلزمات الإنتاج الثقافية ، إلى واجبها التقليدى فى المشاركة فى المهرجانات وإقامتها ، وحتى إذا نهض المستنيرون من رجال الأعمال للإسهام فى ذلك النشاط الكبير فسيظل للدولة دور لا غنى عنه ، ولكن لن يتاح للفن والأدب والفكر حياة حرة حتى يستقل عن وصاية الدولة .

(٢٩ أكتوبر ١٩٩٢)

الحرية والعدل

عاد اليسار إلى الحكم فى بولندا واليونان ، وبدا أن المد الديمقراطى يتراجع أمام المد الاشتراكى ، فهل كانت الثورة على الاشتراكية نزوة طارئة رجع الشعب بعدها إلى توازنه وصوابه ؟

الحق أننا يجب ألاَّ ننسى أثر الأزمة الاقتصادية فى الموقف الجديد ، وهو إن دل على شىء فعلى أن الشعب يكره الجوع ويخشاه لا أنه يحب الشيوعية ، ولعل هذه الردة ما كانت لتقع لو أن الديمقراطيين كانوا أكثر توفيقًا فى مشروعهم الاقتصادى .

ومع ذلك فإن الشيوعية القديمة لم ترجع ، والديمقراطية لم تتوقف أو تخضع . . لقد فاز الشيوعيون بفضل الديمقراطية لا بالقهر والقوة ، وسيحكمون فى ظلها وتحت مراقبتها ، فلا استبداد ولا قهر ، ولا مصادرة لحرية ، ولا انتهاك لحقوق الإنسان ، وسوف يظل باب تداول السلطة مفتوحًا ، وكلمة الشعب هى العليا .

إذن فالديمقراطية مازالت قائمة ، والشيوعية الجديدة شيوعية ديمقراطية ، تحاول أن تجمع بين عدالة الاشتراكية وحرية الديمقراطية . ولعل ذلك النظام هو ما سيتمخض عنه النظام العالمى الجديد ، وهل نفكر أن الليبرالية فى أشد حصونها عراقة قد تأثرت بالاشتراكية ،

والتزمت حكوماتها بخدمات كبيرة تؤديها للشعب فى الصحة والتعليم ؟

إن الغرب والشرق يتبادلان المزايا لخير الشعوب ، وكلما مضى يوم ازداد اليقين بأنه لا غنى للبشرية عن قيمتين عظيمتين ، هما : الحرية ، والعدالة الاجتماعية .

(١٨ نوفمبر ١٩٩٣)

الفكر والإبداع والحرية

يتمنى المفكرون والمبدعون أن يتهيأ لهم مناخ حر يفكرون فيه ويبدعون دون قيد أو حذر ، فإذا حظى إنتاجهم بالرضا والقبول تحقق لهم المراد ، وإذا كانت الأخرى فلا بأس من النقد والمناقشة دون تعرض لاتهام أو مصادرة أو محاكمة .

ولكن الواقع يخالف الأمانى ، فالمجتمع الذى يعيشون فيه تهيمن عليه قوانين لا يمكن تجاهلها ، منها ما يُجَرِّم المساس بحرمة الأديان وقداسة الأخلاق ، ولدى أى انحراف قد يحتكم إلى القضاء العادل فيصدر حكمه بما يراه ، أما الجهات المحافظة فلا تملك إلا الرأى أو إقامة الدعوى ، وهى تلجأ إلى ذلك دفاعًا عن الدين والأخلاق لا هجومًا على الفكر والفن ، وآية ذلك أنه يوجد بينهم مفكرون ومبدعون أيضًا ، ولو تغير القانون لجرى الصراع الفكرى والإبداعى كله فى جو خالص من المناقشة ومُقارعَة الحُجة بالحجة .

والطريق واضحة أمام المفكرين والمبدعين . . فقط يفكرون ويبدعون دون مساس بمقدس أو محظور ، فلا يلقون تهديدًا أو عنتًا ، وقد يسوقهم التفكير إلى مناطق خطيرة ، وفى تلك الحال فعليهم أن يُفاضلوا

بين اثنتين : فإما التضحية بفكرهم ، وأما التضحية بأمنهم وسلامتهم ، وكل واحد منهم فى ذلك سيد قراره ، والمسئول عن مصدره .

والحرية ليست هبة ولا منحة ، ولا تتحقق بالشتائم واتهام الأبرياء وتوهم المكائد ، ولكن التاريخ يشهد دائماً بأنها كانت غالية الثمن ، كثيرة الشهداء .

(٣ فبراير ١٩٩٤)

خريطة الثقافة

كانت لنا خريطة ثقافية فى صبانا وشبابنا ، وكانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين ، نسمى أحدهما المجددين ، والآخر المحافظين . وكان كل قسم يُقسم بدوره إلى فئتين : متطرفة . . ومعتدلة . على ذلك يمكن قراءة الخريطة على الوجه الآتى :

١ ـ مجددون متطرفون ، وهم يدعون إلى الارتماء فى أحضان الحضارة الغربية بدون قيد أو شرط . ويتخذون من تركيا الكمالية قدوة ومثالاً .

٢ ـ مجددون معتدلون ، وهم يعتزون بالتراث ويقدمون شوامخه ، ينفتحون على الثقافات العالمية ، وفى مقدمتها الثقافة الغربية ، دون أن تزعزع ثقتهم فى أنفسهم ، يثنون على روائعة ، وينقدونه نقد الراشدين .

٣ ـ محافظون متطرفون ، وهم يدعون إلى زمن السلف الصالح فكرًا ووجدانًا وسلوكًا ، ويغلقون النوافذ أمام الغرب .

٤ ـ محافظون معتدلون ، وهم يتوافقون فى جملة رؤيتهم مع معتدلى المجددين ، ولعل الفارق المهم بين الفريقين أن أحدهما نشأ نشأة تراثية ثم انفتح على العالم ، أما الآخر فقد نشأ نشأة مدنية ثم اتجه إلى التراث .

ولعل الخريطة لم تتغير اليوم فى مضمونها ، وإن اختلفت الأسماء

واختفى المجدد والمحافظ وَحَلَّ محلهما اليسارى والعلمانى من ناحية ، والإسلامى بدرجتيه من ناحية أخرى .

غير أنه يوجد عامل آخر ذو تأثير كبير ، هو المناخ العام ، قديماً كان المناخ سمحًا فارتفع صوت النقاش ، واختفى الشجار تأثرًا بالثورة التى خلقت ذلك المناخ ، ثورة ١٩١٩ ، ثورة التحرير والحرية .

أما اليوم فالمناخ يشيع فيه التشدد والتعصب ، ويتسم بالعنف ، فضاقت الصدور ، وكثرت الاتهامات والمصادرات تأثرًا بالثورة التى خلقت مناخه ، وهى ثورة يولية التى جاءت بالقوة ، وفرضت مبادئها بالقوة ، وأجلت تطبيق الحرية ظنًا منها أنها لا تتفق مع العدالة التى أنجزتها .

من ذلك نرى أن مشكلة الثقافة ليست ثقافية بحتة ، ولكنها سياسية فى المقام الأول ، وأنه لا سبيل إلى إعادة التوازن إلاَّ بالديمقراطية الكاملة واحترام حقوق الإنسان .

(٧ أبريل ١٩٩٤)

مونولوج قديم

مازلت أتذكر مونولوجًا حفظته وأنا طفل يقول :

يـا عـديـم الخـال　　　يـا قليـل المـال

رفعتـك محـال　　　فـى زمـن الأنـذال

ومنه :

الدنيا دى زى الأنجر　　　مليان فتة وسط الأزهر

حواليه خفر ونقيب أكبر　　　يـدى لقرايبـه ويبحتر

ويهب فـى فقـى غلبـان

لا أعرف مؤلف كلماته ولا ملحنه على وجه اليقين ، ولكنى لم أعرف كذلك ما هو أبلغ منه فى وصف أسلوب الحياة المتبع فى بلادنا الذى يعتنقه الجميع ، ويسلم به الجميع كأنه دين مقدس ، إنه دين كل حزب وكل عصر وكل صورة ، لا فرق بين عهد ليبرالى وآخر شمولى ، وقد كان الأمر كذلك منذ ارتفع صوت الفلاح الفصيح بالشكوى ، كنا ومازلنا فئتين : ذات الحظوة وذات الحسرة ، تتكون الأولى من ذوى القربى والمال والمناصب ، وتتكون الثانية من عامة الشعب . وقد يضاف إلى الفئة الأولى بعض الأصدقاء من المقربين ، أو بعض المماليك والحاشية

والخدم ، والاعتماد فى تقسيم الغنائم يتم اعتمادًا على الامتيازات والسلطة و« الواسطة » ، وتحظى « ذات الحظوة » بكل الخيرات ، بالوظائف المميزة، والتسهيلات فى جميع المجالات ، والخدمات الاستثنائية ، والمصالحات الوردية مع القوانين والتعليمات . أما « ذات الحسرة » فلا يبقى لها إلا الكدح والعناء والبلاء والأمراض والأحزان والبطالة والعشوائيات .

والخلاص يبدو بعيدًا وكأنه مستحيل ، مع أنه أبعد ما يكون عن ذلك . كل ما نحتاجه قانون عادل لا يستثنى من حكمه أحدًا ، ولكى يوجد هذا القانون لابد من قيام دولة عادلة وحرة .

(٧ يوليو ١٩٩٤)

سيادة القانون

يجب أن يحظى القانون فى بلادنا بالقوة والهيبة ، والسيادة والعدل ، يجب أن يتساوى الجميع أمامه ، فلا يفرق بين رأس وقدم ، يجب ألاَّ يعرف تطبيقه أى نوع من الاستثناء ، ويجب أن ينال العقاب كل من يخالفه ، فلا يفلت من ذلك كائن ، يجب أن يتوافر له القاضى العادل ليطبقه ، والحارس الأمين للمراقبة والمتابعة والتنفيذ ، يجب أن نشعر أن القانـون هو حاكمنا ومرجعنا ، والفيصل الأول والأخير بين الحق والباطل .

القانون أساس أى مجتمع ، وبدونه ـ بالتهاون فى شأنه ـ يصير أىُّ مجتمع مجرد تجمُّع بعيد عن الحضارة بمعناها الحقيقى ، وليس من المصادفة أن ينعم القانون بكل المزايا فى النظام الديمقراطى حين يتيسر النقد والرقابة وتداول السلطة ، وليس من المصادفة أيضًا أن يتعرض القانون للهوان فى النظم الشمولية ، حيث يجد الحاكم نفسه فوق القانون، فالقانون أساس متين للمجتمع الحضارى .

ربما لا يخلو مجتمع من فساد أو إرهاب أو بطالة أو أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ولا يمنع ذلك المجتمع من أن يكون مجتمعًا

متحضرًا ، ولكن أشك فى استحقاقه لهذه الصفة إذا هان فيه القانون أو ضعف ، أو تسلل إليه الفساد .

وقد قيل فى المأثور : إن العدل أساس الملك ، والعدل عند الترجمة ما هو إلا قانون .

(١٥ سبتمبر ١٩٩٤)

حلم الشعب

من قديم وشعبنا يتطلع إلى الحرية والعدل . . فى ١٩١٩ قام بثورته الشعبية ، ومضى يتحرر سياسيًّا واقتصاديًّا من القبضة الأجنبية ، ويقاوم الاستبداد الملكى فى الداخل ، متصورًا أنه يحقق حلمه فى بلوغ الحرية والعدل ، ولكن مضى زمن طويل فى تجارب مرة ، وزاد السكان عددًا ، وتكاثرت المشاكل وتعقدت ، فعاد الحلم القديم بالحرية والعدل يداعب القلوب .

وكانت ثورة ١٩٥٢ ، وقامت بإنجازات ضخمة فى مجال العمل الاجتماعى ، مؤجلة الحرية إلى حين . . ومضى زمن ، فتتابعت الإيجابيات ، كما وقعت معارك وحروب ، وتكدست ديون ، وخيم زمن صعب وعسير ، ورجع حلم الحرية والعدل يداعب القلوب .

والدولة تبذل ما تبذل لتحقيق الحلم ، وثمة إنجازات كثيرة وتجديدات فى الاقتصاد والسياسة ، ولكن ملايين من الكادحين المرهقين لم يَهْنَئُوا بعد بثمرة الجهود المبذولة .

ويئس قوم من أى جهد بشرى ، وأى مذهب إنسانى ، وما وجدوا فى أى منها سوى الخيبة والخديعة ، وانقضُّوا كالوحوش يقتلون ويخربون .

إنه سباق رهيب يطالب الدولة بأن تتجاوز كل غاية فى تطهير نفسها، و إطلاق قواها الكامنة فى العمل والبناء والتعمير .

ولا أمان إلا مع تحقيق الحلم القديم المتجدد إلى الأبد : حلم الحرية والعدل .

(٢٢ سبتمبر ١٩٩٤)

أعمال الكاتب

أعماله بالعربية :

ـالروايـــة :

١ ـ عبث الأقدار	١٩٣٩ .
٢ ـ رادوبيس	١٩٤٣ .
٣ ـ كفاح طيبة	١٩٤٤ .
٤ ـ القاهرة الجديدة	١٩٤٥ .
٥ ـ خان الخليلى	١٩٤٦ .
٦ ـ زقاق المدق	١٩٤٧ .
٧ ـ السراب	١٩٤٨ .
٨ ـ بداية ونهاية	١٩٤٩ .
٩ ـ بين القصرين	١٩٥٦ .
١٠ ـ قصر الشوق	١٩٥٧ .
١١ ـ السكرية	١٩٥٧ .
١٢ ـ أولاد حارتنا	١٩٦٠ .

١٣ ـ اللص والكلاب ١٩٦١ .
١٤ ـ السمان والخريف ١٩٦٢ .
١٥ ـ الطريق ١٩٦٤ .
١٦ ـ الشحاذ ١٩٦٥ .
١٧ ـ ثرثرة فوق النيل ١٩٦٦ .
١٨ ـ ميرامار ١٩٦٧ .
١٩ ـ المرايا ١٩٧٢ .
٢٠ ـ الحب تحت المطر ١٩٧٣ .
٢١ ـ الكرنك ١٩٧٤ .
٢٢ ـ حكايات حارتنا ١٩٧٥ .
٢٣ ـ قلب الليل ١٩٧٥ .
٢٤ ـ حضرة المحترم ١٩٧٥ .
٢٥ ـ ملحمة الحرافيش ١٩٧٧ .
٢٦ ـ عصر الحب ١٩٨٠ .
٢٧ ـ أفراح القبة ١٩٨١ .
٢٨ ـ ليالى ألف ليلة ١٩٨٢ .
٢٩ ـ الباقى من الزمن ساعة ١٩٨٢ .
٣٠ ـ رحلة ابن فطوطة ١٩٨٣ .

٣١ ـ العائش فى الحقيقة ١٩٨٥ .

٣٢ ـ يوم قتل الزعيم ١٩٨٥ .

٣٣ ـ حديث الصباح والمساء ١٩٨٧ .

٣٤ ـ قشتمر ١٩٨٨ .

القصص القصيرة :

٣٥ ـ همس الجنون ١٩٣٨ .

٣٦ ـ دنيا الله ١٩٦٣ .

٣٧ ـ بيت سيئ السمعة ١٩٦٥ .

٣٨ ـ خمارة القط الأسود ١٩٦٩ .

٣٩ ـ تحت المظلة ١٩٦٩ .

٤٠ ـ حكاية بلا بداية ولا نهاية ١٩٧١ .

٤١ ـ شهر العسل ١٩٧١ .

٤٢ ـ الجريمة ١٩٧٣ .

٤٣ ـ الحب فوق هضبة الهرم ١٩٧٩ .

٤٤ ـ الشيطان يعظ ١٩٧٩ .

٤٥ ـ رأيت فيما يرى النائم ١٩٨٢ .

٤٦ ـ التنظيم السرى ١٩٨٤ .

٤٧ ـ صباح الورد ١٩٨٧ .

٤٨ ـ الفجر الكاذب ١٩٨٩ .

٤٩ ـ القرار الأخير

الترجمات والحوارات :

٥٠ـ مصرالقديمة ١٩٣٢ .

٥١ ـ أمام العرش ١٩٨٣ .

(سيرة ذاتية) :

كتب للأطفال

٥٢ ـ أصداء السيرة الذاتية ١٩٩٥ .

٥٣ ـ عجائب الأقدار

المقالات :

٥٤ ـ حول الدين والديمقراطية .

٥٥ـ حول الشباب والحرية .

٥٦ ـ حول الثقافة والتعليم .

٥٧ ـ حول التدين والتطرف .

٥٨ ـ حول العدل والعدالة .

٥٩ ـ حول التحرر والتقدم .

٦٠ ـ حول العلم والعمل .

٦١ ـ حول العرب والعروبة .

* وتنوى الدار المصرية اللبنانية - بإذن الله - مواصلة نشر مقالاته التى كان قد بدأها عام ١٩٣٤ ونُشرت فى المجلات والصحف المختلفة داخل وخارج مصر .

المسرحيات :

سبع مسرحيات من ذات الفصل الواحد ، خمس منها فى مجموعة «تحت المظلة » وهى :

٦٢ - يميت ويُحْيى .

٦٣ - التركة .

٦٤ - النجاة .

٦٥ - مشروع للمناقشة .

٦٦ - المهمة .

ومسرحيتان فى مجموعة « الشيطان يعظ » هما :

٦٧ - الجبل .

٦٨ - الشيطان يعظ .

* أعد مصطفى بهجت مصطفى المسرحيات الثلاث الأولى وحوّلها إلى العامية ، وأخرجها أحمد عبد الحليم على مسرح الجيب عام ١٩٦٩ بعنوان « تحت المظلة » .

الروايات والقصص التى أعدت للمسرح :

١ ـ زقاق المدق : إعداد أمينة الصاوى ، إخراج كمال يس ١٩٥٨ .

٢ ـ بداية ونهاية : إعداد أنور فتح الله ، إخراج عبد الرحيم الزرقانى ١٩٦٠ .

بداية ونهاية : إعداد أحمد عبد المعطى ، إخراج فتحى الحكيم ١٩٧٦ .

بداية ونهاية : إعداد أنور فتح الله ، إخراج عبد الغفار عودة ١٩٨٦ .

٣ ـ بين القصرين : إعداد أمينة الصاوى ، إخراج صلاح منصور ١٩٦٠ .

٤ ـ قصر الشوق : إعداد أمينة الصاوى ، إخراج كمال يس ١٩٦١ .

٥ ـ اللص والكلاب : إعداد أمينة الصاوى ، إخراج حمدى غيث ١٩٦٢ .

٦ ـ الجوع : إعداد فايز حلاوة وإخراجه (قهوة التوتة) ١٩٦٢ .

٧ ـ خان الخليلى : إعداد صلاح طنطاوى ، إخراج حسين كمال ١٨٦٣ .

٨ ـ روض الفرج : إعداد صلاح طنطاوى ، إخراج حسين كمال ١٩٦٤ .

٩ـ ميرامار : إعداد نجيب سرور وإخراجه ١٩٦٩ .

١٠ ـ القاهرة ٨٠ : إعداد سمير العصفورى وإخراجه ١٩٨٩ .

١١ ـ حارة العشاق إعداد أحمد عبد المعطى، وإخراج أحمد هانى ١٩٨٩ .

السيناريوهات :

١ ـ المنتقم : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٤٧ .

٢ ـ عنتر وعبلة : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٤٨ .

٣ ـ لك يوم يا ظالم : إخراج صلاح أبو سيف ، عن قصة إميل زولا «تريز راكان» ١٩٥١ .

٤ ـ ريا وسكينة : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٥٣ .

٥ـ الوحش : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٥٤ .

٦ـ جعلونى مجرماً : إخراج عاطف سالم ١٩٥٤ .

٧ ـ فتوات الحسينية : إخراج نيازى مصطفى ١٩٥٤ .

٨ ـ شباب امرأة : إخراج صلاح أبو سيف ، عن قصة أمين يوسف غراب ١٩٥٥ .

٩ ـ درب المهابيل : إخراج توفيق صالح ١٩٥٥ .

١٠ ـ النمرود : إخراج عاطف سالم ١٩٥٦ .

١١ ـ الفتوة : إخراج صلاح أبوسيف ١٩٥٧ .

١٢ ـ الطريق المسدود : إخراج صلاح أبو سيف ، عن قصة إحسان عبد القدوس ١٩٥٨ .

١٣ ـ الهاربة : إخراج حسن رمزى ١٩٥٨ .

١٤ ـ أنا حرة : إخراج صلاح أبو سيف ، عن قصة إحسان عبد القدوس ١٩٥٩ .

١٥ ـ إحنا التلامذة : إخراج عاطف سالم ١٩٥٩ .

١٦ ـ بين السماء والأرض : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٥٩ .

١٧ ـ جميلة : إخراج يوسف شاهين ، عن قصة يوسف السباعى ١٩٥٩ .

١٨ ـ الناصر صلاح الدين : إخراج يوسف شاهين ، عن قصة يوسف السباعى ١٩٦٣ .

١٩ ـ ثمن الحرية : إخراج نور الدمرداش ١٩٦٥ .

٢٠ ـ الاختيار : إخراج يوسف شاهين ١٩٧١ .

٢١ ـ دلال المصرية : إخراج حسن الإمام ١٩٧١ .

٢٢ ـ ذات الوجهين : إخراج حسام الدين مصطفى ١٩٧٣ .

٢٤ ـ المجرم : إخراج صلاح أبو سيف (لك يوم يا ظالم) ١٩٧٨ .

٢٥ ـ وكالة البلح : إخراج حسام الدين مصطفى ١٩٨٣ .

الروايات والقصص التى أعدت للسينما :

١ ـ بداية ونهاية : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٦٠ .

٢ ـ زقاق المدق : إخراج حسن الإمام ١٩٦٣ .

٣ ـ اللص والكلاب : إخراج كمال الشيخ ١٩٦٣ .

٤ ـ بين القصرين : إخراج حسن الإمام ١٩٦٤ .

٥ـ الطريق : إخراج حسام الدين مصطفى ١٩٦٤ .

٦ ـ خان الخليلى : إخراج عاطف سالم ١٩٦٦ .

٧ ـ القاهرة ٣٠ : إخراج صلاح أبو سيف ١٩٦٦ .

٨ ـ قصر الشوق : إخراج حسن الإمام ١٩٦٧ .

٩ ـ السمان والخريف : إخراج حسام الدين مصطفى ١٩٦٨ .

١٠ ـ ميرامار : إخراج كمال الشيخ ١٩٦٩ .

١١ ـ السراب : إخراج أنور الشناوى ١٩٧٠ .

١٢ ـ ثرثرة فوق النيل : إخراج حسين كمال ١٩٧١ .

١٣ ـ صور ممنوعة : إخراج مدكور ثابت ، (من خمارة القط الأسود) ١٩٧٢ .

١٤ ـ السكرية : إخراج حسن الإمام ١٩٧٣ .

١٥ ـ الشحات : إخراج حسام الدين مصطفى ١٩٧٣ .

١٦ ـ أميرة حبى أنا : إخراج حسن الإمام ، (من المرايا) ١٩٧٤ .

١٧ ـ الكرنك : إخراج على بدرخان ١٩٧٥ .

١٨ ـ الحب تحت المطر : إخراج حسين كمال ١٩٧٥ .

١٩ ـ الشريدة : إخراج أشرف فهمى ، (من همس الجنون) ١٩٨٠ .

٢٠ ـ فتوات بولاق : إخراج يحيى العلمى ، (من حكايات حارتنا) ١٩٨١ .

المقاهى .. فى حياته :

١ ـ مقهى عرابى بالعباسية .

٢ ـ مقهى قشتمر بشارع الجيش .

٣ ـ مقهى الفيشاوى بالحسين .

٤ ـ مقهى زقاق المدق .

٥ ـ مقهى الفردوس .

٦ ـ مقهى ركسى .

٧ ـ مقهى لونابارك .

٨ ـ مقهى أحمد عبده بالحسين .

٩ ـ مقهى على بابا بالتحرير .

١٠ ـ مقهى ريش بالتحرير .

١١ ـ كازينو قصر النيل .

١٢ ـ كازينو كليوباترا .

١٣ ـ مقهى ديليسبس بالإسكندرية .

١٤ ـ كازينو بترو بسيدى بشر .

١٥ ـ كازينو ميرامار بالإسكندرية .

١٦ ـ كازينو سان استيفانو .

كتبه .. مترجمة إلى اللغات الأخرى

١ ـ همس الجنون	ق . المنصور	بيروت	١٩٦٠ .
٢ ـ الزعبلاوى	صفية ربيع	جامعة القاهرة	١٩٦٢ .
٣ ـ دنيا الله	روجر السن	دورية أمريكية	١٩٦٤ .
٤ ـ زقاق المدق	تريفور لوجاسيك	جامعة ميتشجان	١٩٦٦ .
٥ ـ الزعبلاوى	نسيم رجوان	دورية بريطانية	١٩٦٧ .
٦ ـ الزعبلاوى	دنيس جونسون	جامعة أكسفورد	١٩٦٧ .
٧ ـ قصص قصيرة	محمود المنزلاوى	جامعة الإسكندرية	١٩٦٨ .
٨ ـ دنيا الله	محمود المنزلاوى	دار المعارف (القاهرة)	١٩٦٨ .
٩ ـ دنيا الله	روجر السن	دار أمريكية	١٩٧٣ .
١٠ ـ القصص القصيرة	جوزيف أولين	جامعة بيروت	١٩٧٣ .
١١ ـ زقاق المدق	تريفور لوجاسيك	لندن	١٩٧٥ .
١٢ ـ تحت المظلة	دينيس جونسون	لندن	١٩٧٦ .
١٣ ـ المرايا	روجر السن	دار أمريكية	١٩٧٧ .
١٤ ـ خمارة القط الأسود	سعد الجبلاوى	كندا	١٩٧٧ .
١٥ ـ ميرامار	فاطمة مرسى	لندن	١٩٧٨ .

١٦ ـ اللص والكلاب	تريفور لوجاسيك	الجامعة الأمريكية	١٩٨٤ .
١٧ ـ أفراح القبة	أوليف كينسي	الجامعة الأمريكية	١٩٨٤ .
١٨ ـ السمان والخريف	روجر السن	الجامعة الأمريكية	١٩٨٥ .
١٩ ـ بداية ونهاية	رمسيس عوض	الجامعة الأمريكية	١٩٨٥ .
٢٠ ـ الشحات	كريستين وكرهنرى	الجامعة الأمريكية	١٩٨٦ .
٢١ ـ حضرة المحترم	رشيد العنانى	لندن ونيويورك	١٩٨٦ .
٢٢ ـ حضرة المحترم	رشيد العنانى	الجامعة الأمريكية	١٩٨٧ .
٢٣ ـ الطريق	محمد إسلام	الجامعة الأمريكية	١٩٨٧ .
٢٤ ـ اللص والكلاب	عادل إلياس	جدة	١٩٨٧ .
٢٥ ـ حكايات حارتنا	سعاد صبحى	واشنطن	١٩٨٨ .

كتب عربية .. عن حياته وأعماله

١ ـ قضيته الشكل الفنى	د . نبيل راغب	هيئة الكتاب (القاهرة)	١٩٦٧ .
٢ ـ المنتمى	د . غالى شكرى	دار المعارف (القاهرة)	١٩٦٧ .
٣ ـ تأملات فى عالم محفوظ	محمود أمين العالم	دار المعارف (القاهرة)	١٩٧٠ .
٤ ـ مع نجيب محفوظ	أحمد محمد عطية	دمشق	١٩٧١ .
٥ ـ الإسلامية فى أدب محفوظ	د . محمد حسن عبدالله	الكويت	١٩٧٢ .
٦ ـ الله فى رحلة محفوظ	جورج طرابيشى	بيروت	١٩٧٣ .
٧ ـ قراءة الرواية فى عالم محفوظ	د . محمود الربيعى	دار المعارف (القاهرة)	١٩٧٤ .
٨ ـ دراسة فى أدب محفوظ	د . رجاء عيد		١٩٧٤ .
٩ ـ محفوظ على الشاشة	هاشم النحاس	هيئة الكتاب (القاهرة)	١٩٧٥ .
١٠ ـ الرؤية والأداة	د . عبد المحسن طه بدر	دار المعارف (القاهرة)	١٩٧٨ .
١١ ـ العالم الروائى عند محفوظ	إبراهيم فتحى	دار الفكر المعاصر (القاهرة)	١٩٧٨ .
١٢ ـ نجيب محفوظ	د . على شلش	بيروت	١٩٧٩ .
١٣ ـ الروائيون الثلاثة	يوسف الشارونى	هيئة الكتاب (القاهرة)	١٩٨٠ .
١٤ ـ ثلاثية نجيب محفوظ	جاك جومييه	بيروت	١٩٨٠ .
١٥ ـ الرمزية فى أدب محفوظ	د . فاطمة الزهراء سعيد	بيروت	١٩٨١ .
١٦ ـ دنيا نجيب محفوظ	ساسون سوميخ	تل أبيب	١٩٨٢ .
١٧ ـ قصة الأجيال	د . ناجى نجيب	المكتبة الثقافية (القاهرة)	١٩٨٢ .
١٨ ـ أدب نجيب محفوظ	ساسون سوميخ	عكا	١٩٨٢ .
١٩ ـ بناء الرواية	د سيزا قاسم	هيئة الكتاب (القاهرة)	١٩٨٤ .
٢٠ ـ محفوظ حياته وأعماله	نبيل فرج	هيئة الكتاب (القاهرة)	١٩٨٦ .
٢١ ـ محفوظ يتذكر	جمال الغيطانى	أخبار اليوم (القاهرة)	١٩٨٧ .
٢٢ ـ الفن القصصى	يوسف نوفل	هيئة الكتاب (القاهرة)	١٩٨٨ .
٢٣ ـ عالم نجيب محفوظ	د . رشيد العنانى	الهلال (القاهرة)	١٩٨٨ .

كتب .. تضمنت فصولاً عنه

لطه حسين ـ عباس خضر ـ فؤاد دوارة ـ على الراعى ـ جلال العشرى ـ رشاد رشدى ـ يوسف الشارونى ـ غالى شكرى ـ صلاح عبد الصبور ـ لويس عوض ـ شكرى عياد ـ سيد قطب ـ أنور المعداوى ـ محمد مندور ـ فاروق منيب ـ رجاء النقاش ـ حسن البندارى ـ فتحى العشرى .

كتب أجنبية ..عن أعماله

١ ـ زقاق المدق	تريفور لوجاسيك	بيروت	١٩٦٦ .
٢ ـ عالم محفوظ	عادل إلياس	الأنجلو (القاهرة)	١٩٧٢ .
٣ ـ دنيا محفوظ	ساسون سوميخ	تل أبيب	١٩٧٢ .
٤ ـ المرايا	روجر السن	أمريكا	١٩٧٢ .
٥ ـ روايات محفوظ	ساسون سوميخ	هولندا	١٩٧٣ .
٦ ـ الرواية المصرية	هيلارى كيلبا تريك	لندن	١٩٧٤ .
٧ ـ الكرنك	سعد الجبلاوى	كندا	١٩٧٩ .
٨ ـ حكايات حارتنا	ساسون سوميخ	تل أبيب	١٩٨٠ .
٩ ـ أولاد حارتنا	فيليب ستيورات	لندن	١٩٨١ .
١٠ ـ الرواية المصرية	على جاد	لندن	١٩٨٣ .
١١ ـ أعمال محفوظ	بيليد ماتينياهو	نيوجرسى	١٩٨٣ .

دراسات أجنبية .. عن أعماله

١ ـ دنيا الله	روجر ألسن	دورية أمريكية	١٩٦٤ .
٢ ـ الروايات والقصص	مناحم ميسون	هولندا	١٩٧٠ .
٣ ـ الزعبلاوى	ساسون سوميخ	هولندا	١٩٧٠ .
٤ ـ أولاد حارتنا	فاتيكيوتس	بريطانيا	١٩٧١ .
٥ ـ المرايا	روجر ألسن	دورية أمريكية	١٩٧٢ .
٦ ـ المرايا	روجر ألسن	دورية أمريكية	١٩٧٣ .
٧ ـ نجيب محفوظ	منى نجيب ميخائيل	هولندا	١٩٧٤ .
٨ ـ الأدب العربى	ر. س . أوستيل	لندن	١٩٧٥ .
٩ ـ الرواية المصرية	صبرى حافظ	هولندا	١٩٧٦ .
١٠ ـ بين القصرين	حسن الشامى	أميريكا	١٩٧٦ .
١١ ـ زقاق المدق	فاطمة موسى	لندن	١٩٧٦ .
١٢ ـ النساء عند محفوظ	اكسيفير فرانسيس	هولندا	١٩٧٧ .
١٣ ـ الكرنك	تريفور لوجاسيك	واشنطن	١٩٧٧ .
١٤ ـ المجتمع الإسلامى	جابر ايبل ماثير	هولندا	١٩٨٤ .
١٥ ـ أولاد حارتنا	جرير أبو حيدر	هولندا	١٩٨٥ .

رسائل جامعية .. عنه

١ ـ ماجستير	أولاد حارتنا	فيليب ستيورات	أكسفورد	١٩٦٣ .
٢ ـ دكتوراه	الأعمال الأدبية	بيليد ماتينياهو	كاليفورنيا	١٩٧١ .
٣ ـ دكتوراه	الروايات	اكسفيرفرانسيس	كولومبيا	١٩٧٢ .
٤ ـ دكتوراه	أدبه	منى نجيب ميخائيل	متشجان	١٩٧٢ .
٥ ـ دكتوراه	الرواية المصرية	على جاد	أكسفورد	١٩٧٤ .
٦ ـ دكتوراه	الأدب العربى	ر . س . أوستيل	لندن	١٩٧٥ .
٧ ـ دكتوراه	اللص والكلاب	عادل إلياس	أوكلاهوما	١٩٧٩ .
٨ ـ دكتوراه	التجديد والتقليد	عبد الوهاب الحاكمى	آلستر	١٩٧٩ .
٩ ـ دكتوراه	أهل القاهرة	سمير مصطفى	ألينويز	١٩٨٠ .
١٠ ـ دكتوراه	الواقعية	عدنان الوزان	أدنبرة	١٩٨١ .
١١ ـ دكتوراه	الموت	أحمد الروبى	متشجان	١٩٨٢ .
١٢ ـ دكتوراه	أدبـه	محمد محمود	أكسفورد	١٩٨٢ .
١٣ ـ ماجستير	السلطة	ريتشارد كينيث	أريزونا	١٩٨٤
١٤ ـ دكتوراه	الروايات التاريخية	حسين يوسف حسين	أدنبرة	١٩٨٤
١٥ ـ دكتوراه	دراسة مقارنة	أ . البسام	آلستر	١٩٨٤
١٦ ـ دكتوراه	حضرة المحترم	رشيد الغسانى	آلستر	١٩٨٤
١٧ ـ دكتوراه	العبثية	منى شفيق فايد	ألينويز	١٩٨٤
١٨ ـ دكتوراه	بين القصرين	سعاد فطيم	آلستر	١٩٨٧
١٩ ـ ماجستير	زقاق المدق	سميحة صليب	كونيتيكيت	١٩٨٨

الموضوع	الصفحة

رسم وتصميم : محمد حجي

الحق أنه لولا الأستاذ
الزميل فتحي العشري لما
جمعت وجهات النظر هذه
في كتاب، فبفضله
فصلها واستخرج نوعياتها
ونجح في إقناعي بالموافقة على
نشرها
إني أشكره وأرجو
أن يشاركني القارئ في شكره.

نجيب محفوظ
٧/٧/١٩٨٩



